



المركز الجامعي بتيسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير



الموضوع:

اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجه

"دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2016/2000"

مذكرة تخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص علوم مالية

إشراف الأستاذ:

روشو عبد القادر

إعداد الطالبتان:

بن تمرة فاطمة الزهراء

عشوش غنية

لجنة المناقشة :

رئيسا

بوساحة محمد الاخضر

الأستاذ:

مقررا

روشو عبد القادر

الأستاذ:

ممتحنا

بن شيخ عبد الرحمان

الأستاذ:

السنة الجامعية 2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر

الحمد لله الذي أماننا على توفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع، وانطلاقاً من قول الرسول

ﷺ "...ومن صنع إليكم معروفا فكافنوه، فإن لم تجدوا ما تكافنوه

به فادعوا له حتى تروا أنكم كفافتموه" أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ:

"روشو عبد القادر"

على توصياته الصادقة ونصائحه القيمة و على كل الوقت و الجهد المبذول في متابعة

هذا البحث و الإشراف عليه في كل مراحله.

و لا يفوتني أن أشكر جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة تيسمسيلت

على عطائهم المميز، فلهم منا كامل التقدير و العرفان.

وفي الأخير شكرنا الخاص لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد، وحتى من همس

لنا بكلمة تشجيع أو ابتسامة والتي لم نزدنا إلا حزماً وعزماً نحو الأمام



الإهداء

إلى الفكر النير والذهن الوقاد، إلى الكبرياء الذي يرفع الإذلال، إلى الشموخ الذي ينجي الضعف إلى من

علمنا ألا نحيد عن المبادئ ولا نساوم بالقيم وإن الحياة وقفة العز وكلمة حق.... إلى

من كان وما زال عظيماً في نظر الجميع... "أبي الغالي"

إلى القلب فاض حب وحنان وبقي حتى اللحظة يغمرنني بدفئه إلى من مثلت الطمر والنقاء أحسن تمثيل،

إلى اعز الناس "أمي الحنون"

إلى من تربطني به أجمل المشاعر وأصدق العواطف، إلى من تلو الحياة بوجوده وتفقد

رونقها في غيابها.. إلى "زوجي الغالي"

إلى نبض قلبي، ودمي الذي يسيل في عروقي وروح التي أحيا لأجلها..... ابنتي الغالية

فاتن

إلى من تميزوا بالوفاء والعطاء إلى يذابح الصدق الصافي إلى من معهم سعادة، وبرفتهم في دروب

حياتي الحلوة والحزينة سرور.... إخوتي "أسامة * موسى * أميرة * فردوس"

إلى كل أقاربي، القريب والبعيد

بن تمرة

فاطمة الزهراء



الإهداء

الحمد لله فائق الأنوار و جاعل الليل و النهار، ثم الصلاة و السلام على سيدنا محمد المختار
صلى الله عليه وسلم أهدي هذا العمل إلى سر النجاح و الفلاح .إلى التي حملتني وهنا على وهن

و وفرت لي شروط الراحة التامة أمي العزيزة حفظها الله

إلى الذي كان سببا في حياتي وفي ما وصلت إليه أبي كان الله معه

إلى من تخرجت معهم ونما تحنني بينهم إخوتي و أخواتي

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوتي، زملائي وأصدقائي الأحرار

إلى كل طلبة ماستر 2 ودفعة 2016/2017

إلى من جمعني بهم الحياة هم في ذاكرتي ولم تسعمم مذكرتي ونرسوا

في قلبي و لم ينسهم قلبي.

إلى كل هؤلاء و بأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل المتواضع.

وشكراً

حنينة

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
45	مكونات ميزان المدفوعات أفقيا.	01
46	مكونات ميزان المدفوعات عموديا	02
64	العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري	03
74	قيمة الصادرات الجزائرية للفترة ما بين 2000-2016	04
76	أهم شركاء الجزائر من ناحية التصدير خلال فترة 2000 - 2016	05
79	قيمة الواردات الجزائرية للفترة ما بين 2000-2016	06
81	أهم شركاء الجزائر من ناحية الاستيراد خلال فترة 2000 و 2016:	07
84	رصيد ميزان التجاري في الجزائر خلال فترة 2000 و 2016	08
88	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار أمريكي خلال الفترة 2000-2016	09
91	علاقة بين رصيد ميزان التجاري وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.	10

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
41	الحساب الجاري في ميزان المدفوعات	01
42	حساب التحويلات أحادية الجانب	02
43	حساب رأس المال	03
45	مكونات ميزان المدفوعات حسب صافي الاحتياطات الرسمية	04
73	تطور الصادرات الجزائرية للفترة 2000 و 2016	05
78	تطور الواردات الجزائرية للفترة 2000 و 2016	06
83	رصيد الميزان التجاري الجزائري في فترة ممتدة بين 2000-2016	07
87	تطور سعر الصرف الدينار الجزائرية مقابل دولارا للفترة 2000 و 2016	08
90	المتغيرات السنوية لرصيد الميزان التجاري الجزائري وسعر الصرف خلال (2000-2016):	09

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة التغيرات التي تحدث على مكونات الميزان التجاري نتيجة تقلبات سعر الصرف، وذلك بدراسة سعر صرف الدينار الجزائري، وأثره على الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

وقد خلص هذا البحث إلى عدة نتائج أبرزها أن سعر الصرف الجزائري، يتأثر بسعر المحروقات بدرجة كبيرة، كما أن الارتفاع المحقق في الصادرات الجزائرية، مرتبط أساساً بقطاع المحروقات، فأبي تغير في أسعار النفط في أسواق الدولية له تأثير مباشر على ميزان التجاري وبالتالي على الاقتصاد الوطني.

كما أن ميزان التجاري الجزائري يتأثر بسعر صرف دولار الأمريكي وذلك راجع إلى أن الجزائر تستورد باليورو وتصدر بالدولار الأمريكي فبمجرد انخفاض الدولار مقارنة باليورو تضع الجزائر الفرق الناتج عن هذا الانخفاض.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف ، ميزان التجاري ، صادرات ، الواردات.

résumé:

Cette recherche vise à étudier les changements qui se produisent sur les composantes de la balance commerciale en raison des fluctuations des taux de change, et en étudiant le taux de change du dinar algérien et son impact sur les exportations et les importations en Algérie au cours de la période 2000-2016.

Cette recherche a conclu plusieurs résultats, notamment que l'échange dinar algérien, est affecté par le prix du carburant de manière significative, et la hausse atteint dans les exportations algériennes, principalement au niveau du secteur des hydrocarbures, tout changement des prix du pétrole sur les marchés internationaux a un impact direct sur la balance commerciale et donc sur l'économie national.

La balance commerciale de l'Algérie est affectée par le prix du taux de change du dollar américain afin de voir que les importations Algérie et les exportations en euros en dollars américains, une fois la baisse du dollar par rapport à l'euro a perdu la différence de sortie Algérie pour cette baisse.

Mots-clés : Taux de change, la balance commerciale, les exportations, les importations

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	كلمة الشكر
	الاهداء 01
	الإهداء 02
	ملخص الدراسة
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
(أ - د)	المقدمة
01	الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مدخل عام لسعر الصرف
03	المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وأنواعه
07	المطلب الثاني: سوق الصرف واهم المتعاملون فيه
08	المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف
15	المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على سعر الصرف والنظريات المفسرة له
15	المطلب الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف
17	المطلب الثاني: العوامل الغير اقتصادية المؤثرة في سعر الصرف
18	المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف.
25	المبحث الثالث: مخاطر وسياسة سعر الصرف
25	المطلب الأول: مخاطر سعر الصرف
27	المطلب الثاني: طرق تغطية مخاطر سعر الصرف
30	المطلب الثالث: سعر الصرف كسياسة اقتصادية

33	خلاصة الفصل
34	الفصل الثاني : لإطار النظري للميزان التجاري ومدى تأثره بتقلبات سعر الصرف
35	تمهيد
36	المبحث الأول: أساسيات ميزان المدفوعات
36	المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات
39	المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات
46	المطلب الثالث: توازن و احتلال ميزان المدفوعات
50	المبحث الثاني: عموميات عن الميزان التجاري
50	المطلب الأول: تعريف وأهمية الميزان التجاري وأقسامه
52	المطلب الثاني: عوامل المؤثرة علة ميزان التجاري
54	المطلب الثالث: التوازن والاختلال في الميزان التجاري
58	المبحث الثالث: دور تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري
58	المطلب الأول: دور تقلبات سعر الصرف على الصادرات وعلى الواردات
62	المطلب الثاني: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري
65	المطلب الثالث: اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري
69	خلاصة الفصل
70	الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري للفترة ما بين 2000-2016:
71	تمهيد
72	المبحث الأول: تحليل تطور الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000 - 2016
72	المطلب الأول: تحليل وضعية الصادرات ما بين الفترة 2000 - 2016
77	المطلب الثاني: تحليل تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000- 2016)
82	المطلب الثالث: تحليل وضعية رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000 - 2016

فهرس المحتويات

86	المبحث الثاني: تطور سعر الصرف وعلاقته بالميزان التجاري بالفترة ما بين 2000-2016
86	المطلب الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة ما بين 2000-2016
89	المطلب الثاني : تغيرات سعر الصرف وعلاقته بالميزان التجاري الجزائري
94	المطلب الثالث: سبل علاج تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري
98	خلاصة الفصل
100	الخاتمة العامة
106	قائمة المراجع

المقدمة العامة

تسعى معظم الدول في وقتنا الحالي، إلى تنمية المبادلات التجارية بشتى الطرق والوسائل، على أساس كرة التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي، إذ يعتبر سعر الصرف متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية للمؤثرات الداخلية والخارجية، لاسيما أمام اتساع دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية وتطور أسواق المال الدولية.

لذلك يظهر هذا السعر مختلفا اختلافا جذريا في مضمونه ومدلوله عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى ذلك فسعر الصرف له اثر واسع على توازن الاقتصاد الكلي، من خلال علاقته المباشرة وغير المباشرة بالمؤثرات الاقتصادية الكلية.

ومن المعروف إن التجارة الخارجية لها أهمية كبرى بالنسبة لجميع الدول سواء كانت متقدمة أم نامية، فهي تلعب دورا أساسيا وفعالا في اقتصاديات الدول المتقدمة فتتميز تجارة هذه الدول ذات فائض إنتاجي كبير، ولذلك فهي بحاجة ماسة إلى تصريفه في الأسواق الخارجية، كما إن الدول النامية بحاجة إلى التجارة الخارجية، حيث من خلالها تستطيع الحصول على ما تحتاجه من تكنولوجيا ومواد مصنعة ونصف مصنعة لازمة لتحقيق برامجها التنموية.

إن لأسعار الصرف دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية اليومية، مما ينفي بجزمها بأنه ليس هناك مجتمع يعيش بمنأى عن التأثير بالتغيرات الطارئة في سوق صرف العملات، والذي يزيد من فعالية سعر الصرف هو طابع العالمية الذي تتسم به أسواق الصرف، وعلى هذا الأساس فقد اعتبر سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصاديات العالم، كما يلعب دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسي، وبالتالي في وضعية ميزان المدفوعات وبالأخص الميزان التجاري.

ففي الجزائر فان حركة الصرف العالمية تؤثر تأثيرا مباشرا وجوهريا على حصيلة صادرات الجزائر وعلى قيمة المدفوعات عن الواردات الجزائرية من الدول الأجنبية، وهذا ما أدركته الجزائر وبقية بلدان العالم التي اتجهت بأنظارها إلى تعديل قيم عملاتها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتحقيق نتائج إيجابية هامة من حركة الصادرات والواردات، وما ينجر عن ذلك من تأثيرات على الميزان التجاري.

وفي هذا السياق وتبعاً لما تم عرضه يمكننا طرح الإشكال التالي:

إشكالية الدراسة:

➤ ما مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على توازن الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2016؟

ولكي تتمكن من الإجابة عن التساؤل الرئيس نستعين بجملة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

الأسئلة الفرعية:

1. ماهي النظريات المفسرة لسعر الصرف؟
2. ما المقصود بالميزان التجاري؟ وما هي أنواعه؟
3. هل توجد علاقة بين تخفيض قيمة العملة و تحسين وضعية الميزان التجاري؟
4. ماهي وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000 و 2016؟

الفرضيات:

1. تهدف نظريات سعر الصرف إلى تفسر أسباب اختلاف سعر الصرف من دولة إلى أخرى
2. الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات تمثل الميزان التجاري
3. توجد علاقة بين تخفيض قيمة العملة و تحسين وضعية الميزان التجاري على المدى الطويل.
4. حقق الميزان التجاري الجزائري فائضا خلال السنوات الأولى لفترة الدراسة لكن بنسب متذبذبة وانخفضت في المدة الأخيرة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في أهمية سعر الصرف ودوره في الميزان التجاري، كما يقدم أهم الإجراءات والأسس والمبادئ التي يمكن الرجوع إليها، أو الاستعانة بها لمعالجة اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري واهم طرق معالجتها.

المقدمة العامة

أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا عموماً إلى:

- محاولة دراسة تأثير سلوك سعر الصرف على الميزان التجاري.
- معرفة مدى تأثير الميزان التجاري بتقلبات سعر الصرف.
- معرفة الحلول التي يمكن للدولة سلوكها من أجل معالجة الخلل الذي ينتج في الميزان التجاري نتيجة تقلبات سعر الصرف.
- التعرف على وضعية الميزان التجاري خلال فترة الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيارنا لموضوع الدراسة إلى:

1. إدراكنا لأهمية هذا الموضوع خاصة مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بصفة عامة، وقطاع التجارة الخارجية والميزان التجاري وسعر الصرف بصفة خاصة.
2. الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع المتعلقة بالميزان التجاري وسعر الصرف، وخاصة وأنها في صميم تخصصنا.
3. يعتبر موضوع دراستنا من مواضيع الساعة، حيث انه استقطب اهتمام الكثير من المتخصصين بسعر الصرف وتحليل الميزان التجاري.

حدود الدراسة:

حددت الدراسة في إطار زمني ومكاني، حيث حصرت الدراسة مكانياً، في الجزائر قصد إبراز التأثيرات التي تحدثها تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، أما الإطار الزمني، فقد حددت دراستنا في الفترة ما بين (2000-2016).

المنهج المستخدم:

من اجل دراسة موضوع البحث وتحليل أبعاده ونتائجها، وللإجابة على أسئلة البحث واثبات صحة الفرضيات تم استخدام المنهج الوصفي، من اجل تحليل الجانب النظري انطلاقا من الدراسات السابقة. أما الجانب التطبيقي فتمت معالجته بواسطة المنهج التحليلي، وذلك ما تم في الفصل الثالث.

الدراسات السابقة:

إن الأهمية البالغة لموضوع تغيرات سعر الصرف والميزان التجاري، رفعت الكثير من الباحثين للمساهمة في إثراء هذا الموضوع.

وفيما يلي ملخص لبعض الدراسات السابقة التي تمكّنا من الحصول عليها والاطلاع عليها.

1. الدراسة الأولى: دوحة سلمى، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها)

دراسة حالة الجزائر).. 2014/2015

رسالة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول: ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وما هي سبل علاجها في الجزائر؟ وخلصت إلى نتيجة أساسية وهي: ان الدولة استخدمت عدة سبل من خلال سياسة سعر الصرف، والتي هي الحال الأكثر انتهاجا من قبل الدول النامية، التي يعد العجز في ميزان مدفوعاتها ميزة لها. إن استخدام الدولة لسياسة سعر الصرف لم يكن الغرض الأول منه القضاء على اختلالها الخارجي، وإنما لتهيئة اقتصادها للدخول إلى الاقتصاد العالمي ومواكبة تطوراتها.

2. الدراسة الثالثة: من إعداد الطالبة بن حمود فاطمة الزهراء، اثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية

الاقتصادية - حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر. 2014 حيث كانت إشكالية البحث كالتالي: ما هو اثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية، وما هو واقع ذلك في الجزائر؟

وأدت إلى ظهور نتيجة جوهرية كانت كالتالي: يعتبر سعر الصرف عاملا محمدا للتعاملات الدولية، فلا بد من إلغاء ازدواجية أسعار الصرف خاصة وان الرؤية المستقبلية لليورو تفتح المزيد من التحديات، كما يجب إقامة

المقدمة العامة

علاقات مستقبلية مع التعاملات بهذه العملة، فقد يشند الاحتدام بين اليورو والدولار كونه عملة ادخار و احتياط و عملات الصفقات الدولية أو أي عملة أخرى، وقد كانت سياسة تخفيض العملة ضرورة ملحة في خضم التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الانفتاح أمام الاقتصاد الجديد وطوي صفحة الماضي وأنظمتها وكشروط هام من شروط صندوق النقد الدولي وكحتمية الانزلاق الذي عرفه الدينار الجزائري.

3. الدراسة الثانية: من إعداد الطالبة عبد الجليل هجيرة، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان

التجاري، دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2012/20111. حيث كانت إشكالية البحث كالتالي: ما هو أثر تغير السعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للوحدة النقدية الأوروبية (الأورو) و بالنسبة للدولار الأمريكي على الميزان التجاري في الجزائر؟ وخلصت إلى ظهور نتيجة جوهرية كانت كالتالي: سعر الصرف يعتبر المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، و ذلك من خلال العلاقة بين الصادرات و الواردات إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي هذا من جانب،ومن جانب آخر إن استيراد السلع من إحدى البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي في السوق الوطني.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا وكباقي الباحثين، العديد من الصعوبات وتظهر أهمها في:

- توفر المعلومات بكمية كبيرة في الجانب النظري مما صعب علينا انتقاء أهمها وأكثرها فائدة للقارئ، أما فيما يخص الفصل الأخير وهو الجانب التحليلي، فقد كانت لدينا صعوبة في التوفيق بين الواقع وما تم التطرق إليه في الدراسة.

-أما الموضوع فلم يتوافق مع عامل الوقت، فقد كان الموضوع واسع جدا لكن الوقت فقد كان جد ضيق وقلة المراجع في بعض المطالب والمباحث والبعض الآخر توجد المراجع بكثرة.

محتويات الدراسة:

لقد اشتملت دراستنا هذه على: ثلاث فصول ومقدمة عامة تحتوي على إشكالية وفرضيات للدراسة والحدود الزمانية والمكانية لها.

تطرقنا في الفصل الأول إلى، الإطار النظري لسعر الصرف حيث أننا قسمناه إلى ثلاث مباحث، فيؤولها مدخل عام لسعر الصرف، أما المبحث الثاني فجاء تحت عنوان العوامل المؤثرة لسعر الصرف و النظريات المفسرة له، وأخيرا مخاطر وسياسة سعر الصرف.

وتنطوي تحت هذه المباحث عدة مطالب، حيث كانت هذه الأخيرة تخدم العنوان العام للفصل، أي تحديد وتعريف سعر الصرف من كافة الجوانب.

أما فيما يخص الفصل الثاني فكان بعنوان: الإطار النظري للميزان التجاري ومدى تأثيره بتقلبات سعر الصرف، وهو بدوره تم تقسيمه إلى أربع مباحث، في أولها تطرقنا إلى أساسيات ميزان المدفوعات، فقد احتوى على ثلاث مطالب، تحتوي ماهية، عناصر و توازن واختلال ميزان المدفوعات، أما المبحث الثاني: فتطرقنا إلى ماهية الميزان التجاري وكذلك احتوى على عدة مطالب، أما فيما يخص المبحث الثالث، فقد تحدثنا عن دور تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري.

وأخيرا الفصل الثالث، فقد كان فصلا تحليليا والذي يعتبر الجانب التطبيقي لدراستنا ، فقد كان يتحدث عن اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجه، فقد ركزنا الدراسة على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2016)، وخلصت الدراسة إلى خاتمة عامة تتضمن نتائج الدراسة وكذا التوصيات وأفاق تساعد المتطلع على الدراسة.

تمهيد :

إن اتخاذ العملة كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة أمر يساهم بشكل كبير في تسريع وتسهيل أداء المعاملات الاقتصادية و التجارية التي تتم بين الأعوان الاقتصاديين المحليين والعالم الخارجي.

وقصد تحديد سعر الصرف المعادل لكل عملة ولتبادل العملات فيما بينها، لا بد من وجود مكان يضمن سيرورة هذه المعاملات، التي تشكل طرفي العرض والطلب على العملة الوطنية فقد اهتمت جميع الدول وخاصة المتقدمة بسعر الصرف ومنحته العناية الفائقة نظرا لاعتباره مرآة عاكسة لوضعية الأداء الاقتصادي للبلاد.

وهذا ما سوف نتناوله في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: مدخل عام لسعر الصرف.
- ✓ المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على سعر صرف والنظريات المفسرة له.
- ✓ المبحث الثالث: المخاطر و سياسة سعر الصرف.

المبحث الأول: مدخل عام لسعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف كأحد أهم الموضوعات الأساسية في العلاقات المالية الدولية، حيث يرتبط بكافة المعاملات الاقتصادية، كما انه يعد حلقة ربط بين اقتصاديات الدول.

إن أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر تبرز في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية، فقد اختلفت الآراء والنظريات في تفسيره وتحديد مؤثراته على المدى الطويل القصير.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وأنواعه:

❖ **تعريف سعر الصرف:** هناك عدة تعاريف لسعر الصرف يمكن تقديم أهمها على النحو التالي:

✓ هو عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها، فكل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد السلع المستوردة، وتضطر بذلك إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية¹.

✓ هو السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى أي أداة مبادلة وأداة للتسوية بين المبادلات الدولية.²

✓ هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمنًا للحصول على وحد واحدة من العملة الأجنبية أو عدد الوحدات من العملة الأجنبية المقابلة لوحدة واحدة من العملة الوطنية.³

✓ هو عبارة عن السعر المحلي لوحدة واحدة من العملة الأجنبية، فمثلا سعر صرف الدولار مقابل الدينار

هو (0.708) بمعنى امتلاكك للدولار سيؤدي إلى حصولك على (70) قرشا تقريبا في سنة 1999.⁴

ومنه وبصفة عامة فإن:

¹ . عبد الجليل هجيرة، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، مذكرة ماجستير، مالية وبنوك، تلمسان، 2012، ص16.

² دوحى سلمى، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، أطروحة دكتورا، علوم تجارية، بسكرة، 2015، ص4.3.

³ فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة سطيف، العدد 2014، ص14، ص213.

⁴ خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص363.

يعرف سعر الصرف على انه السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى، وبالتحديد فهو قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقدره بوحدات العملة الوطنية.¹

❖ أنواع سعر الصرف: يحتوي سعر الصرف على أربعة أنواع وهي:

1. سعر الصرف الاسمي: (Nominal Exchange Rate) :

يعبر سعر الصرف الاسمي عن عدد الوحدات من العملة المحلية التي تدفع ثمننا لوحدة واحدة من العملة الأجنبية، وهذا السعر الاسمي يمثل المقياس لقيمة عملة بلد ما والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد ما والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، و يتم تبادل العملات أو عمليات شراء أو بيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب و العرض في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، و لهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب و العرض و بدلالة نظام الصرف المعتمد بالبلد.²

و قد تتعدد أشكال سعر الصرف الاسمي إلى:

- سعر صرف رسمي: هو السعر المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.

- سعر صرف موازي: و هو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، و هذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في الوقت نفسه للعملة للبلد نفسه.

و يتغير سعر الصرف الاسمي يوميا و تسمى هذه التغيرات تحسنا أو تدهورا في قيمة العملة المحلية، و التحسن (انخفاض سعر الصرف) يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية أما التدهور (ارتفاع سعر الصرف) فيعني انخفاض سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية.³

1 السيد محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، كلية التجارة (جامعة الإسكندرية)، الطبعة الأولى، 2009، ص214.

2 بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتورا، نقود مالية، جامعة الجزائر، 2014، ص10.

3 السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر ناشرون وموزعون، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان، الطبعة الاولى، 2011، ص115.

2. سعر الصرف الحقيقي (RER) (Real Exchang Rate) :

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، فمثلا ارتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع الى التفكير في أرباح المصدرين وان ارتفعت مداخلهم الاسمية بنسبة عالية .

فلو أخذنا بلدين كالجائر والولايات المتحدة الأمريكية، يكون سعر الصرف كالتالي:

$$TCR = \frac{TCN / P_{DZ}}{1 / P_U} = P_{DZ} \cdot P_{US}$$

TCR : سعر الصرف الحقيقي.

TCN : سعر الصرف الاسمي.

P_{US} : مؤشر الأسعار بأمريكا.

P_{UZ} : مؤشر الأسعار بالجائر.

تعطين $1 / P_{US}$ القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا، أما TCN / P_{DZ} فتعطينا القوة الشرائية للدولار في الجائر.

وعليه فان سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجائر، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القوة التنافسية للجائر.¹

¹ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، دار المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجائر، 2005، ص 104.

3. سعر الصرف الحقيقي الفعلي:

هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، فهو القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية، أي القدرة الشرائية للعملة الوطنية لدولة أجنبية ويحدد على أساس تعادل القدرة الشرائية النسبية في الدولتين.¹

4. سعر الصرف التوازني:

هو تعريف لسعر الصرف متنسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي إن سعر الصرف التوازني e_t ، يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلفة.

إن الصدمات الاسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني، ويعتمد تحديد سعر الصرف التوازني، ولهذا فانه من الضروري تحديد هذا المستوى التوازني ومن ثم تفسير مجراه، ويعتمد كذلك في تحديد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية تغيير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي (الأساسيات)، وبالتالي تحديد كيفية تأثير هذه الأساسيات على سعر الصرف ومنه تكون مؤشرات لسعر الصرف التوازني.²

المطلب الثاني: سوق الصرف واهم المتعاملون فيه:

❖ مفهوم سوق صرف:

يعبر سوق الصرف عن السوق التي تنفذ فيه شراء وبيع العملات الأجنبية ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق ففي العادة تتم العمليات بين البنوك، بواسطة أجهزة تداول الكترونية او معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات اتصال أو أقمار صناعية، تم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية مثل (رويتر) وتعمل 24 ساعة على 24 ساعة وهذا نتيجة اختلاف التوقيت في هذه الأسواق.³

¹ درقال ميمنة، دراسة تقلبات اسعار الصرف في المدى القصير، رسالة الماجستير، مالة دولية، تلمسان، 2011، ص07.

² عيسى مُجد الغزالي، سياسات اسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية، الكويت، العدد23، نوفمبر 2003، السنة الثانية.

³ لمينعي سامية، تداعيات انهيار اسعار المحروقات على سعر الصرف من 1986-2015، رسالة شهادة ماستر، نقود مالية، جامعة مُجد خيضر، بسكرة، 2015/2016، ص45

فعندما تغلق الأسواق في الولايات المتحدة الأمريكية تبدأ أسواق طوكيو بالعمل، وبعد ذلك بساعتين تفتح أسواق هونغ كونغ وسنغافورة، وبعدها بساعتين تبدأ أسواق نيودلهي بالعمل، لتليها بعد ذلك أسواق البحرين والشرق الأوسط وبعدها بساعتين تبدأ الأسواق الأوروبية في العمل وأسواق طوكيو في الإغلاق، وفي منتصف ساعات عمل الأسواق الأوروبية تبدأ الأمريكية في العمل.

❖ أهم المتعاملون في سوق الصرف:

يتدخل في سوق الصرف:

أ - البنك المركزي: يتدخل في هذا البنك للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة، ومن جهة ثانية بتنفيذ أوامر الحكومة، باعتباره بنك الدولة بخصوص المعاملات في العملة، يكون هذا التدخل من قبل البنك المركزي في العادة من اجل حماية مركز العملة المحلية او بعض العملات الأخرى، لأنه يعتبر مسؤول عن صرف سعر العملة.¹

ب - البنوك التجارية: تعتبر البنوك التجارية مركز ثقل سوق الصرف، حيث تتمثل وظيفتها الأساسية في قبول الودائع من الأفراد والمؤسسات والإدارات العامة وإعادة استخدامها في منح الائتمان والخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية، إذ تقوم بعمليات لحساب زبائنها تتمثل في بيع وشراء العملات، إقراض العملات وعمليات لحسابها الخاص، عمليات التحكيم، وتمويل احتياجات البنوك الأجنبية بالعملة المحلية.²

ت - سماسة الصرف "الوسطاء": وهم وسطاء نشطون يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء المعلومات عن التسعيرة المعمول بها بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتريّة لهذه العملات.³

¹ عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 107 . 108.

² دوحى سلمى، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، مرجع سبق ذكره، ص 61.

³ اضاءات، نشرية توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت، يوليو 2011، العدد 12.

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف:

هي النظام النقدي الذي تعتمد الدولة في تحديدها لمعدلات صرف عملتها، هذه الأخيرة محط اهتمام كبير من قبل السلطات العمومية الوطنية لأنه وسيلة مهمة للاستقرار على المستوى الكلي، والسؤال الذي يطرح هنا: هو أي نظام صرف يتم اختياره؟

هذا النظام يحدد بوجود أو عدم وجود نظام مؤسسي بين دولتين أو أكثر من أجل تنظيم تغيير أسعار الصرف بواسطة مجموعة من القواعد والقوانين، كما أن اختيار نظام معين يتحدد بحسب خصائص الاقتصاد الوطني وتطور المحيط الاقتصادي والمالي العالمي.

ومن هنا يمكن أن يتخذ النظام النقدي لأي دولة احد الأشكال التالية:¹

❖ نظام الصرف الثابت (FIXE):

في مفهومه الواسع يمكن تعريفه على انه النظام أين يتم فيه ربط عملة وطنية ما بعملة صعبة أخرى أو سلة عملات بمعدل صرف ثابت، كالدولار، اليورو، الين الياباني..... إذ يرجع اختيار تلك العملة الصعبة إلى طبيعة العلاقات التجارية بين الدولتين.

➤ الخصائص: يتميز نظام الصرف الثابت بالخصائص التالية:

(1) السلطات النقدية هي التي تحدد معدل الصرف الثابت لتحويل العملة الوطنية إلى عملات أجنبية صعبة، ويكون تحديد هذا المعدل بصفة دقيقة أو تقريبية لا تتعدى هامش تعويم مقدر بانفاقية نقدية تقدر بـ 1 %.

(2) إذا تغيرت هذه العملة فوق هذه الحدود المسموح بها، البنك المركزي عليه أن يتدخل مباشرة في سوق صرف بيع أو شراء عملته من أجل توقيف ارتفاع قيمتها أو انخفاضها، كما يمكنه أن يتدخل بطريقة غير مباشرة بواسطة سعر الفائدة فيما يخص رؤوس الأموال الأجنبية.

¹ شوقي طارق، اثر تغيرات اسعار الصرف على القوائم المالية، رسالة الماجستير، محاسبة، باتنة، 2009، ص 09.

في حالة عدم قدرة السلطات أو عدم رغبتها في الدفاع عن المقابل الثابت لعملتها الوطنية، عليها تعديل هذه القيمة بإجراء تخفيض أو رفع قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الصعبة المرتبطة بها العملة¹.

➤ الإيجابيات:

- التحكم الجيد في المبادلات الدولية، فمعدل الصرف الثابت بهامش تغير محدود يؤدي إلى معرفة إيرادات الصادرات وتكاليف الواردات.
- التحكم الجيد في المتغيرات الاقتصادية الأساسية، فإرادة السلطات النقدية في حماية نظام الصرف الثابت تتيح للدولة فرصة تسيير جيد لهذه المتغيرات، الأسعار، الميزانياتي...

➤ السلبيات:

- من اجل أن تكون فعالة يجب على تدخلات البنك المركزي أن تكون قوية وشديدة للوصول إلى تحقيق معدل الصرف المرغوب فيه، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية رؤوس الأموال الخاصة المطروحة في سوق الصرف.
- كما يجب عليه أيضا امتلاك احتياطات صرف هامة مما يكون كتلة من السيولة غير مستعملة في التجارة الخارجية.
- من اجل أن تكون غير فعالة ولا يمكن استعمالها من طرف السلطات النقدية كأداة التحكم، هذه السياسة تتأثر بسياسة الدولة التي ترتبط بها العملة الوطنية، فإذا قامت هذه الأخيرة برفع معدلات الفائدة سوف يؤدي ذلك إلى هروب رؤوس الأموال وبالتالي يفرض على البنك المركزي التدخل في سوق الصرف لإعادة التوازن من جديد، وهذا ما يهدد الكتلة النقدية لتلك الدولة، وبالتالي انخفاض النشاط الاقتصادي ومنه فان نظام الصرف الثابت يؤدي إلى عدم وجود استقلالية للسياسة النقدية لأي دولة مفتوحة على رؤوس الأموال.
- يمكن اخذ معدل الصرف في مستويات غير متجانسة مع المتغيرات الأساسية للاقتصاد، فأي تأثير لإجراء التعديلات اللازمة لمعدلات الصرف تخلق منافسة غير متكافئة، ففي حالة التقدير بقيمة أكبر المؤسسات المصدرة سوف تتعرض لخسائر مما يؤدي الى حدوث عجز خارجي للدولة المعنية، ويكون للتأخر خطوة أكبر في حالة عدم الاستقرار السياسي.

¹ شوقي طارق، اثر تغيرات اسعار الصرف على القوائم المالية، مرجع سبق ذكره، ص10

في نظام معدل الصرف الثابت، المضاربة عمليا هي بدون أي خطر إذا كان أي تغيير في القيمة ممكن احتمالاً، فهجمات المضاربة ضد العملات القابلة للتخفيض تؤدي إلى عدم استقرار سوق الصرف.

فالمضارب الذي يهاجم العملة هو في وضعية مريحة إذا كانت هذه التعديلات يمكن معرفتها مسبقاً وبالتالي يحقق أرباح مهمة، أما إذا قاومت هذه العملة ولم تقبل هذا التعديل فلا يحتمل إلا تكلفة الصفقة فقط.¹

❖ نظام الصرف العائم (المرن) (Flexible Exchange Rate System):

تحتفي في نظام الصرف المرن العلاقة المحددة بين العملات المختلفة مما هو متبع في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة، حيث تسمح البنوك المركزية في نظام أسعار الصرف المرنة بتعديل سعر الصرف وذلك كي يساوي بين الطلب والعرض من العملة الأجنبية دون أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبية.

ويطلق على نظام الصرف المرن اسم نظام تعويم العملات (floating system) وفي ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات المالية والنقدية عبئ معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسة المناسبة في مجالات الحد من الواردات وأحداث تغييرات أسعار الفائدة أو وضع قيود على انتقال رؤوس الأموال.²

➤ مفهوم نظام الصرف العائم (المرن):

هي تلك الأنظمة التي تتحدد وفقها القيمة الحقيقية لسعر الصرف، من خلال ربط العملة ببعض العملات مع تركها معومة مع عملات أخرى وتختلف أنظمة الصرف المرنة في درجة مرونتها وهي على أنواع:

1. أنظمة الصرف ذات المرونة المحدودة:

تكون فيها عملية الربط خاصة بعملة واحدة أو ببعض العملات، مع تركها معومة مع بقية العملات الأخرى بشرط ان يكون التذبذب داخل مجال محدد، ومثال ذلك: آلية النظام النقدي الأوربي الذي تتغير عملاته بالنسبة للدولار الأمريكي داخل المجال (-2.25%، +2.25%) مقارنة بالسعر الرسمي المحدد لها.

¹ شوقي طارق، اثر تغيرات اسعار الصرف على القوائم المالية، مرجع سبق ذكره، ص10.

² شقيري نوري موسى واخرون، تمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2012، ص164. 165.

2. أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة القوية:

وينقسم هذا النظام إلى ثلاثة أنواع، حيث يتميز كل نوع من خلال تدخل السلطات النقدية، وهي

كالتالي:

- أنظمة أسعار الصرف المعدلة بدلالة المؤشرات:

وفقاً لهذا النوع يجري تعديل العملة صعوداً وهبوطاً تلقائياً مع المتغيرات الطارئة على بعض المؤشرات المختارة، وأحد المؤشرات المشتركة هو سعر الصرف الحقيقي الذي يعكس التغيرات في العملة بعد تعديلها لمراعاة اثر التضخم في مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين.

- أنظمة أسعار الصرف ذات التعويم المدار:

يتم تحديد سعر الصرف من طرف البنك المركزي، كما يقوم بتغييره بشكل متكرر من حين إلى آخر، و التعديلات تتم بناء على التقديرات و عادة ما تركز على مجموعة من المؤشرات من مثل سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الاحتياطات الدولية، تطورات أسواق النقد الموازية.

- أنظمة أسعار الصرف ذات التعويض الحر:

يتحدد سعر الصرف في هذا النظام انطلاقاً من آلية العرض و الطلب في السوق بحيث تطرأ عليه حركات واسعة تفوق التغيير الحاصل في مستويات الأسعار النسبية الوطنية، كما يتأثر بالاضطرابات المفاجئة على ميزان الحساب الجاري.¹

ينطوي هذا النظام على عدة إيجابيات وسلبيات نذكر منها:

➤ الإيجابيات:

- البنوك المركزية ليست مدعوة إلى تكوين احتياطات لان تدخلاتها في سوق الصرف غير إجبارية.
- أخطاء التقدير لتدهور قيمة العملة أو تحسنها من قبل المضاربين قد يسبب لهم خسائر هامة.

¹ متولي عبد قادر، الاقتصاد الدولي (النظريات والسياسات)، مرجع سبق ذكره، ص 163. 164

■ السياسات النقدية للدولة هي أكثر استقلالية لأن استقرار معدلات الصرف ليس معيقاً أثناء إعدادها.

■ تغيرات أسعار الصرف تؤدي إلى توازن ميزان المدفوعات بصفة أكثر أوتوماتيكية.

➤ السليبات:

■ معدلات الصرف يمكن أن تسجل تغيرات كبيرة مما يؤدي إلى تضخم سلبي على التجارة الخارجية و الاستثمارات.

■ معدلات الصرف غير الممكن التنبؤ بها مسبقاً، تؤدي إلى نشأة خطر الصرف و بالتالي يجب العمل تجنبه.

■ عدم التأكد من التكلفة الملحقة بالعمليات الخاصة بتغطية خطر الصرف مما ينجر عنه ارتفاع في الأسعار وتدعيم التضخم.¹

❖ نظام الرقابة على الصرف:

يقصد بالرقابة على الصرف وضع السلطة النقدية لقيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي، ويكون في ظل هذا النظام تقييد حرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي، بالإضافة إلى أن تحويل العملة إلى العملات الأخرى، لا يكون بصفة مطلقة إنما بقواعد وشروط تفرضها السلطة النقدية، من خلال التأثير على ظروف العرض والطلب على الصرف الأجنبي، بغية المحافظة على استقرار أسعار الصرف.²

➤ مميزات الرقابة على الصرف:

- السلطة المشرفة على الصرف الأجنبي تمارس صفة المحتكر الوحيد لبيعه وشرائه للمقيمين.
- وباعتبار أن عمليات الضاربة تنعدم في ظل الرقابة على الصرف فإن السلطة المشرفة تستطيع أن تميز بين أسعار العملات الأجنبية المختلفة، كما أنها تلجأ إلى شراء النقد الأجنبي بسعر صرف معين وتبيعه بسعر آخر، ود تطبق الدولة أحيانا أسعارا عدة للصرف، بغية تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية .

¹ شوقي طارق، اثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² دوحى سلمى، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، مرجع سبق ذكره، ص 09.

➤ أهداف الرقابة على الصرف:

- حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية.
- منع تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج.
- رقابة وحماية الاقتصاد الوطني من موجات الكساد الخارجي.
- الحصول على موارد مالية لخزينة الدولة.
- إعادة التوازن لميزان المدفوعات.¹

¹ متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 167.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على سعر الصرف والنظريات المفسرة له

يطرح العديد من الكتاب والباحثين بالاستناد إلى النظرية الاقتصادية جملة من العوامل التي تؤثر في سعر الصرف عملة معينة مقابل عملات أخرى، وهذه العوامل يمكن حصرها في عوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية، كما حاولت الكثير من النظريات الاقتصادية أن تقدم تفسيراً حول الاختلاف في أسعار الصرف بين الدول.

المطلب الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف:

مما لا شك فيه أن أسعار الصرف العملات النقدية في البلدان التي تتعرض إلى ضغوط اقتصادية، مالية، سياسية ونفسية، تتغير باضطراب جراء هذه الضغوطات، وهناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى تغيير سعر الصرف أو سعر العملة النقدية مقابل العملات النقدية الأخرى، تتمثل هذه الأخيرة في مجموعة من العوامل الاقتصادية التي تؤثر في سعر صرف العملة النقدية. وهي كالتالي:¹

أ - تفسير الأسعار النسبية:

يؤدي انخفاض الأسعار في بلد ما إلى انخفاض الأسعار النسبية في البلدان الأخرى فإذا انخفضت الأسعار في احد البلدان فإن ذلك يؤدي إلى زيادة صادرات ذلك البلد، ومن ثم يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة النقدية للبلد ومع بقاء العوامل الأخرى المؤثرة في سعر الصرف ثابتة، فإن زيادة الطلب على العملة النقدية يؤدي إلى رفع قيمة عملة ذلك البلد أو زيادة سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية، إن العكس يكون صحيحاً.

وإذا ارتفعت الأسعار في احد البلدان فإن الطلب على منتجات ذلك البلد ينخفض، ومن ثم ينخفض الطلب على العملة النقدية للبلد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة النقدية لذلك البلد أو سعر صرفها في السوق.²

¹ سعود جايد العامري، المحاسبة الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص 55. 56.

² ليلي ززاري، انعكاسات تغيرات أسعار على احتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر (2000-2015)، مذكرة الماجستير، مالية ونقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2016، ص 11.

ب - تغير الصادرات والواردات:

يتأثر سعر صرف العملة النقدية بالصادرات والواردات، فإن كانت صادرات بلد ما أكبر من وارداته، فإن ذلك يعني أن الطلب على عملة هذا البلد من قبل البلدان الأخرى سيكون أكبر من طلب هذا البلد على العملات النقدية الأخرى، والعكس يكون صحيحاً، ونتيجة لذلك فإن قيمة العملة النقدية للبلد المصدر والمستورد تتأثر بالارتفاع و الانخفاض من خلال حجم صادراته مقارنة ب وارداته.

ت - حركة رؤوس الأموال:

تؤثر حركة رؤوس الأموال في قيمة العملة النقدية لبلد ما مقابل العملات النقدية الأخرى، إذا ارتفعت قيمة العملة النقدية للبلد المستورد لرأس المال وتنخفض قيمة العملة النقدية بالنسبة للبلد المصدر لرأس المال، وبناءً على ذلك فإن تغيير حركة رؤوس الأموال يؤدي إلى تغيير صرف العملات النقدية.

ث - أسعار الفائدة:

يعتبر الاقتصاديون أن تغيرات الطلب على الأصول المالية من أهم الأسباب التي تقف وراء تقلبات قصيرة الأجل في أسعار صرف العملات النقدية المرتبطة بشكل كبير في سعر فائدتها، ويتمثل هذا الارتباط في أن ارتفاع أسعار الفائدة على الصرف يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة النقدية ومن ثم يرتفع سعر صرفها مقابل العملات النقدية الأخرى القابلة للتحويل والعكس من ذلك صحيح.

ج - التغييرات الهيكلية.

تؤدي التغييرات الهيكلية وخاصة المتعلقة بالهيكل الإنتاجي لبلد ما إلى تغيير سعر صرف عملته النقدية، فإذا استخدمت احد البلدان وسائل تكنولوجية حديثة في مجال الإنتاج فإنه يتمكن من زيادة إنتاجها إلى الحد الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار منتجاته من قبل البلدان الأخرى وتزداد صادرات ذلك البلد ومن ثم يزداد الطلب على عملته النقدية، ويؤدي ذلك بالنتيجة إلى زيادة سعر صرف العملة النقدية¹

¹ سعود جايد العامري، المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 56.

ح - المضاربة:

تؤدي في الأسواق الدولية للعملات النقدية إلى التأثير في صرف العملات النقدية وخاصة على المدى القصير، فإذا توقع المضاربون أن قيمة العملة النقدية لبلد ما سترتفع في المستقبل إلى اقتناء هذه العملة ومن ثم يزداد الطلب عليها ويرتفع سعر صرفها والعكس صحيح.

المطلب الثاني: العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف:

يتأثر سعر الصرف بمجموعة من العوامل من بينها العوامل الاقتصادية وهي في مجملها كالاتي:

(1) الاضطرابات والحروب:

تعد الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية، من العوامل المؤثرة في سعر الصرف، وذلك بتأثيرها على أوضاع التجارة والاقتصاد بصورة عامة وتأثر جميع القطاعات الاقتصادية في البلد، وهذا ما يؤدي إلى فقدان الثقة لعملة البلد المعني.¹

(2) خبرة المتعاملين وأوضاعهم:

يقوم المتعاملين في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم وقوتهم التفاوضية في التأثير على أسعار الصرف، بفضل أساليبهم المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة باستعمال الوسائل الفعالة والتي تؤثر بشكل مباشر.

(3) التغيرات في قيمة الصادرات والواردات:

فحينما ترتفع قيمة الصادرات بالنسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لزيادة طلب الأجانب عليها، وذلك سيؤدي إلى تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة التوازن في سعر الصرف.

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن غالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 81. 83.

4) الإشاعات والأخبار:

تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات على سعر الصرف، سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، ولكن التأثير يكون خلال وقت قصير وتكون الاستجابة لهذه المتغيرات معتمدة على قوة تجارب السوق معها فقد يكون في بعض الأحيان حساس وقوي وفي أخرى اقل من ذلك لاختلاف استجابات المتعاملون.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

✓ نظرية تعادل القوة الشرائية:

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى "غوستاف كاسل" في أوائل العشرينات من القرن العشرين، وتنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن قيمة التوازن للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج.¹

حسب هذه النظرية تؤثر معدلات التضخم السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقدا لعملي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة، وكقاعدة عامة، تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل البلد الآخر بعد مدة معينة إذا كان معدل التضخم فيه بعد تلك المدة أكبر من معدل التضخم بعد نفس المدة في البلد الثاني والعكس صحيح.

وتعتمد هذه النظرية على صيغتين مختلفتين:

أ) الصيغة المطلقة لتعادل القدرة الشرائية: تفيد هذه الصيغة أن سعر الصرف التعادلي لعمليتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، بمعنى أن القوة الشرائية لعملة ما، هي ماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر ويعبر عنها بالعلاقة البسيطة التالية:

$$\text{سعر الصرف} = \frac{\text{مستوى الأسعار المحلية}}{\text{مستوى الأسعار الأجنبية}}$$

¹ عبد الجليل هجيرة، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة الماجستير، جامعة اب بكر بلقايد، 2012/2011، ص53.

(ب) الصيغة النسبية لتعادل القدرة الشرائية: تم اشتقاق هذه الصيغة انطلاقاً من الصيغة المطلقة إذ لا يفترض في سعر صرف تساوي الأرقام القياسية للأسعار في أي وقت، بل لها أن تتغير نسبياً في نفس الفترة، آخذاً بعين الاعتبار معدلات التضخم التي لها تأثيراً مباشراً على سعر الصرف بحيث أن ارتفاع معدلات التضخم يعني انخفاض الطلب على منتجات الدولة المعنية وبالمقابل ازدياد الطلب على منتجات الدول الأخرى، وتكون معدلات التضخم فيها أقل نسبياً، وهذا يعني ارتفاع الطلب على عملات هذه الدول وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية، وفي هذه الحالة يكون سعر الصرف التوازني الجديد مساوي لسعر الصرف القديم مضروباً في معامل التضخم في كل من البلدين، ويعتبر هذا السعر بمثابة التعادل الجديد للعملتين، أي النقطة التي يجب أن يتأرجح حولها دائماً سعر الصرف، وذلك بالرغم من التقلبات المؤقتة، وهو ما يسميه جوستاف كايل بتعادل القوة الشرائية.¹

ويمكن توضيحه من خلال مايلي:

سعر الصرف التوازني الجديد = نسبة تغير سعر الصرف × سعر الصرف القديم

علماً أن:

نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي - نسبة التضخم الأجنبي

كما يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية: $x_0/x_1 = p_{e0}/p_{e1}$

حيث

X_0 : ثمن العملة الأجنبية معبر عنها بالعملة المحلية في الفترة 0

X_1 : ثمن العملة الأجنبية معبر عنها بالعملة المحلية في الفترة 1

P_{e0} : الأسعار الأجنبية في الفترة 0

P_{e1} : الأسعار الأجنبية في الفترة 1

¹ درقال ميمنة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة لنيل شهادة ماجستير، مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2011، ص 34.

P_{d0} : الأسعار المحلية في الفترة 0

P_{d1} : الأسعار المحلية في الفترة 1

ولقد تم اختيار هذه النظرية، فتبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير، كما ان العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية اقل استجابة لنظرية تعادل القدرة الشرائية.

(ت) حدود نظرية القدرة الشرائية :

وجدت لهذه النظرية انتقادات يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- تفترض وجود حرية في المبادلات، والواقع عكس ذلك، حيث أن الرسوم الجمركية ونظام الحصص والرقابة على الصرف يؤثر على هذه الحرية بوضوح.¹
- تستثني هذه النظرية حركة رؤوس الأموال بغرض المضاربة، في أن سعر الصرف يمكنه التأثير بذلك.

● صعوبة اختبار فترة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار.

● تستعمل هذه النظرية بعض المؤشرات، ويكمن الأشكال في ذلك هو صعوبة اختيار مؤشرات

الأسعار الداخلية والخارجية.

● صعوبة تحديد أرقام قياسية للأسعار بصفة دقيقة باعتبار أنها تأذ بعين الاعتبار منتجات لا علاقة

بها بالتجارة الخارجية.

● تحمل هذه النظرية العوامل الأخرى المؤثرة على تحديد سعر الصرف، مثل مستوى الدخل وسعر

الفائدة وأثر المضاربة.

● لا تهتم النظرية بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين و ظهور السلع البديلة على مستويات الأسعار

المحلية او الطلب على السلع المستوردة ومن ثم تأثيرها على حساب سعر الصرف.

إن مؤشر الانحرافات بين مستويات التضخم يتطلب استعمال مؤشرات عامة، ومتشابهة لكل الدول، وهذا

الذي لم يتحقق لحد الآن.

¹ عبد جليل هجيرة، مرجع سبق ذكره، ص 55. 56.

رغم الانتقادات فإن نظرية تعادل القدرة الشرائية أبرزت جانب مهم من محددات أسعار الصرف، من خلال إظهار العلاقة في الواقع العلمي بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية خاصة في المدى الطويل.¹

✓ نظرية تعادل معدلات الفائدة (كينز):

تؤكد العديد من النظريات الاقتصادية إن سعر الصرف يتوقف بشكل كبير على المتغيرات المالية ، أهمها أسعار الفائدة المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى العرض والطلب على الأصول النقدية والمالية.

تعد نظرية تعادل أسعار الفائدة عن العلاقة الموجودة التي تصل بين السوق النقدي و سوق الصرف حيث أن مستوى معدل الفائدة في البلدين يجب أن يعكس العلاقة في متغيرات أسعار الصرف المنتظرة أي انه على المستوى الكلي سوق تتوازن فيه أسعار الفائدة الدولية مع التغيرات المتوقعة في أسعار الصرف فالقاعدة العامة تقول: تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر إذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني أكبر من نظيره في البلد الأول والعكس صحيح.

حسب هذه النظرية تؤثر الأسعار السائدة في دولتين بعد مدة معينة على سعر الصرف نقدا لعملي هاتين الدولتين، وكقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد معينة إذا كان سعر الفائدة بعد تلك المدة السائدة في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة السائدة في البلد الآخر.

وحسب هذه النظرية لن يتمكن المستثمرين من الوصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج من تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم لأموالهم في الدول ذات معدلات الفائدة أكبر من المعدل السائد في السوق المحلي، كون الفارق بين معدلات الفائدة في السوقين يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف العاجل والآجل.

وتتم هذه العمليات كما هو موضح فيما يلي:

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم ونرمز لهم بالرمز M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويصلون في

$$M(1+i_d)$$

¹ دوحى سلمى ، مرجع سبق ذكره، ص36. 37.

حيث: i_d معدل الفائدة، وحسب ما تنص عليه هذه النظرية، بحيث أن يكون المبلغ الموظف مساويا للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الفوري (نقدا) ، وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة i_d بإعادة بيعها لأجل ما يسمح بالحصول مجددا على مبلغ من العملة المحلية ويمكن نعبر عن ذلك رياضيا وفق المعادلة التالية¹:

$$M(1+i_d) = M/C_C (1+i_e).CT \dots \dots (1.5)$$

حيث: C_C سعر الصرف الفوري.

CT سعر الصرف لأجل.

i_d معدل الفائدة الاسمي في البلد المحلي.

i_e معدل الفائدة الاسمي في البلد الأجنبي.

المعادلة (1.5) تؤدي الى ان:

$$CT/C_C = (1+i_d) \dots \dots \dots (1.5)$$

نطرح (1.5) من المعادلة أعلاه نحصل على:

$$CT/C_C - 1 = (1+i_d)/(1+i_e) - 1$$

$$CT - C_C / C_C = (i_d + i_e)/(1+i_e)$$

إذا كانت i_e صغيرة جدا يمكننا كتابة المعادلة كالتالي:

$$CT - C_C / C_C = i_d - i_e$$

ما يمكن استخلاصه هو أن نظرية تعادل أسعار الفائدة تسم بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف، حيث أن هذه النظرية مبنية على تحركات الفائدة لتفسير أسعار العملات على المدى القصير إذا تركت أسعار العملات كاستجابة لأسعار الفائدة على عكس نظرية تعادل القدرة الشرائية التي لا تفسر تركات أسعار العملات على المدى القصير وإنما أثرها يكون على المدى الطويل.

¹ دوحى سلمى ، مرجع سبق ذكره، ص 37.

✓ نظرية الأرصدة.¹

ترى هذه النظرية إن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها، فإذا كان رصيد ميزان مدفوعات الدولة موجبا فمعناه زيادة في الطلب على العملة المحلية وارتفاع قيمتها الخارجية أي ارتفاع سعر صرفها، أما إذا كان سلبيا فهذا يدل على زيادة عرض العملة المحلية وانخفاض قيمتها الخارجية أي انخفاض سعر صرفها.

✓ نظرية كفاءة السوق.

قدم الاقتصادي " Eugène Fama " مفهوم السوق الكفاء في بداية السبعينات، فالسوق الكفاء أو الفعال هو ذلك السوق الذي يعكس فيه الأسعار على درجة السرعة لكل المعلومات المتاحة وبدون أي تكلفة، حيث إن الكفاءة في أسواق الصرف تعني توقعات الاقتصاديين حول القيم المستقبلية لسعر الصرف يتضمنها سوق الصرف الآجل فالسوق الكفاء يتميز بأن تكاليف المعاملات ضعيفة، كما أن تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

فحسب هذه النظرية يتمكن كل المتعاملين في السوق من الوصول إلى المعلومات، حالية كانت أو ماضية كإعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات أو معدلات التضخم، كما تفيد نظرية كفاءة السوق أن سعر الصرف الآجل يعكس جميع المعلومات حول توقعات سعر الصرف.²

¹ درقال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص38.

² دوحى سلمى ، مرجع سبق ذكره، ص40. 41.

المبحث الثالث: مخاطر وسياسة سعر الصرف.

تعانى كافة دول العالم منذ فترة السبعينيات من آثار التقلبات الحادة في سعر صرف عملات التقييم على المستوى الدولي و ذلك إثر انهيار نظام بريتون وودز عام 1971 و تبني معظم الدول الكبرى نظام سعر الصرف العائم الذي تتميز أسعار الصرف في ظلّه بتقلباتها المستمرة و ما يترتب عن ذلك من آثار -سلبية طبعاً- بالغة الأهمية بالنسبة للمؤسسات دولية النشاط.

فنظراً لتقلبات سعر الصرف والتغيرات التي تحدث له، فهذا الأخير لا يخلو من عدة مخاطر و مشاكل تواجه هذه العملية، لكن مهما تعددت هذه المخاطر فإنه توجد عدة تقنيات لتغطيتها.

المطلب الأول: مخاطر سعر الصرف:

1. تعريف خطر سعر الصرف:

من خلال إستقراءنا لجملة من البحوث و الدراسات حول الموضوع، وقفنا على بعض التعاريف المتعلقة بخطر سعر الصرف يمكن إجمالها فيما يلي:

- خطر سعر الصرف بالنسبة لمؤسسة ذات نشاطات دولية (استيراد، تصدير، عمليات مالية)

يعرف كخطر مرتبط بأي معاملة حساسة لتقلبات أسعار صرف عملات الفوترة مقابل العملة الوطنية"

- وخطر الخسارة المحتملة هو الأكثر أهمية بالنسبة للأجال الفاصلة بين إعداد الطلبية والتسوية

النهائية لها.¹

- هو ذلك التغير الإجمالي المتزايد في قيمة النقد الوطني الناتج عن تغيرات أسعار الصرف، وهو

يتمس القروض، التحويلات والديون بالعملة الصعبة.²

نلاحظ من خلال هذا التعريف انه ركز على مخاطر سعر الصرف التي تمس الاقتصاد الوطني للبلد،

وأوضح أنها مرتبطة أساساً بعمليات الاستيراد والتصدير المقيمة بالعملة الصعبة، وكذلك المرتبطة بعمليات

الاقتراض بالعملة الأجنبية إلى جانب الاستثمارات الأجنبية.

¹ عبد الحق بوعتروس، تقنيات ادارة مخاطر سعر صرف،مداخلة ، جامعة الزيتونة الاردنية، مؤتمر ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة،ص2.

² دوحى سلمى، مرجع سبق ذكره، ص48 .

2. أنواع مخاطر سعر الصرف:

التعاملات بالعملات ينطوي على عدة مخاطر تواجه المتعاملين ولا بد أن تأخذ بعين الاعتبار لتفادي أو تقليل آثارها، حيث يمكن تمييز حالتين من الخطر في سعر الصرف، الأول في حالة انخفاض قيمة العملة الأجنبية التي تمت بها الفوترة في عقد التصدير، و الحالة الثانية في حالة ارتفاع قيمة العملة الأجنبية والذي يؤثر بدوره على حجم الصادرات.

وسنوضح فيما يلي أنواع مخاطر سعر الصرف:

(1) مخاطر مالية: وهي المخاطر التي تنطوي على احتمال تغير سعر الصرف بين عمليتين بصورة غير

متوقعة خلال الفترة الفاصلة بين اتخاذ قرار بعملية ما وحول موعد الدفع، وهي من أكثر المخاطر وضوحاً وهذه التغيرات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف، ويمكن خلال ساعات فقط أن تفقد العملة 10% من قيمتها أو أكثر.¹

(2) مخاطر التمويل: هي التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة

لتمويل نشاطه المصرفي، ويضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الأجنبية.²

(3) مخاطر الائتمان: تنتج هذه المخاطر من عدم مقدرة الطرف الآخر المتعاقد معه على الوفاء

بالتزاماته في الوقت المتفق عليه، كأن يفقد المتعاقد قدرته على الدفع عند موعد الاستحقاق كما في حالات الإفلاس، أو كإزمة السيولة التي تؤدي إلى تأخير تسليم المبالغ المتعاقد عليها لبضعة أيام أو أسابيع.

قد تتغير قوانين المراقبة الأجنبية في الدول المتعاقدة مع البنوك العاملة فيها مما يؤدي إلى عدم قدرتها على تمويل المبالغ المتعاقد عليها نتيجة فرض قيود على إفراج العملات الأجنبية.³

(4) المخاطر التي تترتب على التغيرات التنظيمية: تتعلق هذه المخاطر بالتعاملات الأجنبية سواء

بالنسبة للبنوك أو مشروعات التجارة فلو وضعت الدولة فجأة نظام صرف مزدوج لعمليتها، يحدد سعر الصرف

¹ فليح حسن الخلق، اقتصاد كلي، دار عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 453.

² كمال عقريب، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان المدفوعات (حالة الجزائر)، مذكرة الماجستير، جامعة سعد حلب، البليدة، 2006/2005، ص 23.

³ دوحى سلم، مرجع سبق ذكره، ص 50.

للعملية مقابل العملات الأخرى كأن يكون هناك سعر حر يحدد سعر الصرف للعملية مقابل العملات الأخرى كأن يكون هناك سعر حر يحدده العرض والطلب ويوجد من جهة أخرى سعر صرف موجه تحدده السلطات النقدية، فيصب السعر الأول على العمليات التجارية والثانية على العمليات المالية، وهناك قد تترب خسائر على تحويل رؤوس أموال في حالة تطبيق هذا النظام يسبب اختلاف في سعر الصرف.

إذا تتعلق هنا مخاطر الصرف بإجراءات يمكن أن تتخذها الدول وتؤثر على سعر الصرف، وبالتالي على

رصيد العملات الأجنبية الموجودة بحوزته المتعاملين الاقتصاديين..... الخ.

5) المخاطر الناجمة عن إعادة تقييم المراكز المفتوحة: قد تتحقق خسائر للبنك عند إعادة تقييم

مراكز العملات الأجنبية المفتوحة لديه والتي تجري عادة مرة كل شهر وتختلف أساليب إعادة التقييم إلا أنه يتم تقييم كافة المراكز المفتوحة للعملات على أساس أعلى سعر معلن في السوق في نهاية عمل اليوم الذي يتم فيه إعادة التقييم.

المطلب الثاني: طرق تغطية مخاطر سعر الصرف:

إن تعدد مخاطر الصرف وتنوعها، جعل من الضرورة البحث عن طرق تغطيتها لذا تستعمل المؤسسة تقنيات مختلفة لتقليل حجم المخاطر فيها داخليا كاللجوء للبنوك، كما أن المستثمر بإمكانه التوجه للأسواق المالية كنوع آخر من وسائل التغطية ضد مخاطر الصرف.

1. تقنيات التغطية الداخلة:

تمثل هذه الأساليب في السياسات التي تنتهجها الإدارة المالية للمجموعة بالنسبة للوحدات التابعة لها دون اللجوء إلى أي طرف خارجي و تتكون هذه في:

(1) تغيير آجال الدفع :

تعتمد هذه التقنية على مبدأ التغيير في الآجال أو التواريخ ، بتقديم أو تأخير آجال المدفوعات و المقبوضات، بالكيفية التي تجعل المؤسسات تستفيد من التطورات الايجابية للعملة الأجنبية المفوترة بها مقارنة بالعملة المحلي¹.

ومن بين التعديلات التي يمكن القيام بها تعديل تواريخ المعاملات، او عن طريق قيام المصدر بمنح خصم للدفع العاجل للمستورد لا يفوق النسبة المتوقع بها انخفاض في العملة التي سوف يتم بها التسديد لصالحها.

(2) الاختيار الحسن لعملة الفوترة: كلما كانت درجة تقلبات العملات الصعبة كبيرة كلما كانت

المخاطر الصرف كبيرة، وللتقليل نسبيا منها، فتنه بالإمكان الاختيار العملات الصعبة قليلة التقلب لتسوية المبادلات التي تتم بها أن توفرت الفرصة لذلك، فالمؤسسات المالية يمكنها الفوترة بالعملة قليلة التقلب أو سلة من العملات².

(أ) الفوترة بالعملة الوطنية: تعتبر وسيلة بسيطة لتفادي مخاطر الصرف، فالمستورد والمصدر الذي

يفوتر بالعملة الوطنية سيعرف بالضبط المبلغ الذي سيدفعه في آجال الاستحقاق، وبالتالي يتفادي كليا مخاطر الصرف وهناك بعض التحفظات على هذه التقنية فيما يتعلق بإمكانية المؤسسة في اختيار العملة.

(ب) الفوترة بالعملة قليلة التقلب أو سلة من العملات: وفي هذه الحالة كل من الطرفين يتحملان

مخاطر الصرف بالنسبة للعملة المفوترة بها، مثل الدولار الأمريكي في شراء المواد الأولية والبتروال أو اليورو الذي يعرف استقرار نسبيا.

(3) إدارة الأصول والخصوم : يتمثل هنا في زيادة تدفقات الداخلية للمؤسسة والتي من المتوقع

ارتفاع قيمتها، وفي نفس الوقت زيادة التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة والمقومة بالعملات المتوقع أن تنخفض قيمتها.

¹ ليلي ززاري، انعكاسات تغيرات أسعار على احتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر(2000-2015)، مذكرة الماجستير، مالية ونقود، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2016/2015، ص 43.

² مدحة صادق، النقود الدولية والعمليات الصرف الاجنبي، دار غريب للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، 1997، ص 194. 195.

(4) **المقاصة:** تستخدم الشركات هذا الأسلوب الذي ستتعامل فيه مع بعضها البعض داخل المجموعة (الأم)، بان تجرى المقاصة بين المستحقات والمطلوبات الخاصة بكل منهما اتجاه الآخرون الاحتفاظ في دفاترهم بالمراكز المكشوفة بالنقد الأجنبي، ويجري تسوية الصافي، بسدادة لهذا الطرف أو ذاك.¹

2. تقنيات تغطية خارجية:

إن أهم ما تتميز به هذه التقنيات هو لجوء مختلف المتعاملين للبنوك وللأسواق المالية بهدف التغطية، وهنا نميز من بين:

(1) التسيقات بالعملة الصعبة: تعتبر تقنية بسيطة من تقنيات لمواجهة مخاطر سعر الصرف، حيث

تمثل قرض قصير الأجل لخزينة المؤسسة بالعملة الصعبة، إذ يمكن اعتبارها وسيلة من وسائل التمويل للعمليات التجارية.²

(2) خصم الكمبيالات المسحوبة بالعملة الأجنبية: عندما يكون سداد قيمة السلعة المستوردة

بقيمة الكمبيالات يسحبها المستورد لصالح المصدر لاستحقاقات آجلة مختلفة، فان المصدر قد يعمل على خصم هذه الكمبيالات لدى احد البنوك في بلده أو في بلد المستورد أو الحصول على قيمتها فوراً مقابل عمولة يدفعها للبنك الذي تولى عملية الخصم.

(3) اللجوء لشركات تحصيل الديون: هو أن تباع الشركة مستحقات مالية بالعملة الأجنبية إلى

إحدى شركات تحصيل الديون مقابل التنازل عن نسبة من مستحقات لها.

(4) الحصول على ضمانات حكومية: تعمل بعض الوكالات الحكومية في كثير من البلدان على

تشجيع الصادرات بتقديم ضمانات لتغطية المخاطر الائتمانية المرتبطة بالتصدير وكذلك لتغطية مخاطر تقلبات سعر صرف وذلك مقابل قيام المصدر بسداد عمولة بسيطة للوكالة التي تتحمل الخسائر التي تنجم عن التخلف عن الدفع أو تقلب سعر الصرف في غير صالح المصدر.³

¹ ليلي زراري، انعكاسات تغيرات أسعار على احتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر (2000-2015)، مرجع سبق ذكره، ص 04.

² عبد الحق بوعتروس، تقنيات ادارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي، ادارة مخاطر والاقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم الادارية جامعة الزيتونة، الاردن، 1816، ماي 2007، ص 9

³ ليلي زراري، انعكاسات تغيرات أسعار على احتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر (2000-2015)، مرجع سبق ذكره، ص 45

المطلب الثالث: سعر الصرف كسياسة اقتصادية:

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية، تظهر يوم بعد يوم استقلاليتها عن السياسة النقدية، وهذا من خلال تميزها بأهدافها وأدواتها

1. أهداف سياسة سعر الصرف: تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

(أ) مقاومة التضخم: يؤدي تحسين سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى التنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون انخفاض التكاليف الاستيراد اثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها.

(ب) تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي، الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلة للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.

ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محليا و سلع التي يمكن تصديرها، كما ينعكس اثر تغير سعر الصرف

الحقيقي في إعادة الموارد في الأسواق عوامل الإنتاج، إذا يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأسمال قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.¹

(ت) توزيع الدخل: فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية) نتيجة ارتفاع سعر صرف الحقيقي، فان ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس أموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي، ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، فان ذلك يؤدي ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه الربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فتقلص استثمارها.

ويهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجا أصحاب القرار أحيانا إلى اعتماد

أسعار الصرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات التقليدية، سعر صرف للواردات الغذائية... الخ.

(ث) تنمية الصناعية المحلية: يمكن للمصرف المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من اجل

تشجيع الصناعة الوطنية.

¹ عبد مجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 132.

يؤدي وصول السلطات النقدية لسعر الصرف الحقيقي إلى عدة نتائج ايجابية نذكر منها:

- جعل الاقتصاد أكثر تنافسية وبالتالي تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) وهذا يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية، بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلة للتصدير.
- تقليل عدد السلع التي يتم استيرادها، وزيادة الإنتاج المحلي للسلع التي كانت تستورد (إحلال واردات) والسلع التي يمكن تصديرها.¹

2. أدوات سياسة سعر الصرف: لتجسيد سياسة سعر الصرف تستند إلى العديد من الوسائل والأدوات أهمها:

- تعديل سعر الصرف: لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن الميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها، هذا في حالة نظام سعر الصرف الثابت، أما عندما تتدخل في ظل نظام الصرف العائم، فتعمل على تأثير في تحسين أو تدهور قيمة العملة.

- استخدام احتياطات الصرف: في ظل نظام سعر الصرف ثابت، تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر الصرف عملتها، فعند انخيار عملتها تقوم ببيع العملات الأجنبية لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحمل العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.²

- مراقبة الصرف: تقتضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس أموال خاصة خروج المضاربي.

- استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم المصرف المركزي برفع سعر انخيار العملة إلا أن تكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو.

- إقامة سعر الصرف متعدد: يهدف نظام أسعار المتعددة إلى تخفيض اثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام مالي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر الصرف العملة، احدهما مغالي فيه ويتعلق بالمعاملات

¹ صالحى فوزية، انعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، حركة رؤوس اموال الدولية)، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2016، ص 11.

² ليلي زراري، انعكاسات تغيرات أسعار على احتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر (2000-2015)، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو الواردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، أما السلع الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر صرف العادي.¹

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، 137.

خلاصة الفصل :

لا يمكن فهم سياسة سعر الصرف ما لم نتطرق إلى مفهوم وأسس التي يعتمد عليها سعر الصرف، ولقد أظهرت الأنظمة النقدية المتعاقبة أن هذه الأخيرة تلعب دورا هاما في التأثير على وضعية العديد من المتغيرات وعلى رأسهم ميزان المدفوعات وبالأخص الميزان التجاري وهذا ما يضع المسؤولين أمام اختيار أحسن نظام لسعر الصرف، وبالتالي فان سعر الصرف ذو أهمية بالغة في تحقيق الأهداف الاقتصادية للبلد، وتنشيط التجارة الخارجية وتوسع الأسواق الدولية وبصفتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلفة دول العالم.

فسعر الصرف الأجنبي أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية من خلال تفاعل قوة العرض والطلب عليه داخل سوق سعر الصرف ولمعرفة تقلبات سعر الصرف وأثرها على الميزان التجاري تنتقل إلى الفصل الموالي.

تمهيد :

ترتبط مختلف الدول بعضها البعض بعلاقات متبادلة يجب تسويتها وذلك عن طريق إجراء مدفوعات خارجية بين مختلف الأطراف، فتقوم كل دولة بتسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بينها و بين كافة البلدان الأخرى خلال السنة.

فيعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي و بالعكس. كونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها الدائنية و المديونية.

كما يعتبر ميزان المدفوعات إضافة إلى الميزان التجاري من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية و الاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية.

وهذا سوف نتناوله في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: أساسيات الميزان المدفوعات.
- ✓ المبحث الثاني: عموميات عن ميزان التجاري.
- ✓ المبحث الثالث: اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري

المبحث الأول: أساسيات ميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في اجل قصير، وهو بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق و الديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي، وسنحاول من خلال هذا المبحث وضع مفهوم وأهمية وعناصر ميزان المدفوعات واختلاله وتوازنه.

المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات

- مفهوم ميزان المدفوعات: Balance of payments

هناك مجموعة من التعاريف تعكس اجتهادات مختلفة من مصدرها و شكلها لكنها منسجمة في معناها. ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:

✓ تعريف صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي يوجز بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين و العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة¹.

✓ التعريف الثاني :

هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع و الخدمات و الهبات و المساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية و جميع كميات الذهب النقدي الداخلة و الخارجة إلى و من بلد ما خلال فترة معينة من الزمن عادة ما تكون سنة²

✓ التعريف الثالث :

هو وثيقة إحصائية تظهر مجموعة المعاملات التجارية و المالية للبلد مع بقية العالم خلال فترة محددة³.

✓ التعريف الرابع :

¹ عربي سواكر، واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة (1990 / 2013)، مذكرة مقدمة الماجستير، تجارة دولية، الوادي، 2015، ص 09.

² عرفات ابراهيم فياض، ادارة اعمال دولية، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 91.

³ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، عمان، 2010، ص 241.

هو سجل محاسبي بين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المقيمين في دول ما و غير المقيمين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.¹

✓ التعريف الخامس :

ميزان المدفوعات هو بيان أساسي و منسق لجميع التعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطنين و حكومات و مؤسسات محلية للبلد البلدان مع مواطن و حكومات و مؤسسات أجنبية وهو ذو جانبين لتلك المعاملات²

✓ التعريف السادس :

ومن خلال ما تم ذكره سابقا يتضح لنا أن ميزان المدفوعات هو: عبارة عن حساب يسجل فيه (بصورة منظمة) قيمة كل العمليات الاقتصادية التي تجري بين المقيمين في دول ما و المقيمين في الخارج، و ذلك في فترة زمنية تقدر بعام³.

- أهمية ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات الوثيقة أو الدلالة التي يعبر عن الأحوال الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك راجع للأسباب التالية:

أ - يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة :

إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف....الخ.

ب - يظهر القوى المحددة لسعر الصرف :

إن ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين اثر السياسات الاقتصادية في هيكل التجارة الجارية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية.

¹ زيتوني هوارية، اثر تغيرات اسعار البترول على ميزان المدفوعات، مذكرة الماجستير، الاقتصاد والتنمية، تيارت، 2011، ص 90.

² بلقاسم زايري، المالية والتجارة الدولية، الطبعة الثانية، اعداد النشر الجامعي الجديد، حي كيفان، تلمسان، 2016، ص 11.

³ سمير فخري نعمة، العلاقة المتبادلة بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار البازوني العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2011، ص70.

ت - يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة :

يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع البيانات المالية والنقدية ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ثمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

ث - تقيس الوضع الخارجي للدولة :

حيث أن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي، هي نتيجة اندماج في الاقتصاد الخارجي وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.¹

- خصائص ميزان المدفوعات:

من خلال التعاريف السابقة يتبين لنا أن:

- 1- ميزان المدفوعات لا يخرج عن كونه سجل يصور في شكل حساب ذو جانبين، جانب دائن تسجل فيه كافة المتحصلات من العالم الخارجي، وجانب مدين تسجل فيه كافة المدفوعات للعالم الخارجي.
- 2- يتم القيد في هذا السجل من خلال القيد المزدوج المعروفة في نظرية المحاسبة، ويحدث نتيجة لذلك ما يسمى التوازن المحاسبي أو الشكلي لميزان المدفوعات.²
- 3- يعتبر الوطنيون هم المقيمون عادة على إقليم الدولة فالأشخاص الذين يقيمون بصفة عرضية على ارض الدولة لا يعتبرون من الوطنيين كالأجانب الوافدين بغرض السياحة.
- 4- لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان، فعلى حين تبدأ بعض الدول فترة السنة في أول يناير وتنتهيها في آخر ديسمبر، فإن دول مثل اليابان تبدأ هذه الفترة من شهر أبريل من كل سنة وتنتهي في آخر شهر مارس من العام التالي، بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الدول تعد تقديرات لموازن مدفوعاتها لفترة اقل من سنة.³

¹ السيد محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2009، ص 200. 201.

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القوي، الطبعة الاولى، مجموعة نيل العربية للنشر، القاهرة، 2003، ص 155.

³ السيد محمد احمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 209.

المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات.

يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى حسابات أو موازين فرعية، بحيث تنظم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض، وتأتي في ميزان المدفوعات على النحو التالي، يتألف ميزان المدفوعات من أربعة أقسام رئيسية :

أولاً: الحساب الجاري Current Account

ويمثل كافة المعاملات التي تترتب على الإنتاج الجاري أو التي تؤثر في هذا الإنتاج في نفس الفترة، ولها صفة الدورية يطلق عليه البعض حساب التجارة و يتكون من حسابين فرعيين و هما:

أ- الميزان التجاري:

و يسجل فيه صافي الصادرات السلعية أي الصادرات من السلع و ناقصا و الواردات من السلع و balance Trade و يسمى بميزان التجارة المنظورة.¹

ب- ميزان التجارة غير المنظورة:

ويطلق عليه أيضا ميزان الخدمات، لأنه يرصد كل متحصلات الدولة لقاء تقديمها خدمات للخارج، مثلا استخدام مؤسسات التأمين الوطنية من أجل التأمين على بضائع أجنبية ويتم تسجيل هذه المحصلات في الجانب الدائم وكذلك مدفوعات الدولة للخارج نتيجة حصولها على خدمات من الأجانب مثلا نفقات البعثات الدبلوماسية أو التعليمية في الخارج ويتم تقييدها في الجانب المدين.²

¹ خالد واصف وزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 372.

² حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، ماجستير، بنوك وتأمينات، قسنطينة، 2005، ص 06.

الجدول رقم 01 يوضح الحساب الجاري في ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات		
مدين	دائن	أولاً: الحساب الجاري
		1- الميزان التجاري. - تصدير السلع . - استيراد السلع.
		2- ميزان الخدمات.
		- تصدير 1- خدمات تأمين 2- خدمات صيرفة 3- خدمات سفر و سياحة 4- مستلزمات دخول شركات الملاحة و النقل البري و الجوي و البحري. 5- مستلزمات عوائد خدمات رأس المال المستثمر في الخارج مثل: - استلام فوائد القروض . - استلام أرباح على الاستثمار في الخارج. 6 - خدمات أخرى.
		- استيراد. 1- خدمات تأمين . 2- خدمات صيرفة. 3- خدمات سفر و سياحة. 4- مدفوعات دخول شركات الملاحة و النقل البري و الجوي و البحري. 5- مدفوعات مستحقات خدمات رأس المال الأجنبي المستثمر في البلد مثل: - دفع فوائد قروض خارجية. - دفع أرباح على الاستثمار الأجنبي. 6- خدمات أخرى.

صندوق النقد الدولي

fm:I.Mannel de la Balance de parement

المصدر

ثانيا :التحويلات أحادية الجانب : capital unilatérale :

يقصد بالتحويلات أحادية الجانب التحويلات التي تقام من طرف واحد، ولا يترتب على قيامها الالتزام مقابل، مثل قيام دولة (مقيمين في دولة) بتقديم معونات أو منح معونات أو منح أو مكافآت أو هدايا إلى دولة أخرى، و الفرق بين هذه المعاملات و المعاملات الأخرى في الميزان أنها تتم من طرف واحد وليس الطرفين¹، فعملية التصدير مثلا تمثل صفقة ثنائية، لأن تصدير السلع يترتب عليه الدفع المقابل، أما التحويلات أحادية الجانب فلا يترتب على الطرف الثاني فيها أي التزام مقابل، ومن أمثلتها تحويلات العاملين، ويخضع تسجيل هذه العمليات في الميزان من حيث الدائنية و المديونية إلى القاعدة نفسها أي أن كل عملية تؤدي إلى حصول البلد على إيرادات (نقد أجنبي) تسجل في الجانب الدائن، وكل عملية تؤدي إلى خروج نقد أجنبي من البلد تسجل في الجانب المدين.

الجدول رقم 02 يوضح حساب التحويلات أحادية الجانب.

مدین	دائن	ميزان المدفوعات
		<p>أولاً: الحساب الجاري.</p> <p>ثانياً: حساب التحويلات أحادية الجانب</p> <p>● استلام من الخارج (من غير مقيمين)</p> <p>1- هبات و منح و عطايا ومساعدات رسمية.</p> <p>2- هبات و منح و عطايا ومساعدات غير رسمية.</p> <p>3- التحويلات من العاملين في الخارج.</p> <p>● دفع إلى الخارج (إلى غير المقيمين)</p> <p>1- هبات و منح و عطايا ومساعدات رسمية.</p> <p>2- هبات و منح و عطايا ومساعدات غير رسمية.</p> <p>3- التحويلات من العاملين في الخارج.</p>

المصدر : وليد عیدی عبد النبي (مدير العام للاحصاء)، ميزان المدفوعات بوصفه اداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء

والابحاث، ص08

¹ وليد عیدی عبد النبي (مدير العام للاحصاء)، ميزان المدفوعات بوصفه اداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، ص07.

ثالثا: حساب رأس المال la balance des capitaux

يسجل هذا الحساب المعاملات الرأسمالية بصفة عامة و التي هي أساسا نوعان:

1- المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل: والتي تزيد فترتها عن عام واحد مثل الاستثمارات

المباشرة و القروض طويلة الأجل وأقساط سدادها.¹

و الاستثمارات كلما أسلفنا هي بند يزداد أهميته باستمرار، أما القروض فتكون إما من مصادر خاصة كالبنوك التجارية أو من حكومات و مؤسسات دولية، تسجل القروض الرأسمالية الآتية من الخارج و أقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية المقرضة للخارج وكذلك الاستثمارات التي يقوم بها الأجانب في البلد، كلها تسجل في الجانب الدائن، ويحدث العكس في حالة القرض المقدمة في الخارج وأقساط سداد القروض الأجنبية التي افتترضت من جانب المواطنين و كذلك الاستثمارات التي يقوم بها مواطنون في الخارج، كلها تسجل في الجانب المدين طبقا للقاعدة العامة البسيطة، و هي أية معاملات يترتب عليها تحقيق متحصلات أو مقبوضات تردنا من الخارج تسجل في الجانب الدائن، بينما تقيد في الجانب المدين أي معاملات يترتب عنها قيامنا بمدفوعات في للخارج.

2- المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل: وهي التي يقل طول فترتها عن سنة و التي تتم بصورة تلقائية

و ذلك تمييزا لها عن تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتم بغرض تسوية العجز في ميزان المدفوعات، تسجل هنا رؤوس الأموال قصيرة الأجل و توضع الداخلة في الجانب الدائن أما الخارجة في الجانب المدين.

الجدول رقم 03 يوضح حساب رأس المال.

¹ عرفات ابراهيم قباض ، ادارة الاعمال الدولية، مرجع سبق ذكره، ص93.

المدين	دائن	ميزان المدفوعات
		أولاً: الحساب الجاري.
		ثانياً: حساب التحويلات أحادية الجانب.
		ثالثاً: حساب رأس المال.
		أ- حساب رأس المال طويل الأجل
		1- قروض طويلة الأجل
		-المستلمة من الخارج (من غير المقيمين)
		-المدفوعة إلى الخارج (إلى غير المقيمين)
	//	2- الاستثمار المباشر
		-الأجنبي الوافد إلى البلد.
		-الوطني المتجه إلى الخارج.
		3- أقساط الدين المستحقة.
//		-المستلمة من الخارج.
		-المدفوعة للخارج.
	//	ب- حساب رأس المال قصير الأجل (الموجودات المصرفية السائلة).
		-صافي شراء و بيع الأسهم والسندات قصيرة الأجل(+++).
		-حركة الودائع الجارية.
//		-أرصدة البنوك الوطنية من الودائع الأجنبية.
		-زيادة.
		-نقصان.
	//	-أرصدة البنوك الأجنبية من الودائع الوطنية.
		-زيادة.
		-نقصان.
//		

المصدر: عرفات ابراهيم قياض ، ادارة الاعمال الدولية، مرجع سبق ذكره، ص94.

رابعاً: صافي الاحتياطات الرسمية من الذهب النقدي والصرف الأجنبي والأصول السائلة.

: la balance des réserve officielles

يتضح لنا من خلال حساب الاحتياطات الرسمية التغيرات التي تطرأ على الاحتياطات الدولية المملوكة للدولة، والتي تستخدم لتسوية العجز او الفائض في بنود ميزان المدفوعات الأساسية.¹

فإذا فاقت بنود الجانب الدائن بنود الجانب المدين في الحسابات الأساسية لميزان المدفوعات يحقق فائض اقتصادي، ولكي يحقق الميزان توازن حسابي لابد من زيادة الاحتياطات الرسمية للدولة، وكمثال إذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائض يقدر بـ 50 مليون \$ يتم تسوية هذا الفائض من خلال مشتريات ذهب نقدي من الخارج بمبلغ 50 مليون \$ تعادل الرصيد الدائن لميزان المدفوعات وبالتالي يصبح ميزان المدفوعات = الصفر.

ويحدث العكس في حالة العجز حيث تقوم الدولة ببيع الذهب النقدي للخارج من اجل زيادة الجانب الدائن بنفس قيمة العملة الأجنبية المتدفقة ويصبح رصيد ميزان المدفوعات يساوى صفر وفي هذه الحالة ينخفض رصيد الاحتياطات النقدية للدولة.

ويمكن إيضاح كيفية تسوية المعاملات السابقة فيما يلي:

-	رصد المعاملات الجارية	+ 50 مليون \$
-	رصيد المعاملات الرأسمالية	+ 50 مليون \$
-	رصيد ميزان المدفوعات	+ 50 مليون \$
-	التسوية	- 50 مليون \$ واردة ذهب نقدي.
-	رصيد ميزان المدفوعات	صفر

¹ دوحى سلمى، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، مرجع سبق ذكره، ص109.

الجدول رقم 04: يمثل مكونات ميزان المدفوعات حسب صافي الاحتياطات الرسمية.

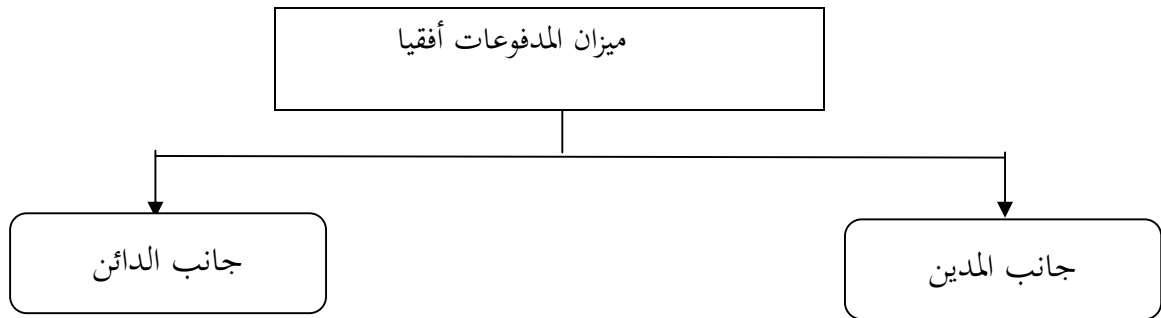
مدين	دائن	ميزان المدفوعات
		أولاً: الحساب الجاري. ثانياً: حساب التحويلات أحادية الجانب. ثالثاً: حساب رأس المال. رابعاً: ميزان الاحتياطات الرسمية و الذهب النقدي. خامساً: فقرة السهو و الخطأ.

المصدر: دوحى سلمى، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، مرجع سبق ذكره، ص110

خامساً: فقرة الحذف والخطأ والسهو:

بعد تسجيل قيود الميزان بطريقة القيد المزدوج ينبغي أن يتساوى إجمالي الجانب المدين مع الجانب الدائن حكماً، فإذا لم يتحقق هذه التسوية لسبب ما كالسهو أو الخطأ تضاف فقرة أخيرة على الميزان بهذه التسمية لمعادلة الجانبين¹، من خلال ما سبق يمكن تمثيل عناصر ميزان المدفوعات كالتالي:

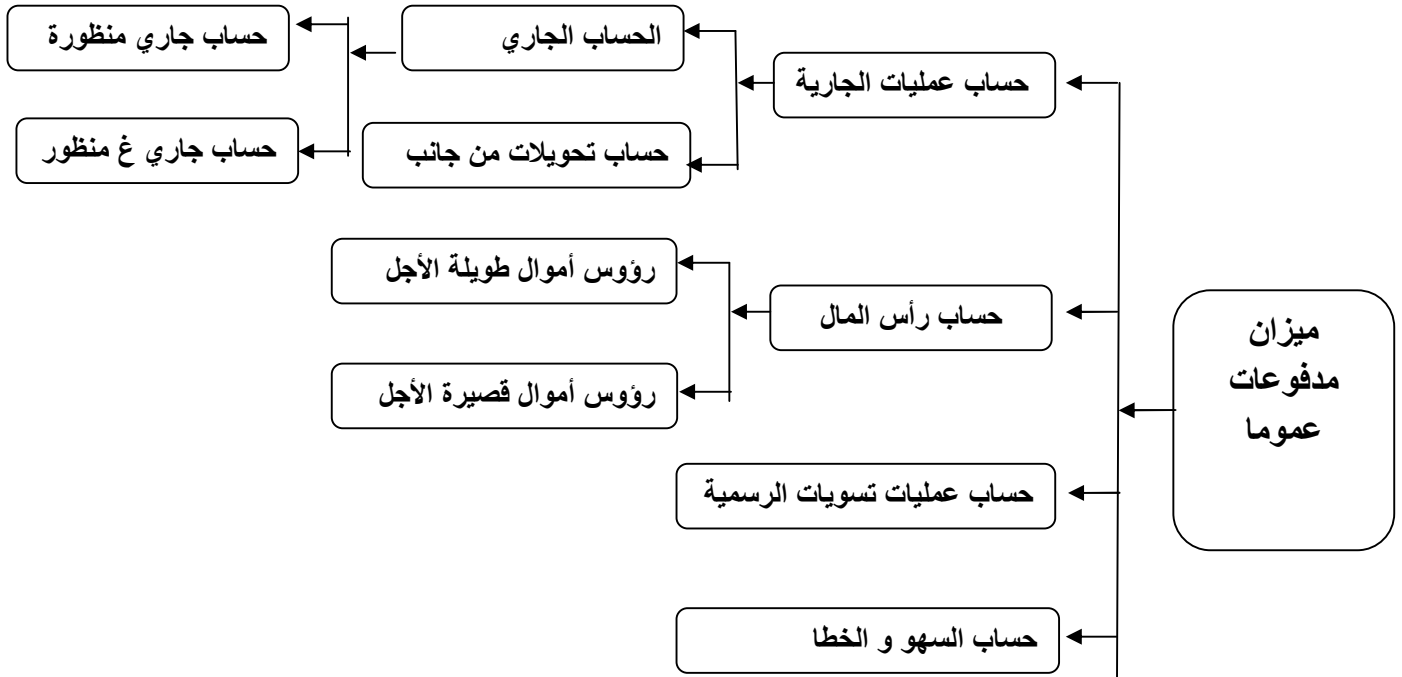
شكل رقم 1 : مكونات ميزان المدفوعات أفقياً.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على عبد الكريم جابر العيسوي، التمويل الدولي مدخل حديث، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان 2012 ص 238.

¹ هجير عدنتن زكي امين، الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات)، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص 209.

شكل رقم 02 : مكونات ميزان المدفوعات عموديا.



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على محمد محمود يونس، نجار على عبد الوهاب، اقتصاديات دولية، دار الجامعة الاسكندرية، 2009، ص 209. 207.

المطلب الثالث: توازن و احتلال ميزان المدفوعات :

تطرقنا فيما سبق إلى مفهوم ميزان المدفوعات و أهميته و ضرورة توازنه، وفي هذا المبحث سنتناول توازن و احتلال ميزان المدفوعات.

➤ توازن و احتلال ميزان المدفوعات:

يرتكز معظم الدول على الحفاظ على الجانب الدائن من ميزان المدفوعات مساويا الجانب المدين، مع أن تحقيق هذا التوازن يظل إلى حد كبير غير سهل المنال، بمعنى أنه من الصعوبة بمكان أن تكون مبيعات الدولة من السلع و الخدمات مساويا لمشترياتهما. فإذا كان من السهل الإحاطة بمفهوم الفائض و العجز في حساب السلع و الخدمات فإنه يمكننا أيضا أن نستنتج تغطية أي زيادة في حجم الواردات عن طريق جذب الأصول الأجنبية أو الاقتراض أو تلقي الإعانات و المساعدات الخارجية.¹

¹ عرفات ابراهيم فياض، ادارة الاعمال الدولية، مرجع سبق ذكره، ص100.

يحدث التوازن عندما يكون مجموع العناصر الدائنة في الحسابين الجاري و الرأس مالي مسار لمجموع العناصر المدينة في نفس الحسابين و عندها لا يحتاج إلى أية تسويات أو تحركات في الاحتياطات الدولية و هذا هو التوازن الاقتصادي و الحقيقي المقصود. أما التوازن الحتمي فهو التوازن الحسابي و التوازن الاقتصادي قد يتحقق بالمصادفة ولا يستدعي حينها أية تسوية، لكن إذا لم يكن هناك توازن بالمعنى الاقتصادي فذلك مما يستدعي التسوية بتحريك الاحتياطات و عندها يحدث التوازن الحسابي.

أما العجز في ميزان المدفوعات هو زيادة في مستوى التدفقات النقدية بدوافع مستقلة في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات يفوق التدفقات بدوافع مستقلة في الجانب الدائن في نفس الميزان.

وبعبارة أخرى فإنه يعني الخلل في التوازن يستدعي الحصول على تحويلات إنتمائية تعويضية لتغطية هذا الخلل و علاجه.¹

أما الفائض فيعني أن الجانب الدائن يتجاوز في قيمته الجانب المدين في التحويلات الرأسمالية ذات الدوافع المستقلة أو أن قيمة الصادرات من السلع و الخدمات قد تجاوزت قيمة التحويلات الخارجية بما يعمل على زيادة احتياطات الدولة من الذهب و العملات الأجنبية، وهذا يمكن الدولة المعنية من تقديم القروض أو الإعانات في الدول الأخرى.

ولكن وجود فائض في ميزان المدفوعات لا يشكل قلقا لسلطات الدولة على غرار ما يسببه العجز في ميزان المدفوعات، فالدولة ذات العجز لا تستطيع أن تتحمل هذا الوضع لفترات طويلة و متكررة و لكن الدولة ذات الفائض لن تخسر شيئا بل إنها تستطيع تنمية احتياطاتها و زيادتها من الذهب و العملات الأجنبية ولا يضرها في شيء الاستمرار في تصدير السلع التي تنتجها و الخدمات التي توفرها بدرجة تفوق وارداتها من السلع و الخدمات.

¹ مازن عبد السلام ادهم، العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية، الطبعة الاولى، منشورات الدار الاكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، طرابلس، 2007، ص 65.

➤ أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات:

هناك عدة أسباب تؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات نذكر أهمها:

- **الإختلالات الطارئة:** وهي اختلالات تحدث بسبب ظروف طارئة في الاقتصاد المعني من أمثلها: الاختلال الذي يحدث بسبب الموسم الزراعي أو نشوب حرب و يزول هذا الاختلال بمجرد زوال الظرف الطارئ المسبب له.
 - **الاختلال الناجم عن تغيرات حركة الدخل:** يؤدي حدوث تغير مستقل في الدخل، سواء كان على شكل زيادة أو نقصان يؤدي إلى إحداث تغير في وضع ميزان المدفوعات و خاصة في الميزان التجاري في البلد المعني.¹
 - **الاختلال طويل الأمد (الاتجاهي):** هو الاختلال في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، وذلك أنه خلال الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة أما السبب في زيادة الواردات فهو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية و الوسيطة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي.²
 - **الاختلال الدوري:** يكون العجز دائما إذا استمر لعدد من السنوات بسبب بعض الظروف الاقتصادية غير الملائمة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة مباشرة.³
 - **الاختلالات الهيكلية:** و هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني خاصة هيكل التجارة الخارجية، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية و بأساليب فنية متقدمة.⁴
 - **الاختلال النقدي:** وهذا النوع من الاختلالات ينشأ بسبب حدوث ظاهرة التضخم في البلد المعني، سواء كان التضخم ناشئ عن تغيرات الدخل أو بسبب التوسع في عرض النقد.
- وتدخل السلطات النقدية عادة من تقليل الفجوة التضخمية من خلال استخدام وسائل و أدوات السياسة المالية و النقدية، حيث تستخدم أدوات السياسة المالية باتجاه زيادة الإيرادات العامة (فرض الضرائب) و تقليص النفقات العامة (كالإنفاق الحكومي و تقليل الدعم) كوسيلة لكبح جماح التضخم.

¹ يتصرف من الطالبين بالاعتماد على هجير عدنان زكي امين، مرجع سبق ذكره، ص 215.

² شقيري نوري موسى واخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 214.

³ محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 205.

⁴ خالد احمد فرحات المشهداني واخرون، التمويل الدولي، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 57.

أما وسائل السياسة النقدية فتمثل في إتباع السلطة النقدية للسياسات الانكماشية عن طريق رفع سعر الفائدة و/أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني و/أو الدخول في عملية السوق المفتوحة و/أو تقليص قدرة الجهاز المعرفي على التوسع في خلق الائتمان و خلق النقد¹.

¹ هجيرةدنان زكي امين، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 219.

المبحث الثاني: عموميات عن الميزان التجاري:

يختلف أوجه المعاملات الاقتصادية والتي تضم على السلع والخدمات المختلفة التي يتم عبر الحدود لمختلف دول العالم والتي تقوم بعمليات تبادل بين الدول على مجموعة كثيرة من المجالات منها المبادلات السلعية كصادرات وواردات وصافيهما هو ميزان التجاري الذي سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف وأهمية الميزان التجاري وأقسامه :1- تعريف وأهمية الميزان التجاري :

هو عبارة عن صافي الصادرات السلعية أي صادرات من السلع ناقص الواردات من السلع¹، ويسجل هذا القسم المدفوعات الناتجة عن تدفق السلعي فقط من وإلى الخارج في صورة الصادرات سلعية منظورة و واردات سلعية منظورة.²

وتمثل جميع الصادرات والاستيراد من السلع ويسمى بالتجارة المنظورة³، ويسجل التجارة المنظورة أي تجارة في سلع المصدر أو المستوردة.⁴

الميزان التجاري هو فرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة (عادة 3 أشهر)، وهكذا تقيم العلاقة بين الصادرات وواردات بلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي صادرات البلد (X)} - \text{إجمالي واردات البلد (m)}$$

والميزان التجاري يشكل أهم جزء في الميزان المدفوعات لدولة ما.⁵

- يسمح ميزان التجاري بقياس تنافسية البلد تجاه بلد منافسيه.

¹ خالد واصف وزني، احمد حسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيقي، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص

372

² محمد سيد عايد، التجارة الدولية، مكتبة الاشعاع، ص 288.

³ محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص 93

⁴ زيتوني هوري، اثر تغيرات اسعار البترول على ميزان المدفوعات - الاقتصاد الجزائري نموذجيا، مذكرة الماجستير، اقتصاد وتنمية، غير منشورة، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2010/2011، ص 93.

⁵ عبد الجليل هجيرة، اثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجستير، منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2012، ص 96.

- يبين النشاط الإنتاجي وهيكل ميزان مدفوعات في الدولة.¹

تعريف أيضا هو فرق بين المدفوعات مقابل الواردات السلعية والمتحصلات مقابل الصادرات السلعية أو هو فرق بين ما يسمى بالصادرات المنظورة والواردات المنظورة.²

وهو أقدم العلاقات الاقتصادية بين الدول تسجل فيه كل عمليات دخول وخروج السلع المادية عبر حدود الجمركية من وإلى بلد ويقصد بالسلع كافة البضاعة المنقولة التي يتغير ماكيثها بين المقيم والأجنبي مهما كانت الطبيعة هذه البضاعة، منتجات صناعية، زراعية، أو تجارية بالإضافة إلى الذهب ويكون في شكل سلعة ذهبية مثل السبائك أو المسكوكات، بحيث يكون نصيب الذهب في قيمتها يزيد عن 80% أي انه يعامل كأى سلعة عادية ويخرج عن طابعه النقدي، لهذا يطلق عليه بالذهب غير النقدي.

يتم تقويم الصادرات والواردات في هذا الحساب على أساس fob،³ كما نص عليها صندوق النقد الدولي، بحيث تسجل الصادرات في الجانب الدائن لأنها تشكل مدفوعات للخارج بشكل الفرق بين مجموعة الصادرات والواردات رصيد الميزان التجاري، وقد يكون في حالة فائض أو عجز، يكون في حالة فائض إذا كانت فيه قيمة الواردات اقل من قيمة الصادرات في الاقتصاد، وعجز إذا زادت قيمة الواردات الاقتصاد عن قيمة صادراته، أما إذا تساوت المدفوعات لتمويل الواردات مع متحصلات الصادرات فنقول إن ميزان التجاري في حالة عجز.⁴

يعتبر ميزان الرئيسي في ميزان مدفوعات لأنه يشمل صادرات و واردات الدولة من السلع المادية التي تعبر حدود الدولة أما من الخارج أو من الداخل ويشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين الصادرات والواردات.⁵

¹دوحى سلمى، مرجع سبق ذكره، ص117.

² هيثم عبد الكريم شعبان، التحليل الاقتصادي الكلي ميزان المدفوعات وسعر الصرف، ورقة بحثية، ص 6

³ تعني fob ادخال قيمة الخدمات المتعلقة بالنقل حتى الحدود الجمركية للاقتصاد المصدر ضمن قيمة البضاعة، وهذا من اجل فصل قيمة السلعة على الخدمات المتحصلة بما اما sif فتضمن بالإضافة الى قيمة السلعية رسوم الشحن، التامين، الخدمات التوزيعية، النقل حتى الميناء المبوط، بالإضافة الى الضرائب على الواردات في حالة الاستيراد.

⁴ درقال مينة، دراسة تقلبات اسعار الصرف في المدى القصير اختيار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

⁵ عزاري فريد، مكونات ميزان مدفوعات حسب الحاسبة الوطنية 1993 scb، مجلة الجزائر للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، مارس 2011، ص 2003.

2- أقسام الميزان التجاري :

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين أساسيين هما :

أ- ميزان تجاري سلعي : ويطلق عليه ميزان التجارة المنظورة، ويضم السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا صادرات والواردات من السلع المادية التي تتم عبر حدود الجمركية.

ب- ميزان تجاري خدماتي: ويطلق عليه أيضا ميزان التجاري غير منظور، ويضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل ، السباحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رؤوس أموال).¹

المطلب الثاني: عوامل المؤثرة على ميزان التجاري :

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة ومن أهم هذه العوامل نذكر منها مايلي:

أ- التضخم: يعتبر من المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي يعاني منها العالم في الوقت الحالي ويعرف بأنه المستمر في مستمر في مستوى العام للأسعار، والناتج عن وجود فائض في الطلب على السلع والخدمات أكثر مما هو معروض منها وذلك خلال فترة زمنية معينة.²

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيًا من الأسعار العالمية، فتتخفف الصادرات وتزداد الواردات، نظرا لكون أن أسعار الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين مقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية.

ب- معدل نمو الناتج المحلي: يمثل الناتج المحلي الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن قيمة الإجمالية لسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن pib هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن العناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أو أجنبية.

كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.³

¹ زبير طيوح، اثر تحرير التجارة الخارجية على ميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر 1980/2013، مذكرة الماستر، علوم تجارية، منشورة، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2015/2014، ص 41.42.

² سامر عبد الهادي واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن، عمان، 2013، ص 195.

³ دوحى سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 125

ت- تغيرات أسعار الفائدة: يعرف سعر الفائدة بأنه ذلك العائد على رأسمال المستثمر من خلال السعر الذي يحصل عليه المرء جراء تنازله عن التصرف بأمواله التي يقترضها لفترة زمنية محددة.

التغيير في الأسعار الفائدة له اثر على حركة رؤوس الأموال حيث إن ارتفاع الأسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ويؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤثر على تراجع الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعيرين.

ث- سعر الصرف: يعرف عادة سعر العملة الأجنبية مقوماً بوحدات من العملة المحلية أي عدد من الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدات من العملة الأجنبية أو هو سعر مبادل للعملة ما بأخرى وهكذا تعد إحدى العملتين سلعة في حيث تعتبر الأخرى السعر النقدي لها.¹

يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين .

المطلب الثالث: التوازن والاختلال في الميزان التجاري:

بالرغم من حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وبصورة شائعة في حيث إن حالة التوازن نادرة ما تتحقق في الواقع إلى أن كل دول العالم تحاول الوصول إلى التوازن في ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقيد وارداتها السلعية قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتها من أجل الوصول إلى حالة التوازن وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخلي وخارجي.

✓ التوازن في الميزان التجاري: يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن

مع الجانب المدين في الميزان، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون .

¹ محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص 470

الإنتاج المحلي + الواردات = (الطلب المحلي + الطلب الخارجي) → المنتجات المحلية

معناه:

الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الصادرات.

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغيير (ثبات الأسعار) والذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف الثابت وعدم التغيير ارتفاعا وانخفاضا (بتحقق توازن خارجي) وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي.¹

✓ الاختلال في الميزان التجاري:

يحدث في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدولة الأخرى وتسمى هذه الحالة فائض في الميزان ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجاني المدين الجانب الدائن في الميزانية، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (التزامات الدول على الخارج)

عجز أو فائض الميزان التجاري هو تجميع يساوي الصادرات (X) ناقص الواردات (M) وهو جزء من

الإنفاق الكلي بإضافة إلى الاستهلاك والاستثمار (I) والإنفاق الحكومي (G)²

ومن الملاحظ أن المشكلات في الاختلال تبرز بشكل كبير في حالة العجز، حيث أن الفائض في الميزان

التجاري للدولة يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار

الصرف عملة الدولة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، وهو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة قياسا بأسعار السلع

المنتجة في الدول الأخرى، وبالتالي تتأثر الدولة سلبا وتراجع صادراتها، ما يؤثر أيضا سلبا على الإنتاج المحلي

والدخل والتشغيل، ويستمر هذا الأثر السلبي إلى حين يتحقق التوازن من جديد بين لصادرات والواردات،

فتحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة في ظل ظروف اقتصادية ملائمة بدل دلالة أكيدة على مكانة المركز

الاقتصادي للبلد، ومتماثلة في التوظيف التام للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية وإتباع سياسة تجارية

محكمة تعمل على تنمية الصادرات، أما إذا تحقق الفائض في ظل ظروف الاقتصادية غير الملائمة مع اعتماد

الدولة على سياسة تقييم الواردات مع حماية الإنتاج المحلي فالفائض المحقق في الميزان التجاري في هذه الحالة على

¹ فليح حسن الخلق، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 201.

² بوزيد جمال، دور سعر الفائدة في إحداث الأزمات المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة، بومرداس،

2012/2011، ص 202.

نجاح البلد وتفوق في تطبيق إحدى السياسات القصيرة المدى وبالتالي حصول مزيد من اختلالات للنشاط الاقتصادي الداخلي للبلد.

في حين تزداد حدة العجز للميزان التجاري في الدول المتخلفة نتيجة لاتباعها نحو تحقيق التنمية حيث تزداد حاجتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية نتيجة لضعف قدرتها على إنتاج هذه السلع ، فالعجز في التجاري للدولة يعني أنها تعيش في مستويات معيشية أعلى من مستواها، فالدولة في هذه الحالة تستورد سلعا أكبر من قدرتها، مما يؤدي إلى زيادة مديونيتها تجاه الخارج كما يعني العجز في الميزان التجاري أيضا أن طلبا على عملات الدول المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية ما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمتها، كما أن زيادة الطلب على منتجات أجنبية يؤدي إلى انخفاض إنتاج من منتجاتها الوطنية وبالتالي تزايد حجم البطالة، والذي يتسبب في فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها.

✓ أسباب الاختلال في الميزان التجاري:

تتعدد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف في الدول والظروف المحيطة بها، إضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال، ويمكن التمييز بين الاقتصادية والأسباب الغير الاقتصادية.

- أسباب الاقتصادية: وتتمثل في:

أ- التقييم الخاطئ لسعر الصرف العملة المحلية: نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فإنه إذا كان سعر الصرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في ميزان التجاري للدولة.

ب- أسباب هيكلية : هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل

التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية .¹

¹ دوحى سلمى ، مرجع سبق ذكره، ص 120.

- أسباب غير اقتصادية: وتتمثل في:

أ- عوامل طبيعية : الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنها من كوارث طبيعية كالفيضانات التصحر ونفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية وزيادة وارداتها من السلع الضرورية .

ب- التقدم التكنولوجي: وما يوافقه من اختراعات عالمية حيث إن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية وبالتالي انخفاض الصادرات هذه الأخيرة التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية.

ت- الظروف السياسية: كقيام الحروب والمقاطعات الاقتصادية وما لها من اثر على معدلات

الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

ث- النمو الديمغرافي: حيث أن زيادة النمو الديمغرافي تنتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة

السلع الاستهلاكية بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج وبالتالي تدهور القدرة التنافسية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.

ج- الاضطرابات العمالية: التي يكون لها اثر خاص في الدول المتقدمة الصناعية لأنها تؤدي إلى شل

العملية الإنتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الاضطرابات الصناعات الموجعة بالدرجة الأولى للتصدير¹

¹ دوحى سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 123.

المبحث الثالث: دور تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري:

يعد سعر الصرف وسياساته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري، حيث يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول. ونتيجة لتطورات الاقتصادية والتوجهات الحديثة نحو اقتصادي السوق، تطورت أنظمة الصرف من التثبيت إلى المرونة المطلقة لمواجهة تلك التطورات، ومع تطور الفكر الاقتصادي برزت عدة أفكار نقدية لتحليل اثر تغيرات أسعار الصرف على حركة الصادرات والواردات أو بالأحرى التجارة الخارجية ككل.

المطلب الأول: دور تقلبات سعر الصرف على الصادرات وعلى الواردات:

أ- دور تقلبات سعر الصرف على الصادرات:

إن تزايد تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ إن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بان هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدول، وبالتالي فان تقلبات سعر الصرف تنخفض من حجم التجارة الخارجية حيث يمكن أن تكون هذا التأثير سلبي أو ايجابي، وهذا بتتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوك المصدرين والمستوردين واختلاف هيكل الإنتاج، إذا إن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة اقل.¹

حيث يساهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار في الدول الأجنبية، وهذه التقلبات تؤدي إلى تأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، فيقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعمالات الأجنبية أو رفعها.

ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون تأثير من خلال انخفاض أسعار الصرف المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية:

- ارتفاع أسعار الموارد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار .
- ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعينة.

¹ سعدون حسين فرحان، اثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة (دراسة مقارنة في الدول النامية ذوات هيكل إنتاج وتجارة مختلفة)، مجلة تنمية الريفين، العدد31، العراق، 2009، ص 7.

- نتيجة ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية. وتجدد الإثارة إلى إن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها:

- مدى اعتماد الدولة إلى خفض قيمة عملتها على الواردات فكلما كان اعتمادها على الواردات كبير كلما قلت فعالية التخفيض

- طبيعة المنتجات هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية، فإذا كانت استهلاكية قلت فعالية التخفيض.¹

ب- دور تقلبات سعر الصرف في الواردات :

يلعب سعر الصرف دورا مهما في تحقيق التوازن في الميزان المدفوعات ففي حالة العجز يندفع البلد باتجاه زيادة الطلب على العملات الأجنبية مقابل انخفاض طلب الأجانب على العملة وهذا يعني انخفاض قيمة العملة هذا البلد وبالتالي زيادة سعر الصرف الأجنبي الذي يؤدي إلى أن تصبح السلع المحلية رخيصة للأجانب مقارنة بالسلع في الخارج مما يشجع على زيادة التصدير وفي الوقت نفسه تصبح السلع الأجنبية أكثر غلاء من السلع المحلية من وجهة نظر المقيمين مما يؤدي إلى تخفيض الاستيراد وعليه فإن زيادة الصادرات وتخفيض الاستيراد تؤدي إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يجب أن لا تتغير الأسعار الداخلية بنفس نسبة تغير أسعار الصرف أي عدم تفسير الأسعار الصادرات بالعملة الأجنبية لان تغيير سعرها لا يشجع الأجانب على زيادة استيرادها ويتوقف أيضا تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات وبدرجة مهمة على المرونات الطلب المحلية على السلع والخدمات المستوردة وكذلك على مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات القطر على السلع والخدمات ، فكلما كانت أكثر مرونة ، وكان اثر تغيير معين في سعر الصرف على ميزان التجاري أكبر، وكلما انخفضت هذه المرونات سيكون معدل التغيير المطلوب في السعر الصرف للقضاء على ذلك الاختلال في الميزان المدفوعات أكبر، وانطلاقا من فكرة إن أسعار الصرف تتحرك لتوازن المعروض والمطلوب من العملات أي أن أسعار الصرف تتحرك نتيجة لاختلال التوازن في المعروض والمطلوب من العملات لابد من الانطلاق نحو أسواق الموجودات والدخول في حركات رؤوس الأموال وأثارها على سعر الصرف وعدم التوقف عن تأثير الحساب الجاري أو الميزان التجاري فقط.²

¹ دوحى سلمى ، مرجع سبق ذكره، ص 129.

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 71. 73.

ومن خلال ما تم ذكره في المطلبين السابقين حول علاقة سعر الصرف بالصادرات وتقلباته في الصادرات والواردات، يظهر لنا انه من المعروف إن عرض الصرف الأجنبي يستمد مصدره من مختلف المعاملات سواء كانت الجارية أو الرأسمالية، التي تظهر في جانب الدائن، أو جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات والذي يمثل في نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة الوطنية، وبالمثل فان الطلب على العملة الأجنبية، إنما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين او جانب المدفوعات، وعليه فان التوازن في سوق الصرف الحر، إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات ، وفقا لما يعرف بالتوازن السوقي (market balance)، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية، حيث يمثل العجز فائض عرض من العملة المحلية في سوق الصرف، مما يعمل على انخفاض القيمة الخارجية لها (dépréciation)، ويعطى بدوره ميزة التنافسية للسلع والخدمات .

والأصول المالية التي تصبح ارخص نسبيا فيشجع ذلك الصادرات ويقلل من الواردات، ويقترض استمرار انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية حتى يختفي العجز وبالمثل في حالة الفائض الذي يمثل فائض الطلب على العملة الوطنية، حيث يفترض استمرار ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية (appréciation)، الذي بدوره يعطي الميزة التنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية، حتى يختفي الفائض ويستعيد الميزان توازنه.¹ لقد كان لتغيير سعر الصرف في الاقتصاد، خاصة اقتصاديات الدول النامية الأهمية الكبرى من خلال الدور الذي يلعبه في تحريك المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاتجاه الذي يحقق توازن الميزان التجاري، وقد شكلت السياسة سعر الصرف كألية لمعالجة الاختلال الخارجي أي سياسة تخفيض قيمة الخارجية للعملة الوطنية، التي تمس كافة بنود الميزان الاهتمام الأول لكثير من الدراسات الاقتصادية حول دور وسياسة التخفيض، وأعطيت أهمية الكبرى لأثارها على الحساب الجاري لمساهمته بالقيم الأكبر في المعاملات الخارجية وفي تحليل هذه الآثار وجدت ثلاث مداخلات، اختلفت في مبادئها وهي كالتالي:

أ- مدخل المرونات: والذي يهدف أساسا إلى زيادة حجم الصادرات وتخفيض حجم الواردات وبالتالي التأثير المباشر على الميزان التجاري، و بذلك يحقق فارق إيجابي في المتحصلات من العملات الأجنبية، وتغيير الهيكل الإنتاجي وإعادة توزيع الموارد من اجل الصادرات والمنتجات لتصدير، وإذا يتمتع الاقتصاد بالمرونات

¹ سيد عايد، التجارة الدولية، دار الاشعاع للنشر، جامعة الاسكندرية، ص 318. 319.

سعرية كبيرة للطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات، وبالتالي كلما كانت مرونة الصادرات تفوق الواحد ومرونة الواردات تفوق الصفر كلما كان مجموع المرونتين يفوق الواحد، صحيح

ب- مدخل الاستعاب: بعد ظهور وتطور الظروف الاقتصادية العالمية أصبح منهج المرونات غير نافع فهو، وكما ذكرنا سابقا إلى تنشيط الصادرات والواردات فهو مدخل الاستعاب وذلك راجع بسبب زيادة الإنتاج الوطني والدخل الحقيقي للدولة المنخفضة يحفز زيادة معاكسة للواردات تلغي جزء من اثر تخفيض وقد كان مدخل الاستعاب يهدف إلى ضغط الإنفاق المحلي الحقيقي فقد ركز البروفيسور alexander على الدخل والإنفاق كمتغيرين اقتصاديين فعالين ، وبالتالي الاهتمام بالقيم الحقيقية وليس نقدية.

ت- المدخل النقدي: يهدف أصحاب هذه المقاربة على أن تفسير آثار تغير سعر الصرف على الميزان التجاري انه ظاهرة نقدية وليست حقيقية حيث يهدف هذا المدخل أساسا إلى أن يكون الاقتصاد صغير ومفتوح على العالم الخارجي ويتميز بالتوظيف الكامل الكينزي لعناصر الإنتاج وانخفاض في مرونة العرض الكلي.¹

الطلب النقدي هو دالة مستقرة في المتغيرات مستقلة عن محددات دالة العرض النقدي، والأفراد يميلون إلى الاحتفاظ بالأرصدة النقدية التي يطلبونها في الأجل الطويل.

العرض النقدي هو متغير خارجي متكون من جزء محلي وآخر أجنبي .

المطلب الثاني: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري

يعتقد البعض إن سعر صرف العملة المحلية لا يرتبط بالميزان التجاري و لا بالفائض أو العجز الذي يظهره، و هو اعتقاد غير صحيح لأن سعر صرف العملات المحلية له علاقة وثيقة بمركز ميزان المدفوعات الكلي طالما تتبع الدولة نظام الصرف الحر و لا تطبق التمديد الإداري، ولا ترتبط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي أو مع إي عملة أخرى، و هو ما تبين في ضوء استعراض أنظمة أسعار صرف العملات المحلية في دول الخليج و في الدول العربية الأخرى.²

¹ لعروق حنان، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، مرجع سبق ذكره، ص

² يعني المصري، محاضرات بعنوان علاقة سعر الصرف بالميزان المدفوعات، مداخلة بعنوان سعر الصرف والميزان التجاري، مصر منشورة، بتاريخ 2007/11/17، ص 01.

وهي الأنظمة المطبقة حاليا و منذ عشرات السنين ، فالنسبة للدول العربية التي لا ترتبط عملاتها بالدولار الأمريكي، فان مركز ميزان المدفوعات الكلي هو العامل الرأسي الذي يساعد في تحديد سعر الصرف وكلما حقق فائضا في الميزان فانه ينعكس إيجابا على سعر الصرف .

و بالتالي فانه اثر الفائض أو العجز في الميزان التجاري لهذه الدولة (العربية) ينعكس بالزيادة أو الخفض في السعر صرف عملاتها المحلية، بالإضافة إلى عوامل نقدية أخرى، تساعد في تحديد السعر:¹

- نظرا لوجود علاقة وطيدة بين سعر الصرف و الميزان التجاري فانا الدولة تقوم بمجموعة من الإجراءات

التي من شأنها إن تقلل العجز في الميزان التجاري، فتقوم هذه الأخيرة بالتخفيض من قيمة العملة: فالتخفيض LA DEVOLUATION يتم باتخاذ قرار واع و سياسي من طرف الحكومة أو السلطة النقدية المختصة الممثلة في مجلس النقد و القرض، يهدف إلى تغيير قيمة العملة الوطنية مقارنة بنظرياتها من العملات، وهذا التغيير يكون إجباري لقيمة العملة بهدف تصحيح احتلال أساسي، وهو تامين العملات الأجنبية بالعملة الوطنية، أي تغيير السعر الخارجي للعملة الوطنية بهدف إزالة توترات معينة لا يمكن إزالتها عن طريق التخفيض، كالحالة التي يكون فيها سعر الصرف المتداول غير واقعي فيستدعي تعديله على ضوء المعطيات الاقتصادية الموجودة .

- أما التدهور la dépréciation فهو ظاهرة يعرفها النقد الوطني، فلها ارتباط بشروط الصرف، و متولدة عن وضع الاقتصادي السائد دون تدخل رسمي للسلطات النقدية و تحدث في السوق، تحكمها عدة عوامل كوضع و ظروف صرف المضاربة، و وضعية الميزان التجاري و بالتالي فان هذا التخفيض يقوم بمعالجة الخلل الظاهر في رصيد الميزان التجاري.²

- و بما أن رصيد الميزان التجاري يشكل الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات فإذا زادت قيم الصادرات على قيم الواردات يكون الميزان التجاري قد حقق فائض ، و يحقق العجز في الحالة العكسية ، و يعتبر سعر الصرف احد محدداته الأساسية ، فقد تزيد قيمة العملة عندما يصبح وحدة عملة الدولة تساوي قدرا أكبر من وحدات عملة الدول الأخرى و يساوي الفرق بين الصادرات (X) و الواردات (m) إي (m-X) و هو جزء من الإنفاق الكلي والذي يكتب على الشكل التالي :

$$Y = C+I+G(X-M)$$

² ليندى بلعارك، نظام الرقابة على سعر الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة الدكتوراة، قانون، تيزي وزو، ص65. 66

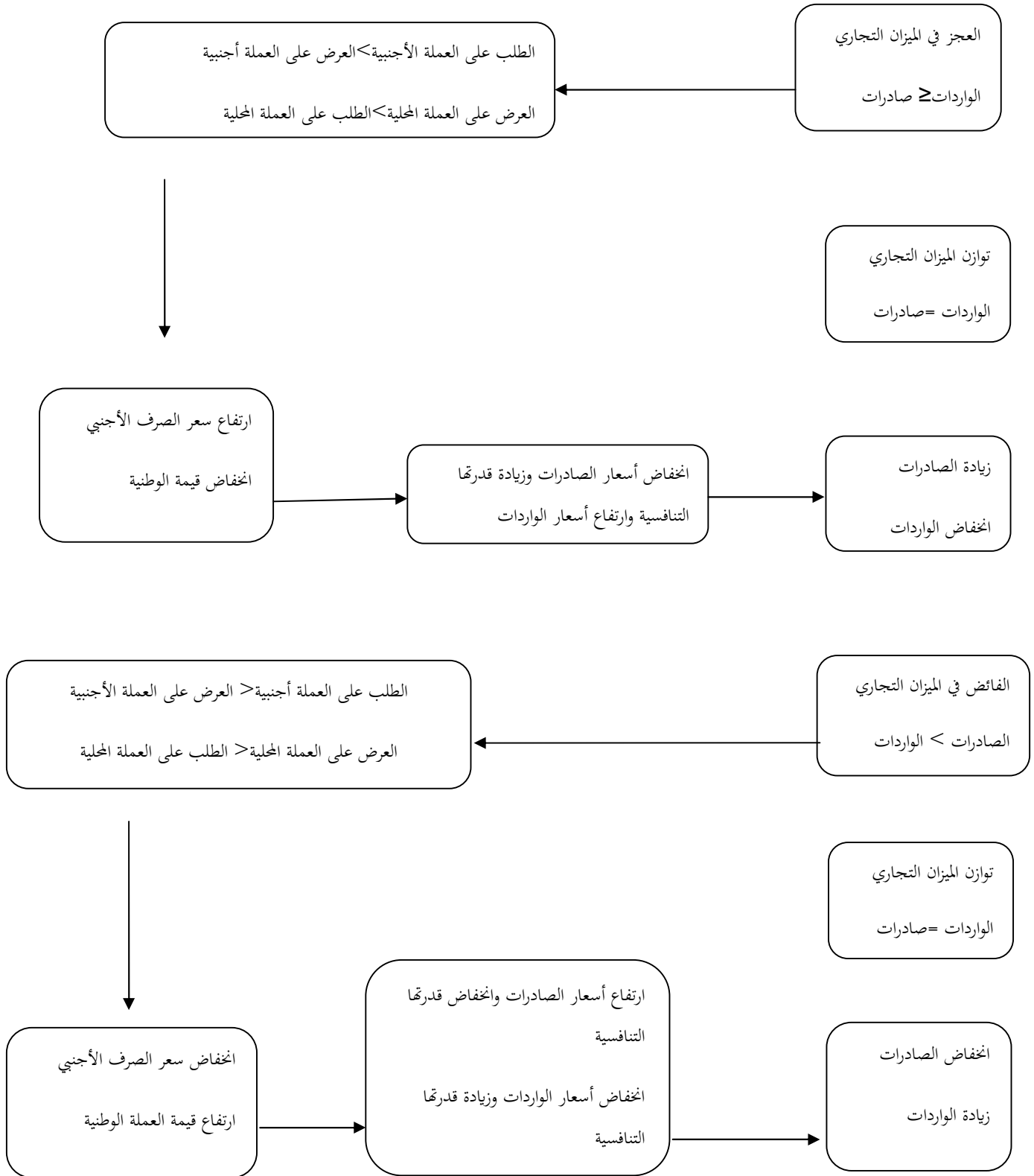
حيث $(X-M)G.I.C$ تمثل كل من الاستهلاك و الاستثمار و الاتفاق الحكومي و قطاع التجارة الخارجية (الصادرات و الواردات) على التوالي كما أن للصادرات و الواردات اثر مباشر على سعر صرف بلد ما ،ينبغي إن يكون في مستواه الأمثل عند استقرار ميزان المعاملات الجارية ، عنها يستورد بلد ما منتج، يتم التسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر و بيع العملة المحلية و بالتالي أي تغيير في المعاملات الاقتصادية (استيراد ، أو تصدير) يؤدي إلى تغيير في سعر الصرف.

ففي حالة عجز الميزان التجاري بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات ، الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض هذه العملة المحلية تميل الى الخفض او نقل قيمتها بالمقارنة مع العملات الأخرى المستعملة في المبادلات، و العكس في حالة الفائض في ميزان المبادلات الجارية للواردات من العملة الأجنبية أكبر مخرجات الطلب على العملة من طرف غير المقيمين أكثر أهمية من الطلب على العملة الأجنبية من طرف المقيمين، العملة المحلية تميل إلى ارتفاع أو م يعاد تقييمها.

و مع ذلك ضعف قيمة العملة الوطنية تسمح للبلد بالتصدير أكثر، و العملة الأجنبية ترتفع من جديد..
أو إن قوة قيمة العملة الوطنية تسمح للبلد بالتصدير اقل و العملة الأجنبية تنخفض¹

¹ سلامة نجاح، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماستر، مالية واقتصاد دولي، بسكرة، 2012، ص 47.

الشكل رقم 03: العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري



المصدر: دوحى سلمى ، مرجع سبق ذكره، ص 127.

المطلب الثالث: اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري:

بما أن آثار انخفاض أو تخفيض من قيمة العملة تكون بصفة واحدة فإننا سنناقشها معا وفيما يخص اثر رفع العملة فهو عكس اثر تخفيض العملة ونادرا ما تلجا إليه الدولة من اجل التخلص من الفائض في المدفوعات، ولذا سنكتفي هنا بدراسة اثر التخفيض على الصادرات و الواردات

- اثر التخفيض العملة على الصادرات:

يترتب على تخفيض قيمة العملة جعل أسعار الصادرات (السلع المحلية الموجهة للتصدير) ارخص نسبيا، مقومة بالعملة الأجنبية ومن ثم زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات وبالتالي زيادة كمية وقيمة الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات اكبر من الواحد، الأمر الذي ينعكس في زيادة عرض العملة الأجنبية بما يساهم في القضاء على الطلب المتزايد على العملة الأجنبية

- اثر تخفيض العملة على الواردات :

يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى جعل أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية أعلى نسبيا، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر، ومن ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية بما يساهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.¹

وحتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية، لا بد من توفر مجموعة من الشروط أهمها:

✓ وجود طلب على السلع والخدمات الوطنية من الخارج.

✓ وجود طاقة إنتاجية عالية بغية مواجهة الطلب الخارجي.

✓ عدم ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة للدولة التي تقوم بالتخفيض.

بالإضافة إلى الآثار المرغوب فيها لانخفاض قيمة العملة على حساب التجاري يمكن أن يعتبر البعض التخفيض المستمر في قيمة العملة سياسة مرغوب فيها، إلا أن لهذه العملية سلبيات يمكن حصرها في ثلاث نقاط أساسية وهي:

1. يؤدي تخفيض أو انخفاض العملة إلى التضخم وماله من تأثير على مستوى المعيشي للأفراد داخل

المجتمع.

¹ عبد العزيز برنه، تقلبات اسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مباح ، ورقلة، 2016/2015، ص47.

2. يؤدي تخفيض العملة إلى إعادة توزيع الموارد (هروب رؤوس أموال إلى الخارج مثلا) الذي يمكن أن يكون له اثر سلبي وخصوصا في الاقتصاديات الصغيرة المنفتحة.
3. يؤدي تخفيض العملة إلى تدهور شروط التبادل التجاري للدولة الذي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة فيها.¹

تعتبر آلية سعر الصرف العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية، كما تعتبر عنصر القطب في الفكر المالي الحديث، ولها أهمية بالغة في تعديل وتسوية الميزان التجاري للدولة و خصوصا تلك البلدان النامية، فبما إن سعر الصرف يعتبر على انه سعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد آخر، وكذلك الميزان التجاري الذي هو علاقة مباشرة مع سعر الصرف لأنه يضم المعاملات الاقتصادية الدولية مع بقية العالم. تقوم الدولة بتحديد نظريات من قبل الحكومة من سياسات، نظم مختلفة اتجاه إصلاح الهيكل الاقتصادي في البدء لإحداث عملية الاستقرار في الميزان التجاري.

كانت لها اثر في ظهور فائض في ميزان المدفوعات، و لقد انعكس ذلك في المستوى المعيشي للإفراد، لذلك قمنا بهذه الدراسة من اجل محاولة المعرفة العجز والفائض في الميزان التجاري خصوصا وميزان المدفوعات عموما ومعرفة العلاقات بين تغيرات أسعار الصرف والميزان التجاري لان الدولة تقوم بالتركيز على عدة سياسات من اجل معالجة ذلك الحل.²

سعر العملة، أو بصورة أدق معد صرفها بنسبة للعملات الأجنبية ، يعد احد أهم الأسعار في الدولة على المستوى الاقتصادي الكلي وذلك نظرا لأثار التي ترتب على تغيير هذا الأخير على الدخل والإنتاج التوظيفي، ومن ثم مستويات الرفاهة، فضلا على تأثيرها على تدفقات التجارة من الصادرات والواردات وكذلك الطلب على الأصول المالية والحقيقية في الدولة ، وعندما يتغير معدل الصرف العملة بالنسبة للعملات الأجنبية فان هذا التغيير قد يأخذ صورة تخفيض في قيمة العملة dépréciation أو ارتفاع في قيمة العملة appréciation فهذا التغيير يؤثر مباشرة وبصفة كبيرة على الميزان التجاري لأنه يضم المعاملات التي تقوم بها الدولة من الاستيراد والتصدير للمواد المختلفة ويفترض من الناحية النظرية أن يترتب على تخفيض قيمة العملة المحلية رفع درجة تنافسية الدولة ومن ثم زيادة صادراتها نتيجة انخفاض أسعار هذه الصادرات بالنسبة للأجانب، كما يترتب على تخفيض قيمة

¹عبد العزيز برنه، مرجع سبق ذكره، ص 47.

² باتصرف من الطالبتين بالاعتماد على مذكرة رونزا هايل رزق، اثر سياسة سعر الصرف على استقرار الاقتصاد الكلي، مذكرة الماجستير، الاقتصاد، دمشق، 2012، ص 115 . 118.

العملة ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للمقيمين في الدولة، وهذا ما يؤدي إلى تحويل الطلب على السلع المحلية المستوردة بدلا من ذلك، وهو ما يساعد على تخفيض قيمة العجز في الميزان التجاري أو تحقيق فائض فيه و العكس في حالة رفع قيمة العملة المحلية.¹

ومن الواضح أن خفض قيمة العملة أو ارتفاعها إلى تأثير على حجم المعاملات التجارية للدولة نتيجة لتأثيرات تغير معدل صرف العملة على ما يسمى بالأسعار بالنسبة للدولة، أو شروط التبادل التجاري للدولة، فرفع قيمة العملة يجعل صادراتها أكثر تكلفة بالنسبة للأجانب بينما يجعل الواردات من الخارج أرخص بالنسبة للمقيمين فيها ويؤدي تخفيض قيمتها إلى جعل الواردات من الخارج أكثر تكلفة بالنسبة للمقيمين فيها في الوقت التي تصبح فيه صادراتها إلى الخارج أرخص نسبيا بالنسبة للمقيمين في الخارج، غير انه ليس شرطا أن يترتب على تخفيض قيمة العملة الدولة، حدوث تحس في الميزان التجاري، حيث يؤثر التخفيض إيجابيا على ميزان التجاري فقط، في ظل توفر شروط أهمها:

ارتفاع مرونة الطلب السعرية للصادرات ، والمرونة السعرية للواردات، وهذا ما يعرف في الاقتصاد الدولي بشرط مارشال ليرتد، والذي يمدنا بقاعدة سهلة لتقييم اثر التغيير في سعر الصرف على ميزان التجاري للدولة، حيث ينص على انه اذا ما كان مجموع مرونتين الطلب السعرية للصادرات والواردات أكثر من الواحد صحيح، فان تخفيض قيمة العملة في هذه الحالة سيؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري، ومعالجة العجز فيه. اذا يترتب على تخفيض قيمة العملة زيادة الإيرادات من الصادرات، بينما ينخفض الإنفاق على الواردات، مما يساعد في تحسين وضع الميزان.

في معظم الأحيان لا تبرم النفقات التجارية بين بلدين إلا لعملة البلد المصدر فإذا أراد البلد A أن يستورد من البلد B فلا بد أن يضمن توفر قيمة هذه الواردات لديه بعملة البلد B .

لنفرض انه هناك عجز في الميزان التجاري في البلد A ولنفرض أن البلدان الأخرى تتعامل كلها بالعملة واحدة، نطلق عليها اسم القطاع الأجنبي، في هذه الحالة يكون الطلب على القطاع الأجنبي في البلد A من اجل تسديد قيم وارداته أكبر من عرض القطاع الأجنبي الناجم عن صادرات هذا البلد، في هذه الحالة يحتل ما يسمى ميزان المدفوعات للبلد A

¹ بتصريف من الطالبتين بالاعتماد على محمد ابراهيم السقا، مداخلة بعنوان هل يجب تخفيض قيمة العملة، مصر، 2011، ص 1 .

إن انخفاض معدل التبادل في البلد المصدر إلى تناقص وارداته من الخارج وتزايد صادراتها إلى الخارج، وبهذا يتناقص الخلل، في الميزان التجاري للبلد المصدر تناقصا تدريجيا ثم يختفي أخيرا بصورة نهائية، وهنا تبدو سياسة حرية سعر الصرف والية العرض والطلب من القطاع الأجنبي قادرا على إعادة التوازن في الميزان التجاري. لكنه في حالات معينة تكون مروونات الطلب على الواردات والصادرات بالنسبة للأسعار مما جعل سياسة حرية سعر الصرف عاجزة عن إعادة التوازن في الميزان التجاري، وفي بعض الأحيان قد تؤدي هذه السياسة إلى انخفاض كبير في سعر الصرف مما يؤدي على أن يكون له آثار ضارة على استقرار عملة البلد وعلى ثقة الأفراد لها، يكون له انعكاسات خطيرة على عملية التبادل الداخلي والخارجي.

وهنا يكون على الحكومة أن تختار بين سياستين اثنتين حول سعر الصرف عملتها بالعملة الأجنبية، الأولى هي سياسة تثبيت سعر الصرف والثانية هي سياسة حرية سعر الصرف، وهنا تتخذ الدولة جملة من الإجراءات لتنشيط الاستثمار وزيادة الدخل والاستثمار، فمن شأن هذه الإجراءات زيادة الواردات وظهور خلل في الميزان التجاري يمكن أن يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية، فإما أن تلجأ الحكومة إلى سياسة إطلاق حرية سعر الصرف لإعادة التوازن إلى الميزان التجاري فتسمح بانخفاض سعر الصرف العملة، وإما أن تلجأ إلى سياسة تثبيت سعر الصرف ويكون عليها في هذه الحالة إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات بوسائل أخرى.¹

¹ احمد الاشقر، اقتصاد الكلي، دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2002، ص 161. 162.

خلاصة الفصل:

إن التجارة الخارجية وإن تعددت تعارفها وأهدافها، تبقى هي الحل الأمثل لتصريف المنتجات من السلع المنتجة وغير المنتجة في الدول الأخرى فبتوسع المبادلات التجارية وزيادة عدد الصفقات الاقتصادية نمت التجارة الخارجية وصارت تلعب دورا هاما في اقتصاد الدول، فأى دولة لا تعيش في فراغ و لا في عزلة عن العالم الخارجي المحيط بها، بل ترتبط به بعلاقات و تخضع لأنظمة و اعتبارات لا يمكن تجاهلها، هذه العلاقات كانت في معظم الأحيان غير صالحة في الدول النامية التي عرفت و لا زالت تعرف اختلالا خارجيا هاما نتيجة تدهور شروط التبادل الدولي، بالإضافة إلى تدهور الظروف الداخلية.

تسجل كل هذه المعاملات التي تقوم بها الدولة في ميزان خاص يسمى بالميزان التجاري الذي يعكس العلاقات الاقتصادية الدولية، و يبين صافي تعامل اقتصاد بلد ما مع اقتصاديات العالم الخارجي، فإذا كانت معظم المعاملات الجارية والرأسمالية لا تترجم بشروط السوق، خاصة مع وجود تدخلات السلطات الحكومية، فإن التوازن الخارجي يكون توازنا اصطناعيا، ويكون مرتبط أساسا بالتوازن الداخلي، فهذا التوازن أو الفائض يعبر عن العوامل الصحية في الاقتصاد المعني، أما في حالة ما إذا كان الميزان غير متوازن فهو حتما في وضعية اختلال أو بالأحرى في وضعية عجز وبالتالي يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد.

الميزان التجاري هو المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات خاصة بالسلع والخدمات في الدول، وهو واحد من المكونات ميزان المدفوعات وبهذا يعطي نظرة ثاقبة عن الضغوط التي تتعرض لها العملة ومنه فان حركة الصرف عالميا تؤثر على حصيلة الصادرات الجزائر وعلى قيمة المدفوعات عن واردات الجزائر من الدول الأجنبية، وعلى ضوء ما سبق ندرك أهمية دراسة اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري .

التمهيد:

كما هو معلوم أن ميزان التجاري هو عبارة الميزان التجاري هو فرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة (عادة 3 أشهر)، وهكذا تقيم العلاقة بين الصادرات وواردات بلد.

فإذا كانت صادرا الدولة تتجاوز وارداتها، فان تلك الدولة لها توازن جديد في التجارة او فائضا تجاريا، أما في حالة العكس اي في قيمة الواردات تتجاوز قيمة الصادرات فهذا يدل على وجود عجز تجاري.

ويمكن القول أن مقدار استجابة الميزان التجاري للتغيرات الحادثة في سعر الصرف تتوقف على متغيرين رئيسيين هما: قيمة الصادرات وقيمة الواردات حيث يقوم سعر الصرف بالتأثير على العجز أو فائض في الميزان التجاري، فذلك التمييز الذي يحصل فيه سعر الصرف يحدث تأثيرا على كل من مستويات الدخل القومي والتشغيل من خلال التأثير على بنود الميزان التجاري.

سنحاول من خلال هذا الفصل إجراء عملية إسقاط لهذه المفاهيم النظرية على واقع الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016 وذلك من خلال المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: تحليل تطور الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري (2016/2000).
- ✓ المبحث الثاني: تطور سعر الصرف وعلاقته بالميزان التجاري الجزائري (2016/2000).
- ✓ المبحث الثالث: سبل علاج تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر.

المبحث الأول: تحليل تطور الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري للفترة 2000 و 2016

إن سعر الصرف والتحويلات الاقتصادية التي حدثت خلال الفترة 2000 - 2016، والتي كانت لها اثر كبير على وضعية الميزان التجاري الجزائري بشقيه الصادرات والواردات، إضافة إلى المناطق التي تستورد منها وتصدر لها ومن ثم تحليل رصيد الميزان التجاري ومعرفة ما إذا كانت عليه أما حالة عجز أم فائض ولمعرفة ذلك سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تحليل وضعية الصادرات ما بين الفترة (2000 - 2016)

1. تحليل من حيث قيم الصادرات في الجزائر في فترة (2000 - 2016):

من المعروف أن الاقتصاد الجزائري مبني على قطاع المحروقات، وان معظم مشاريع التنمية التي تشهدها الجزائر حاليا هي تمويل عائدات الجزائر من الصادرات، ومن ثم فالاقتصاد الجزائري اقتصاد هش أو بالأحرى اقتصاد ريعي، وبالتالي لا يمكنه المساهمة في تحقيق نمو دائم، بسبب الاعتماد الكلي على تصدير البترول التي تسعى الدول النامية إلى تخفيض والاعتماد عليه في تشغيل اقتصادها، وذلك بتطوير بدائل للطاقة، هذه البدائل تتصف بأنها نظيفة ومستدامة وبأقل تكلفة، ومن خلال ما تم ذكره سنتطرق فيما يلي إلى تطور وتحليل قيمة الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة بالاعتماد على عدة معطيات وجداول إحصائية تخص هذه الفترة

2016/2000

الجدول رقم 05 : يمثل تطور الصادرات الجزائرية للفترة (2000 - 2016)

وحدة الصادرات مليون دولار

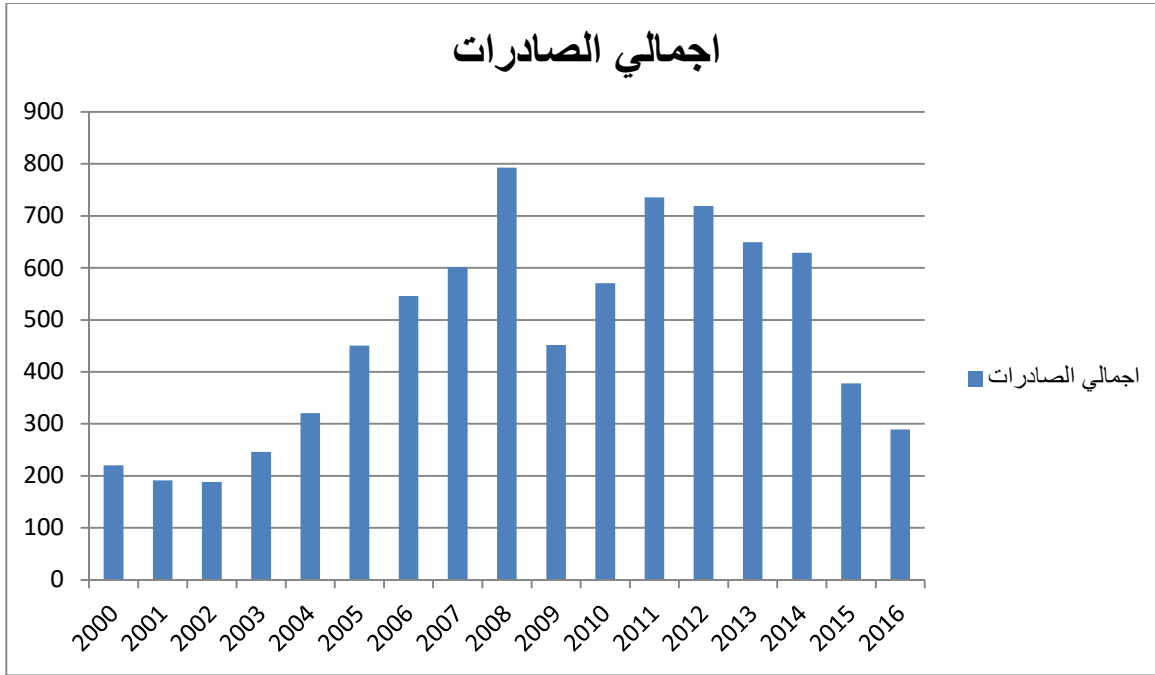
السنوات	إجمالي الصادرات
2000	220.31
2001	191.32
2002	188.25
2003	246.12
2004	320.83
2005	450.36
2006	546.13
2007	601.63
2008	792.98
2009	451.94
2010	570.53
2011	734.89
2012	718.66
2013	649.17
2014	628.86
2015	377.87
2016	288.83

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (cnis)

ومن اجل إعطاء توضيح أكثر لقيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2016) قمنا بإعداد

الشكل التالي:

الشكل رقم 04 : يوضح قيمة الصادرات الجزائرية للفترة ما بين (2000 و2016)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05

نلاحظ من الجدول أعلاه إن إجمالي صادرات في سنة 2000 وصل إلى حوالي 220.31 مليون دولار، ويرجع ارتفاع حجم الصادرات إلى ارتفاع أسعار البترول في هذه السنة، إلا أن هذا لارتفاع لم يدم طويلا، فقد انخفض خلال السنتين التاليتين، ليصل إلى 191.32 مليون دولار خلال عام 2001 وإلى 188.25 مليون دولار خلال 2002 وذلك راجع إلى تذبذبات المسجلة في أسواق النفط.

وعرفت سنة 2003 ارتفاعا في قيمة الصادرات وصل إلى 246.12 مليون دولار واستمر ارتفاع في حجم الصادرات الجزائرية نحو الخارج إلى غاية 2006 فكانت قيمة الصادرات، و مقدره ب (320.83 مليون دولار- 450.36 مليون دولار) في كل من السنتين 2004 و 2005 على التوالي حين وصل في سنة 2006 إلى 546.13 مليون دولار، حيث تميزت المرحلة بتحقيق الجزائر لأكبر فائض تجاري حوالي 33157 مليون دولار أما في سنة 2007 فوصل إلى 601.63 مليون دولار، حيث تميزت بارتفاع طفيف مقارنة بالسنة

2006، واصل الارتفاع الصادرات الجزائرية في سنة 2008 و 2009 و 2010 ارتفاعا بالقيم 792.98 مليون دولار- 451.94 مليون دولار- 570.53 مليون دولار على التوالي، وذلك دائما نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات التي تعتمد عليها الجزائر في المقام الأول من صادراتها.

وقد عرفت الصادرات الجزائرية في 2011 ارتفاعا كبيرا يقدر ب 734.89 مليون دولار مقارنة بسنة 2010، بدأ هذا الارتفاع بالانخفاض تدريجيا في السنوات الأخيرة فقد كانت سنة 2012 مقدرة ب 718.66 مليون دولار أما 2013 و 2014 فقد كانت قيمة الصادرات قد قدرت ب 649.17 مليون دولار- 628.86 مليون دولار على التوالي فقد كان هذا الانخفاض تدريجيا ولكن بنسبة ضئيلة.

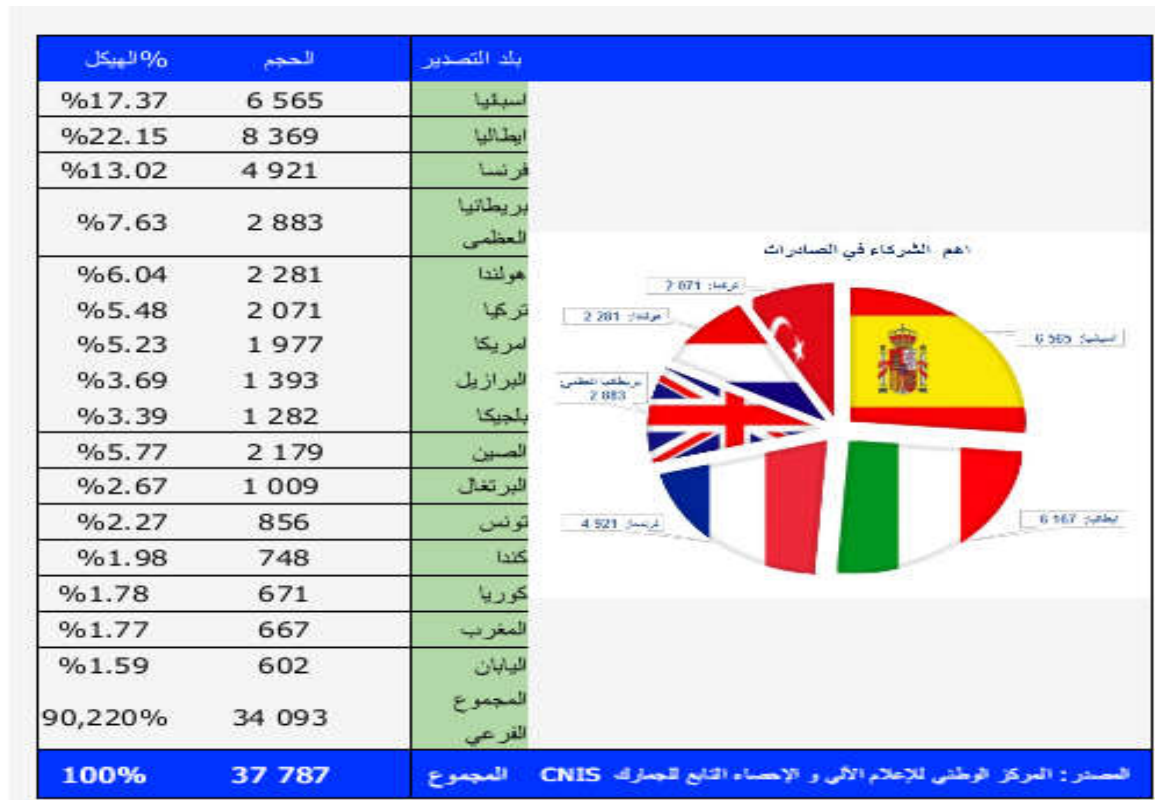
أما 2015 فقد انهارت قيمة الصادرات الجزائرية إلى إن وصلت إلى 377.97 مليون دولار وذلك بفضل انخفاض أسعار النفط الذي تعتمد عليه الجزائر في المقام الأول. وتراجعت الصادرات إلى 288.83 مليون دولار في 2016.

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن ارتفاع المحقق في قيمة الصادرات الجزائرية، مرتبطة أساسا بإيرادات القطاع المحروقات، فأى تغيير في أسعار النفط في الأسواق الدولية له تأثير مباشر على ميزان التجاري وبالتالي على الاقتصاد الوطني ككل، ولهذا يجب على الجزائر إعادة النظر في تنمية الصادرات خارج المحروقات من اجل النهوض بالاقتصاد الجزائري، وضمان الميزان التجاري.

2. التحليل من حيث المناطق التصدير

تعتمد الجزائر في صادراتها على مناطق مختلفة من العالم كما يوضح الشكل الموالي:

الشكل رقم 05: أهم شركاء الجزائر من ناحية التصدير خلال فترة (2000 - 2016)



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع

<http://www.andi.dz/index-phplar/statistique/brlandu.commerce-esctrieur/>

ما يمكن ملاحظة من الجدول أعلاه، هو احتلال الاتحاد الأوروبي للمرتبة الأولى في استقبال الصادرات الجزائرية ثم تليه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وذلك خلال جميع فترات الدراسة، وذلك راجع إلى سبب أن اغلب الدول الصناعية تقع في أوروبا وكذلك منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والتي تمثل أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وذلك بسبب التطور الذي تشهده في مجال الصناعة.

وباعتبارها أن الجزائر من أهم الدول المصدرة للنفط واعتماد صادراتها على الطابع الأحادي والمتمثل في المحروقات جعل اغلب صادرات الجزائر موجهة إلى هاتين المنطقتين، وهذا ما جعل دول الاتحاد الأوروبي تحتل المرتبة الأولى في استقبال الصادرات الجزائرية، وذلك نظرا للموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر القريب جدا من القارة الأوروبية، مما يجعل البلدين يستفيدان من تكاليف النقل وكذلك أسعار السلع المصدرة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إيطاليا تعد أهم زبون داخل هذه المنطقة الاقتصادية بنسبة 22.15% من إجمالي الصادرات متبوعة بإسبانيا ب 17.37% وفرنسا 13.02%، تليها بريطانيا العظمى 7.63%، هولندا 6.04% وأخيرا تركيا 5.84%.

إن الصادرات الجزائرية لا تقتصر على هذه المناطق فقط ودائما هناك منافذ عديدة للمنتجات الجزائرية وفي مناطق مختلفة من العالم، لتسوقها.

قامت الجزائر بانتهاج استراتيجيات عديدة من اجل النهوض بالتنمية وبالاقتصاد الكلي، و ذلك عن طريق تشجيع صادراتها وإعطاء امتيازات لهذه الأخيرة، لان التصدير يعتبر محورا مهما في قيام التجارة الخارجية بين الدول، باعتباره مصدرا من مصادر توفير العملة الصعبة، ومساهمة في تحقيق التنمية، للدول المتقدمة، والنامية على حد سواء من مميزات صادرات الدول المتقدمة والنامية التنوع في صادراتها، والذي كان سببا في تقدمها، أما خصائص صادرات الدول النامية التخصص الذي كان سببا في تخلفها.

المطلب الثاني: تحليل تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000-2016):

1. تحليل من حيث قيم الواردات في الجزائر في فترة (2000-2016)

ذكرنا سابقا إن اقتصاد الجزائري مبني على قطاع واحد، لذلك فإنها ترغب في استيراد العديد من الموارد من اجل إشباع الطلبات المتزايدة للشعب الجزائري ومن اجل تنويع منتجاتها المحلية.

وفيما يلي سنحاول التطرق إلى قيمة الواردات الجزائرية وتحليلها في فترة ممتدة 2000 و 2016 اعتماد على عدة معطيات وإحصائيات.

الجدول رقم 06 : يمثل تطور الواردات الجزائرية للفترة 2000 - 2016

وحدة الواردات مليون دولار

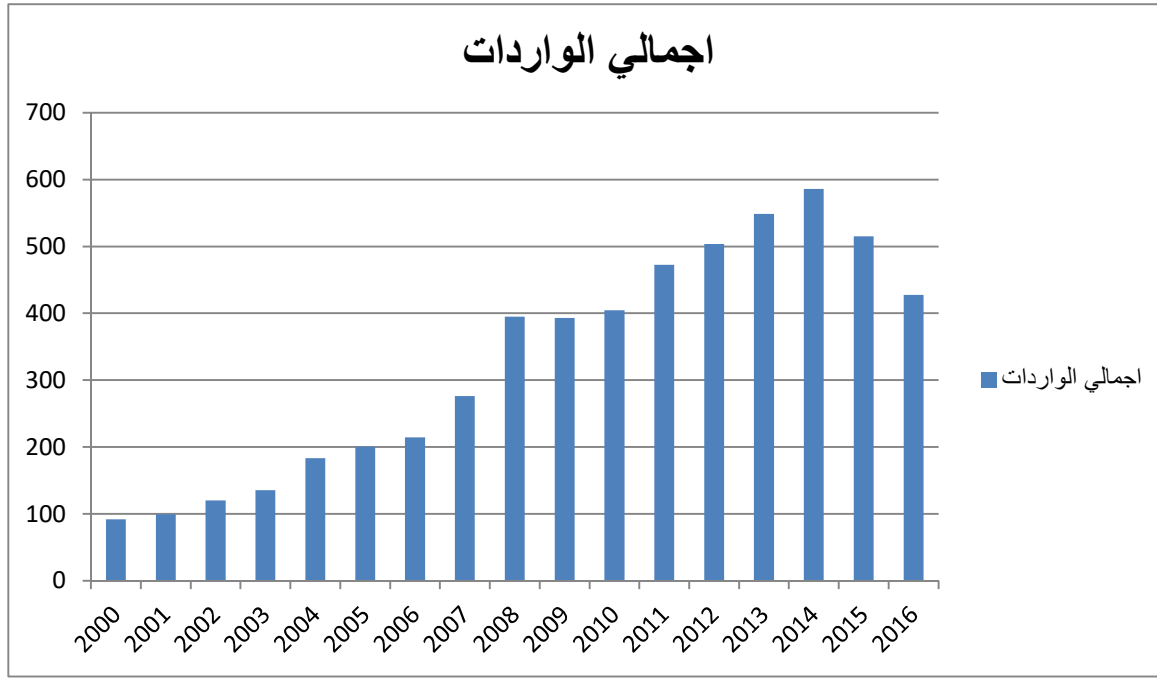
السنوات	إجمالي الواردات
2000	91.73
2001	99.40
2002	120.09
2003	135.34
2004	183.08
2005	200.48
2006	214.56
2007	276.31
2008	394.79
2009	392.73
2010	404.73
2011	472.47
2012	503.76
2013	748.52
2014	585.80
2015	515.01
2016	467.27

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (cnis)

ومن اجل إعطاء توضيح أكثر لقيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2016) قمنا بإعداد

الشكل التالي:

الشكل رقم 06: يوضح قيمة الواردات الجزائرية للفترة ما بين (2000- 2016)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 06

من خلال النظرة العامة لمعطيات هذا الجدول الخاص بحجم الواردات الجزائرية في كافة المجالات خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2016 إن حجم الواردات في سنة 2000 بلغ حوالي 91.73 مليون دولار، وفي سنة 2001 عرفت الواردات الجزائرية زيادة حيث قدرت ب 99.40 مليون دولار، أما سنة 2002 فقدرت 120.09 مليون دولار .

عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعا مستمرا، وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط، واصلت الصادرات و الواردات الجزائرية خلال سنة 2003 فوصلت قيمتها حوالي 135.34 مليون دولار، بقيت الواردات الجزائرية في ارتفاع مستمر، وملحوظ وذلك لعدم تنوع المنتجات الجزائرية.

يعود السبب الحقيقي وراء ارتفاع فاتورة الواردات الجزائرية خلال فترة الممتدة ما بين 2000 - 2016 إلى انخفاض الدولار أمام اليورو المنافسة القوية في التأثير على القدرة الاستيرادية للجزائر، لان الأسواق الأوربية التي تتعامل باليورو، خاصة بعد توقيع اتفاقية الشراكة في سبتمبر 2005.

أما في السنتين 2004 و 2005 فكانت الواردات الجزائرية قد بلغت 183.08 - 200.48 مليون دولار على التوالي .

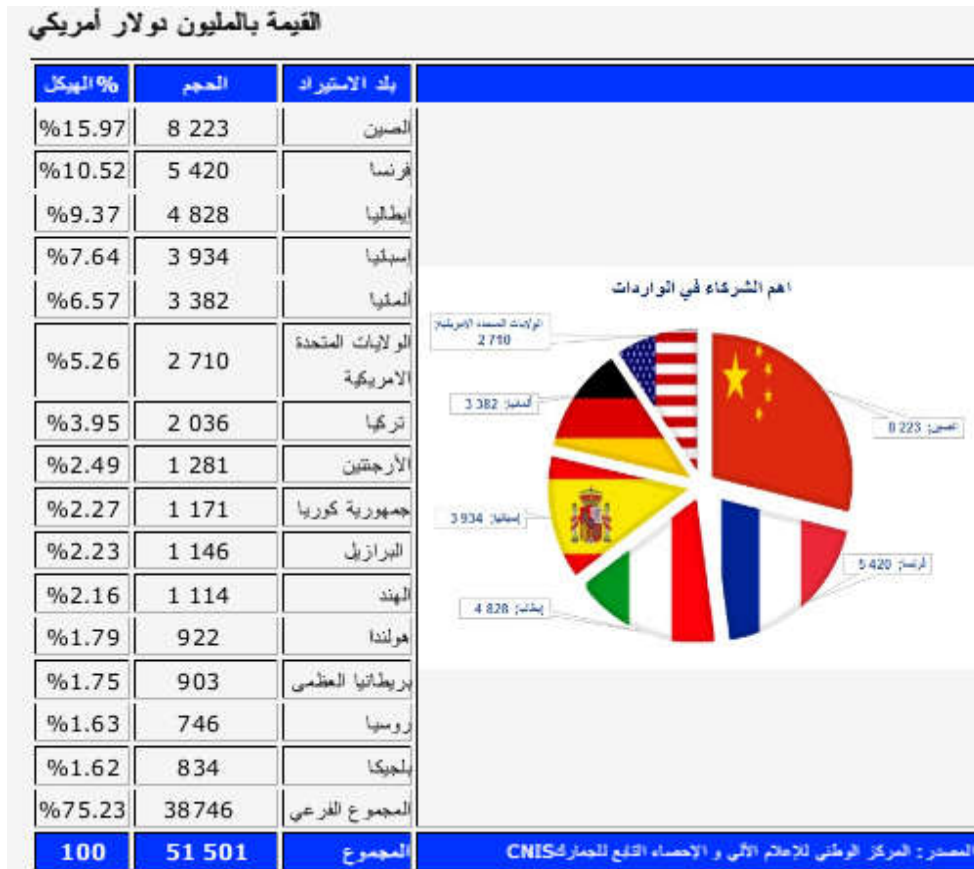
بقيت الواردات في الجزائر في تطور في سنوات الممتدة ما بين (2006 - 2013) وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط وهشاشة الاقتصاد الجزائري حيث وصل سعر البرميل الواحد من النفط إلى 100 دولار في سنة 2008، لتواصل الارتفاع إلى غاية 2014 فقد بلغت رقما قياسيا قدر بـ 585.50 مليون دولار، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد ، أما في ما يخص سنة 2015 فقد تراجعت نسبة الواردات فوصلت إلى 515.01 مليون دولار وذلك راجع إلى التحسن الذي يلاحظه القطاع الاقتصادي الجزائري لهذه السنة، أما في 2016 فقد انخفضت إلى 467.27 مليون دولار وذلك بسبب انخفاض سعر البترول، انخفاض الواردات راجع الى سياسة المعتمدة من طرف الدول والهادفة الى تخفيض فاتورة الاستيراد، خاصة فيما يتعلق منها بالموارد المنتجة محليا.

من خلال ما تم ذكره يمكن لنا أن نستنتج أن قيمة الواردات عرفت منحنى تصاعدي خلال فترة الدراسة ويرجع ذلك إلى تزايد الطلب الداخلي على مختلف السلع والخدمات التي لم يستطيع الجهاز الإنتاجي المحلي توفيرها خاصة وان فترة الدراسة (2000-2016) تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش والنمو الاقتصادي والتي شكلت طلبا إضافيا.

2. التحليل من حيث المناطق الاستيراد

تعتمد الجزائر في وارداتها على مناطق مختلفة من العالم كما يوضح الشكل الموالي:

الشكل رقم 07: أهم شركاء الجزائر من ناحية الاستيراد خلال فترة 2000 - 2016:



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع

<http://www.andi.dz/index-phplar/statistique/brlandu.commerce-esctrieur>

ما يمكن لنا أن نلاحظه من خلال الجدول والشكل اللذين قدمناهما سابقا أن الدول الصناعية هي المورد الأساسي للدول النامية ومنها الجزائر، حيث هذه الأخيرة على الواردات الجزائرية خلال الفترة محل الدراسة، ويترأسها الاتحاد الأوروبي، فبقية المبادلات التي تقوم بها الجزائر مع شركائها التقليديين فقط فقد بلغت المبادلات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي حوالي 49.21%، احتلت الصين المركز الأول بـ 15.97% من إجمالي الصادرات، تليها فرنسا، ثم إيطاليا بنسبة على التوالي 10.52% و 9.37% بالإضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي تستقطب الجزائر وارداتها من الدول منظمة التعاون والتنمية، التي كانت قد احتلت المرتبة الثانية بحصة بلغت 14.28% من وارداتها الإجمالي، ونلاحظ أن المبادلات التجارية للجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية تليها تركيا بنسب 26.5% و 95.3%

بالإضافة إلى هذه المناطق المختلفة من العالم تقوم الجزائر بالاستيراد من مناطق أخرى وتتمثل في دول آسيا ودول المغرب العربي والدول العربية بنسب متفاوتة فقد كان هناك انخفاض كبير من سنة إلى سنة فكانت النسب على التوالي 6.25 / 8.67 / 2.55 حيث بقيت هذه المبادلات التجارية بين الجزائر والمناطق الأخرى بنسب منخفضة.

المطلب الثالث: تحليل وضعية رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2016):

بالرغم من الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري لإصلاح الميزان التجاري والتخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات يبقى الميزان التجاري على حاله أو أسوأ مما كان، حيث تبقى كل المداخل الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بأسعار النفط.

فيما يلي سنحاول التطرق إلى وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2000-2016

الجدول رقم 07: يمثل رصيد الميزان التجاري الجزائري في فترة ممتدة بين 2000-2016

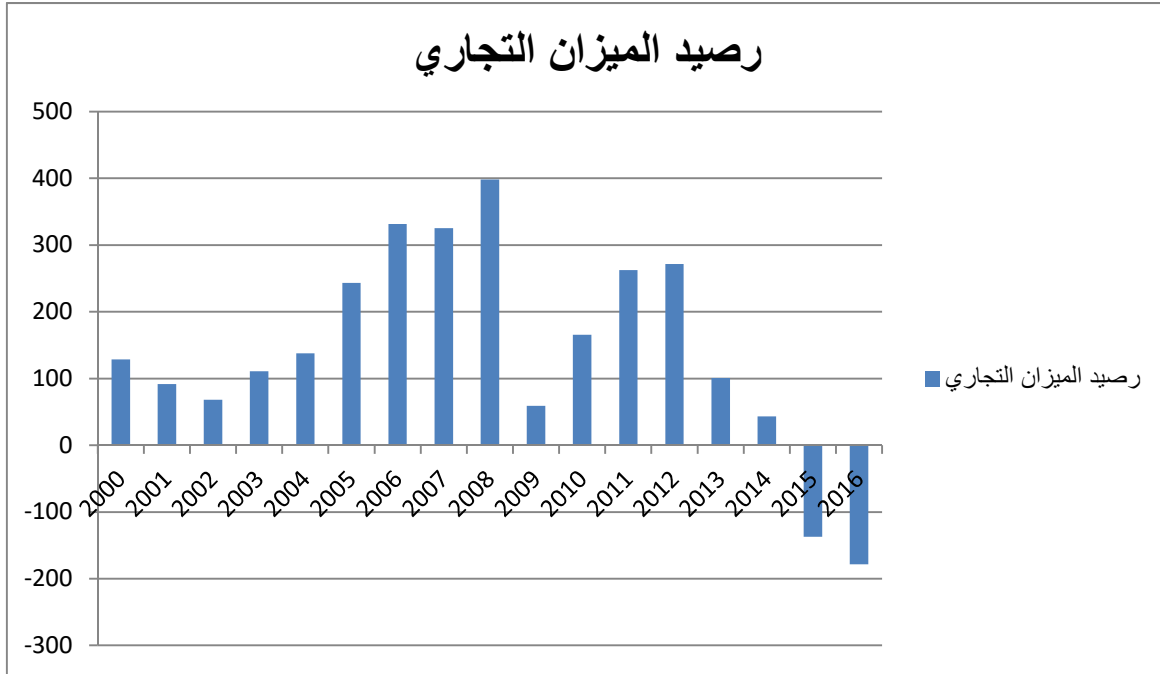
الوحدة: مليون دولار.

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
2000	220.31	91.73	128.58
2001	191.25	99.40	91.92
2002	188.25	120.09	68.16
2003	246.12	135.34	110.78
2004	320.83	183.08	137.75
2005	450.36	200.48	243.51
2006	546.13	214.54	331.52
2007	601.63	276.31	325.32
2008	792.98	394.79	398.19
2009	451.94	392.94	59.42
2010	570.53	404.73	165.81
2011	734.89	472.47	262.42
2012	718.66	468.01	271.80
2013	649.17	548.52	100.65
2014	628.86	585.80	43.18
2015	377.87	515.01	-137.14
2016	288.83	467.27	-178.44

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية (cnis)

ولتوضيح معطيات الجدول السابق نقوم بتمثيلها بيانيا في الشكل الموالي:

الشكل رقم 08: يمثل رصيد ميزان التجاري في الجزائر خلال فترة 2000-2016:



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على جدول رقم 07

نلاحظ من خلال الجدول السابق والمخطط إن رصيد الميزان التجاري الجزائري قد سجل فائض في اغلب السنوات منذ بداية السنة 2000 حيث كان رصيد الميزان التجاري مقدرا ب 128.58 مليون دولار وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط، ثم انخفضت ولكن بنسبة قليلة في سنتين 2001 و 2003 ب 91.92 و 86.16 مليون دولار على التوالي وبالتالي فقد بقي يسجل نتائج موجبة ويرجع السبب وراء هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية و الذي يمثل بدرجة أولى نسبة تغطية الصادرات الجزائرية 98% .

ويتابع رصيد الميزان التجاري الجزائري تحقيق للنمو في فائض حتى بلغ سنة 2006 حوالي 331.57 مليون دولار وهي قيمة كبيرة مقارنة بما كان يحقق في السنوات الماضية، ويرجع السبب أساسا إلى القدرات التقديرية للنفط في الجزائر اذ وصل استخراج الجزائر من النفط إلى حوالي 2 مليون برميل يوميا في السنوات الأخيرة، وهذا ما يمثل دعامة الاستقرار لرصيد الميزان التجاري، ويواصل الميزان التجاري تحقيق للفائض المستمر، إلا أن الملاحظة في هذا الفائض تراجع حاد خلال السنة 2009 حيث بلغ قيمة مقدرة ب 59.42 مليون دولار تقريبا.

ثم عاد الفائض في السنتين 2010 و2012 إلى ارتفاع وهذا راجع إلى ارتفاع الصادرات الجزائرية، حيث حقق 165.81 مليون دولار - 262.42 مليون دولار - 271.81 مليون دولار على التوالي، ثم تراجع في سنة 2013 بسبب تراجع صادرات النفط الجزائري مما أدى الجزائر إلى اتخاذ اجراءات لتعديله والتي تخفض قيمة الدينار الجزائري، وإلغاء القروض الاستهلاكية للحد من فاتورة الواردات.

وابتداء من سنة 2014 خاصة السداسي الثاني منها بدا رصيد الميزان التجاري الجزائري في الانخفاض حيث قدر رصيد هذه السنة ب 43.18 مليون دولار، أما فيما يخص السنة 2015 فتحول هذا الفائض إلى عجز مقدر ب 137.14 - مليون دولار وذلك راجع لانخفاض أسعار النفط، كما سجل الميزان التجاري للجزائر عجزا ب 178.4 مليار دولار خلال سنة 2016.

إن الميزان التجاري له أهمية بالغة في تحديد وضعية البلد الاقتصادي، وهذا بعد معرفة وتحديد الحالة التي تكون إما فائضا لم عجزا.

وبعد تحليل كل من صادرات و واردات وصيد الميزان التجاري وجدنا أن الواردات تربط الجزائر بالخارج عن طريق استيراد مستلزمات وحاجيات لم تستطيع تلبيتها على مستوى الوطني، وتعمل الصادرات على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية حيث ترتبط الصادرات والاستثمارات بعلاقات تشابكية تبادلية.

المبحث الثاني: تطور سعر الصرف وعلاقته بالميزان التجاري بالفترة ما بين 2016-2000

إن استحالة عيش الدول لوحدها وإتباعها لنظام الاكتفاء الذاتي راجع لعدم إمكانيتها إنتاج متطلباتها من السلع والخدمات وهذا أدى إلى قيام المبادلات الدولية بين مختلف دول العالم، وعدم وجود وحدة مشتركة للتبادل، إضافة إلى عدم قابلية معظم السلع للتجزئة وعدم قابليتها للتخزين ونظرا لكل هذه الصعوبات ظهرت النقود كوسيط للتبادل، وبما أن العالم يتكون من عدة دول لكل دولة عملتها الخاصة بها، فهذا يعني أن التبادل الدولي يتطلب وجود نوع من المقارنة بين عملات الدول، إذ عند المبادلة عملة دولة بعملة دولة أخرى يقتضي الأمر وجود نسبة لمبادلة عملة الدولة الأولى بعملة الدولة الثانية وهذا ما يسمى بسعر الصرف، الذي هو في علاقة وطيدة مع الميزان التجاري

المطلب الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة ما بين (2016-2000):

تم إعداد سياسة سعر الصرف الدينار الجزائري لمدة طويلة كعنصر يستفيد من الاستقرار في إطار المنظومة الاقتصادية الجزائرية، وقد كان هذا الاستقرار ضروريا بالنظر إلى المرحلة التي عرفها الاقتصاد الجزائري.

من خلال الجدول التالي سنبين تطور أسعار صرف الدينار بالنسبة للدولار الواحد

الجدول رقم 08 : يمثل تطور سعر الصرف الدينار الجزائرية مقابل دولارا للفترة 2000 - 2016

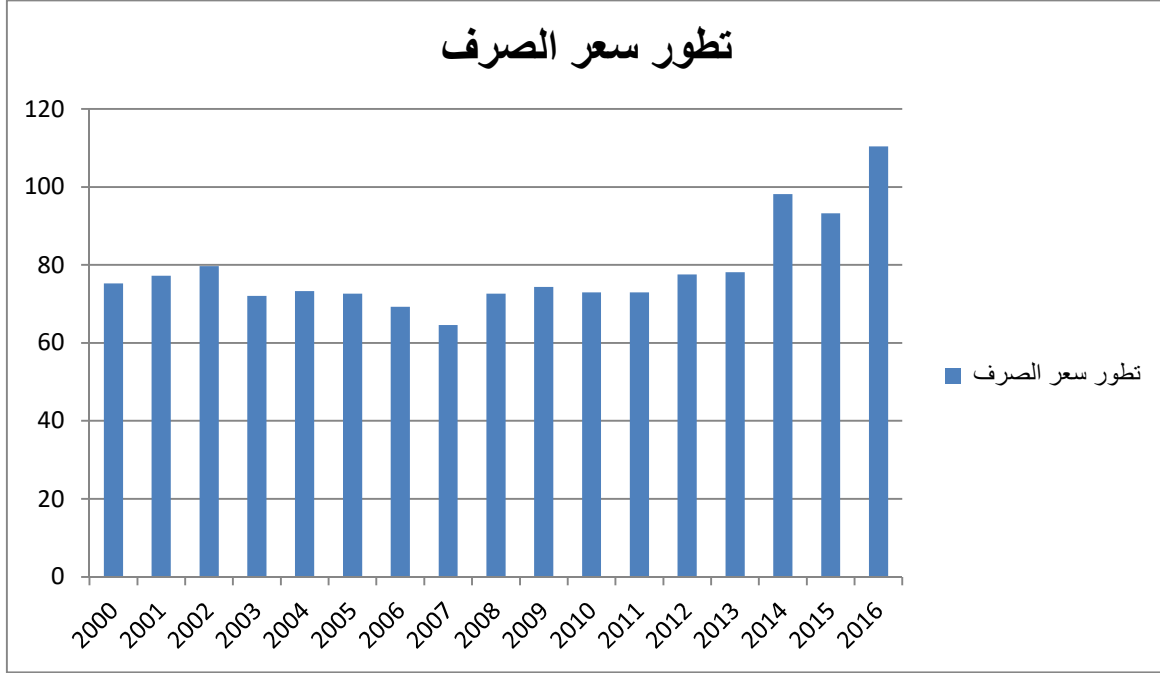
1دولار/الدينار

السنوات	سعر الصرف بالدينار
2000	75.26
2001	77.22
2002	79.68
2003	77.39
2004	72.06
2005	73.28
2006	72.65
2007	69.29
2008	64.58
2009	72.65
2010	74.39
2011	72.94
2012	77.54
2013	78.15
2014	98.20
2015	93.24
2016	110.39

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS)

ولتوضيح الجدول أكثر نضع الشكل التالي :

الشكل رقم 09 : يمثل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار أمريكي خلال الفترة 2000-2016



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم 08.

من خلال الجدول والمخطط الذي ذكرناه سابقا أن سعر الصرف كان متذبذبا وبنسب متفاوتة حيث كان سعر الصرف مساوي إلى 75.26 دينار لكل دولار أمريكي في سنة 2000، أما السنتين 2001 و2002 فقد عرف سعر الصرف ارتفاعا نسبي حيث سجل على التوالي 77.22 - 79.68 دينار لكل دولار أمريكي وذلك بسبب التذبذبات في أسعار النفط، وكذلك انخفاض حجم صادرات المحروقات، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها من الزبائن الجزائر في صادراتها.

انخفاض سعر الصرف تدريجيا منذ سنة 2003 حيث وصل إلى 77.39 دينار للدولار واحد أما في (2004-2005-2006) فقد كانت قيمة سعر الصرف حوالي (72.28-73.28-72.65) دولار على التوالي ويعود السبب في انخفاض أسعار الصرف إلى ارتفاع أسعار النفط الذي يؤدي إلى زيادة عائدات

الصادرات، خاصة في حالة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد الدولار الأمريكي وبالتالي يمكن القول أن هناك العلاقة طردية بين سعر الصرف وأسعار النفط.

أما في سنتين 2007 و 2008 فقد واصل الصرف انخفاض فوصل إلى 69.29- 64.58 دينار مقابل دولار الواحد وقد كان في أسوأ معدلات في سنة 2009 بدا سعر الصرف بالتزايد مدة أخرى فوصل إلى 72.65 دولار أي زيادة قليلة فقط وذلك سنة 2011 فقد كان حوالي 72.94 أما السنوات الثلاثة الأخيرة فقد شاهد معدل الصرف انخفاض كبيرا حيث وصل إلى حوالي 98.20 سنة 2014 وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط.

يمكن القول أن ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط سيؤثر على أسعار الصرف فعند ارتفاع أسعار النفط سيساهم في تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي، وبالتالي انخفاض قيمة الدولار الأمريكي الذي تسعر به معظم صفقات النفط العالمية مما يؤثر سلبا على القوة الشرائية للبرميل الواحد من النفط خاصة في حالة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشدة على تصدير الأحادي وكذلك اعتماده على العائدات النفطية في تغطية الواردات

المطلب الثاني : تغيرات سعر الصرف وعلاقته بالميزان التجاري الجزائري:

إن للتجارة الجزائرية وكغيرها من الدول العربية والدول النامية ارتباط كبير بالأسواق الدول الصناعية المتقدمة والأسواق الدول الأوروبية على وجه التحديد، وبما أن الميزان التجاري يعبر عن الفرق بين حصيلة الصادرات ومدفوعات الواردات، فهو يعبر ب

$$Be = X . E - M$$

حيث أن :

Be: رصيد الميزان التجاري

X: صادرات

E: مبلغ

M: الواردات

وبما أن المعاملات التجارية التي تتم بين البلدين وفق معدل الصرف يختلف من فترة إلى أخرى وذلك راجع لعدة أسباب، وهذا ما تم التطرق إليه في المطلب الأول.

جدول رقم 09: يوضح المتغيرات السنوية لرصيد الميزان التجاري الجزائري وسعر الصرف خلال (2000

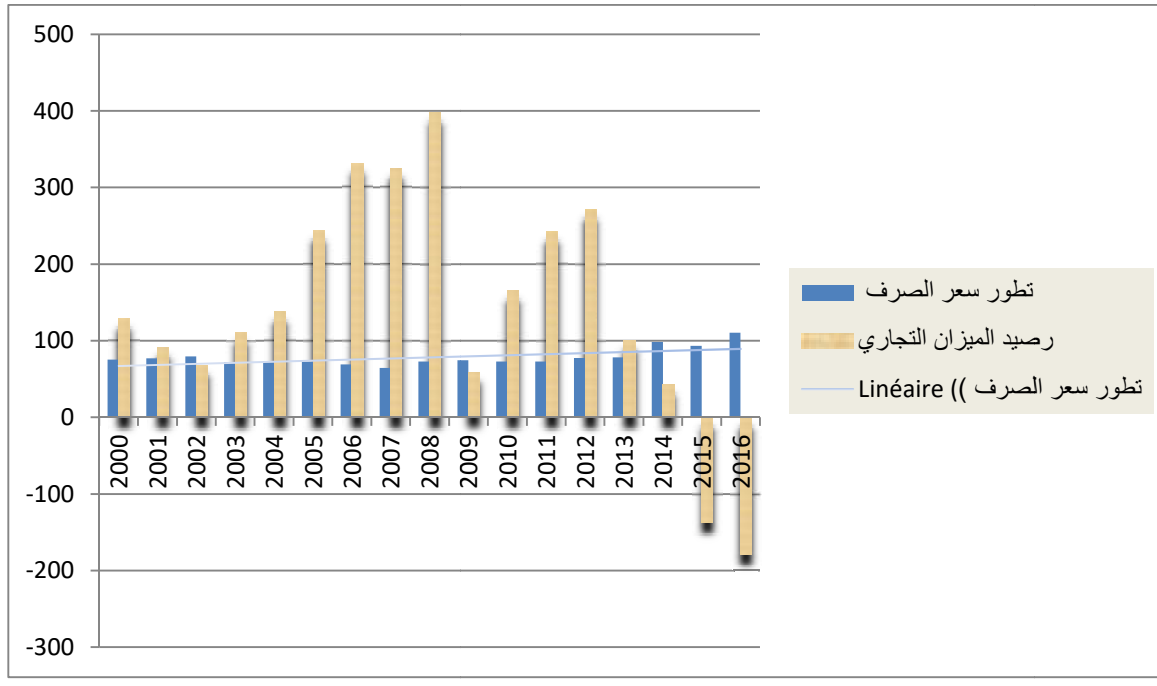
2016-):

الوحدة مليون دولار

السنوات	رصيد الميزان التجاري	سعر الصرف
2000	128.58	75.26
2001	91.92	77.22
2002	68.16	79.68
2003	110.78	77.39
2004	137.75	72.06
2005	243.51	73.28
2006	331.52	72.65
2007	325.32	69.29
2008	398.19	64.58
2009	59.42	72.65
2010	165.81	74.39
2011	262.42	72.94
2012	271.80	77.54
2013	100.65	78.15
2014	43.18	98.20
2015	-137.14	93.24
2016	-178.44	110.39

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (cnis)

الشكل رقم : علاقة بين رصيد ميزان التجاري وسعر الصرف في الجزائر :



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 09

نلاحظ من الشكل والجدول المذكورين سابقا أن رصيد الميزان التجاري قد سجل فائضا في اغلب السنوات ومنذ بداية سنة 2000 حيث كان الرصيد 128.58 مليون دولار بينما كان سعر الصرف 75.26 دينار للدولار الواحد ويرجع بسبب ارتفاع رصيد الميزان التجاري إلى ارتفاع أسعار البترول، إلا أن هذا الارتفاع لم يكن كذلك في سنة 2001 فقد انخفض نوعا ما ولكن بمعدل قليل، وذلك بسبب انخفاض الصادرات الجزائرية وخاصة من النفط، أما سعر الصرف فقد واصل ارتفاعه، وقدر في هذه السنة حوالي 77.22 دينار للدولار الواحد أما رصيد الميزان التجاري فقد كان 91.92 مليون، بقي رصيد الميزان التجاري الجزائري في ارتفاع حيث وصل سنتي (2003 و 2004) إلى (110.78 مليار دولار- 137.75 مليار دولار) وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول، حيث انتقلت من 54.6 مليون دولار للبرميل الواحد سنة 2003 إلى 67.3 مليون دولار للبرميل سنة 2004، أما فيما يخص سعر الصرف فكان مقدرا ب 77.39 دينار للدولار الواحد و 73.28 دينار للدولار الواحد على التوالي.

في سنة 2005 كان رصيد الميزان التجاري 243.51 مليون دولار وسعر الصرف فقد بدا بالتناقص تدريجيا حيث وصل إلى 73.28 مليون دولار.

في سنة 2006 واصل الميزان التجاري تحقيقه للنمو قدرت ب 331.57 مليون دولار وهي قيمة كبيرة مقارنة بما كان يحققه في السنوات الماضية ويرجع السبب أساسا على القدرات التقديرية للنفط في الجزائر، إذ وصل استخراج الجزائر من النفط حوالي 2 مليون برميل يوميا، أما سعر الصرف فقد واصل انخفاضه إلى أن وصل إلى 69.29 دينار مقابل الدولار الواحد بسبب انخفاض قيمة الدولار مقابل الدينار الجزائري.

2007-2008 ارتفع رصيد الميزان التجاري حيث وصل إلى 325.32 مليون دولار- 398.19 مليون دولار على التوالي أما سعر الصرف فقد أثرت الأزمة المالية التي شهدتها العالم سنة 2008 على الدينار الجزائري حيث شهدت الأسواق الخاصة بالنفط تقلبات حادة فتراجعت أسعار النفط من 150 دولار للبرميل سنة 2008 لتصل إلى 40 دولار للبرميل بحلول سنة 2009 وكبقي عمالات العالم انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 69.29 إلى 64.58 مليون دولار.

وفي سنة 2009 عرف رصيد الميزان التجاري تراجع حاد حيث بلغ قيمة 59.42 مليون دولار، ثم عاد الفائض في سنتي 2011-2012 إلى الارتفاع وهذا راجع إلى ارتفاع الصادرات ر حيث قدر ب (262.42- 271.80) مليون دولار على التوالي،

ومن خلال ما تم ذكره قامت الجزائر باتخاذ إجراءات تعديليه والتي من شأنها رفع قيمة الدينار مقابل العملات الأخرى ومن بين هذه الإجراءات تخفيض قيمة الدينار الجزائري وإلغاء القروض الاستهلاكية للحد من فاتورة الواردات أما فيما يخص سعر الصرف لهذه السنوات، فقد كانت هذه الأسعار متذبذبة ثم بدأت بالارتفاع، فقد كان المعدل حوالي (72.65-72.94-77.54-) دينار للدولار الواحد.

أما في سنتي 2013 و 2014 فقد حقق رصيد الميزان التجاري فائض مقدر ب 100.65 و 43.18 مليون دولار، هذا الارتفاع الطفيف في الفائض التجاري يرجع إلى الاستقرار النسبي لتدفق الواردات والصادرات أما سعر الصرف فقد واصل ارتفاعه فوصل إلى 78.15 و 98.20 على التوالي .

أما في سنتين الأخيرتين محل الدراسة 2015 و 2016 فكان سعر الصرف مرتفع كذلك فقد كان 93.24 و 110.39 مليون دولار على التوالي، أما الميزان التجاري فقد كان في عجز خلال هذه السنتين مقدرة ب 137.14- ، 17.844- على التوالي .

ما يمكن ملاحظته من خلال ما تم ذكره أن قيمة الدينار الجزائري كان متدهور بالنسبة للدولار الأمريكي وذلك بسبب الركود في قطاع المحروقات الذي كانت من أسبابه أزمة منطقة اليورو.

وكذلك النمو المفرط للواردات الجزائرية وهذا ما يعتبر عائقا أمام الاستقرار قيمة الدينار، وذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه المستوردات، والذي يؤدي إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف ما يعكس في انخفاض القيمة.

كما أن التعامل في سوق النفط العالمي لا يتم سوى بالدولار الأمريكي ما يعني ان نسب عالية من إيراداتنا تأتي بالدولار الأمريكي، في حين تتبضع باليورو باعتباره أن معظم وارداتنا من الدول الاتحاد الأوروبي .

وفي الأخير نستنتج أن اثر تخفيض معدوم على الصادرات الجزائرية مادامت المحروقات يشكل معظم الصادرات وهذا ما يضع أكثر من علامة استفهام حول جدوى تطبيق سياسة التخفيض التي لم تعط ثمارها.

المطلب الثالث: سبل علاج تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري

إن آلية سعر الصرف تعتبر عنصر القطب في الفكر المالي الحديث، ونظرا لما تكتسبه من أهمية بالغة في تعديل وتسوية الميزان التجاري للبلد السائرة في طريق النمو، والتي تتميز بوجود عجز هيكلية مزمن تبعا للسياسات الاقتصادية الكلية في مجال التنمية المتبعة، حيث ينظر في رأس المال الأجنبي كمحرك أساسي في عملية تمويل الاستثمارات.

كما تعتبر التجارة الخارجية مجالا ذو حدين فالبلد يصدر ويستورد، لذلك تظهر تيارات من التدفقات احدهما سلعي والأخر خدمي ويعتبر المصدر الرئيسي للعرض والطلب على العملات الأجنبية بهدف تسوية المدفوعات الدولية، وهنا تظهر أماننا مسألة معرفة سياسة تحديد سعر الصرف التي تتلاءم مع الظروف الاقتصادية لبلد ما، ولحماية الاقتصاد المحلي من تقلبات سعر الصرف والمحافظة على استقراره، وإيجاد نظام تحديد سعر الصرف لإحداث التوازن في الميزان التجاري للبلدان السائرة في طريق النمو¹.

ومن خلال ما تم ذكره هناك جملة من الإجراءات يجب اتخاذها من اجل معالجة الخلل الذي يصيب الميزان التجاري جراء تقلبات سعر الصرف وتمثل معظمها في:

- 1- سوق الصرف: يجب على الدولة أن يكون لها سوق صرف عميقة وتمتع بسهولة كافية وقادرة على تحديد سعر العملة الوطنية بشفافية، وما نشاهده على مستوى الدول النامية والجزائر بصفة خاصة ان لها أسواق صرف ضعيفة وضيقة النشاط ، ومن اجل النهوض بهذه الأوراق على المستوى المطلوب لابد من:
 - الحد من الدور الذي تلعبه البنوك المركزية في التأثير على نشاط العملة.
 - تطوير المعلومات فيما يخص منبع ومصب العملات الأجنبية.
 - الإلغاء التدريجي للقيود التي تقف أمام حركة العملات الأجنبية.
 - تنيق وتبسيط التشريعات القانونية المتعلقة بتنظيم الصرف.
 - إعادة النظر في التعليمات الخاصة بمخاطر الصرف وتوكيل المؤسسات المالية في تسييرها بشكل جيد.

¹ من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بن حمودة فاطمة الزهراء، اثر تقلبات سعر الصرف على التنمية الاقتصادية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود مالية، جزائر ص 156.

2- تسيير مخاطر الصرف: إن الكثير من الدول تعاني من مخاطر الصرف على مستوى كل القطاعات

الاقتصادية، لذا لا بد عليها أن تساهم في تطوير الوسائل الكفيلة بتسيير هذه المخاطر ومراقبتها قصد التخفيف من حدتها.

أن الكثير من الاقتصاديين يرجعون سبب الزوبعة المالية التي ضربت المكسيك وشرق آسيا إلى سوء تسيير السيولة من العملة الصعبة، ومن هذا المنطلق يجب أن يكون موضوع الحماية من مخاطر الصرف، ثقافة يكتسبها جميع المتعاملين الاقتصاديين.

ولهذا ينصح الدولة التي تريد مغادرة نظام الصرف الثابت أن تراعي أصولها وخصومها من العملة الصعبة، وخاصة أن نظام الصرف المرن هو الأكثر عرضة لهذه المخاطر، فلا بد من فرض رقابة وتسيير دائم لهذه الموارد، فيمكن أن تكون الانطلاقة من تكاليف المؤسسات المالية الأخذ بهذه الحماية عن طريق الاهتمام أكثر بالمعلومات المتاحة، وتبني طرق حساسية وتقنية تمكنهم من التحكم والتنبؤ بهذه الأخطار¹، كما يجب عليها أن تقوم بإعداد سياسة وإجراءات داخلية احترازية للتصدي للآثار السلبية

¹ بربري محمد امين، الاخبار الامثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر 2010-2011، ص 249 - 250

3- تنويع مناطق الاستيراد: بإمكان الجزائر أن تقلص من الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار صرف

الدولار مقابل الأورو من خلال قيامها بتمويل وارداتها من منطقة الأورو إلى منطقة أخرى أو تقليصها لكي تتمكن من تخفيض ما يمكن أن تتكبده من سائر فروقات الأسعار، خاصة وأن حوالي 50% من واردات الجزائر مصدرها الاتحاد الأوربي، إلا إن أغلب الشركات الجزائرية المستوردة من أوروبا لا يمكنها أن تتحرر بسهولة من الاتحاد الأوربي مما قد لا يسمح لها من التخلص من هذه الالتزامات، وعليه يجب على الجزائر أن تعمل على تنشيط الإنتاج المحلي وخاصة إنتاج الضروريات للمجتمع للتمكن من مواجهة الطلب الداخلي، وبالتالي يجب أن تركز على ما يلي:

- استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها إلى قطاعات إنتاجية من أجل التقليل من فاتورة الواردات.

- الاستفادة من قطاع الخدمات كالسياحة.

- ترقية الصادرات خارج المحروقات، وذلك من خلال تنشيط القطاعات الإنتاجية.

- تشجيع الصناعات المحلية.

4- جلب العملات الأجنبية: وذلك من خلال:

- القيام بالاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، من خلال بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب

للأول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان التجاري.

- بيع العقارات المملية للأجانب على النقد الأجنبي.¹

5- التصحيح عن طريق سعر الصرف:

يضم هذا التصحيح بالمرحلة التي شهدت سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين، ومن أهم الشروط التي تقوم عليها هذه الطريقة هي حرية أسعار الصرف وعدم تقيدها من قبل السلطات النقدية حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في الميزان التجاري بصورة تلقائية دون الحاجة إلى الاحتفاظ بأرصدة دولية .

وفي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات بقطر معين عادة ما يحتاج إلى العات الأجنبية وبالتالي سوف

يحاطر لفرض عملته في الأسواق الأجنبية ويبدو أن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في

¹ دوحى سلمى، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجه، مرجع سبق ذكره، ص 202 203.

الأسواق المذكورة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بنظيراتها الأجنبية وهذا ما ينتج عنه زيادة الطلب على منتجات القطر وبالتالي زيادة صادراتها مقابل انخفاض وارداته، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات ككل وإلى الميزان التجاري بصفة خاصة.¹

تم عملية تعديل سعر صرف الدينار بمراعاة ليس فارق التضخم فحسب بل وكذلك وفقا لتطور سعر

صرف الاورو مع الدولار الأمريكي، السبب في ذلك إن جل صادراتنا إن لم تكن كلها بالدولار (لان سعر المحروقات محدد بهذه العملة) بينما حوالي ثلثي إلى سبعين في المائة من وارداتنا يدفع ثمنها بالاورو وقد ترتب عن هذا الوضع خسارة الصرف عندما تنخفض قيمة الدولار اتجاه الاورو في هذه الحالة تفقد الجزائر جزءا من قوتها الشرائية عندما يتم تحويل الدولار إلى اليورو .

فمن مصلحة الجزائر في هذه الحالة إن توجه المستوردين إلى المناطق التي تتم الدفع فيها بالاورو، وقد يكون

ذلك السبب في تخفيض سعر صرف الدينار بحوالي 9% بالنسبة إلى اورو وبحوالي 4% بالنسبة للدولار، على

الرغم من أن التضخم في أوروبا بلغ 2.6% ، وفي أمريكا لم يتعدى 2% في سبتمبر 2013²

خلاصة الفصل

عادة ما يستجيب الميزان التجاري للتغيرات في سعر الصرف ضمن الاقتصاديات المفتوحة، و يختلف أثر

تغير سعر الصرف في المدى القصير عنه في المدى الطويل،و ذلك راجع إلى أن الكميات المتواجدة بها عادة ما

¹ من اعداد الطالبتين بالاعتماد على، توفيق صادق، آخرون، صندوق النقد العربي، ندوة تحت عنوان نظم وسياسات أسعار الصرف، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2002، ص 116.

² مقابلة صحفية بين سلوى رواجية، محافظ بنك الجزائر سابقا، محمد الشريف المان، تعديل سعر الصرف الدينار ضروري لتصحيح الاختلال في الميزان المدفوعات، على جريدة الشعب، 2003/11/09.

يتم تكييفها ببطء نظرا لتحركات سعر الصرف ، و يعتقد العديد من الاقتصاديين بأن الميزان التجاري سينخفض في البداية استجابة لانخفاض قيمة العملة المحلية (أو تخفيضها)، و لكن عبر الزمن سوف ترتفع الصادرات و تنخفض الواردات نتيجة انخفاض العملة المحلية فيتحسن الميزان التجاري.

ومثل أي اقتصاد عرف الاقتصاد الجزائري، خلال الفترة قيد الدراسة عدة تطورات واختلافات في أسعار صرف العملات المحلية، وكذلك رصيد الميزان التجاري الجزائري الذي يترجم تطور المبادلات مع الخارج في السلع بك لأنواعها، وقد يكون تطورا إيجابيا إذا فاقت صادرات البلد للخارج وارداته، أو يكون تطورا سلبيا إذا كانت صادراته أقل من واردته.

يعتبر الحفاظ على سعر صرف حقيقي شرط أساسي وضروري لتشجيع الصادرات وضبط الواردات، وإحلال السلع والخدمات المحلية مقابل اللجوء إلى الاستيراد ، وهو ما جعل الكثير من الدول النامية ومنها الجزائر تسعى إلى محاولة تطوير الجارة الخارجية من خلال سياسة مرنة لسعر الصرف، ولكن وعلى الرغم من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على التجارة الخارجية بقي قطاع المحروقات هو الرائد والمقيم لصادراتنا بينما عرفت الواردات زيادة في قيمتها خلال السنوات الأخيرة نظر التحرير التجارة الخارجية الجزائرية

الخاتمة العامة

على نحو فج من الوقائع الاقتصادية وضبابية المشهد العالمي اليوم، يعتبر موضوع الصرف وعدم استقراره من أهم المشاكل المطروحة أمام المنظمات العالمية لما له من آثار إيجابية وسلبية على اقتصاديات الدول وتنميتها، لتصبح الضرورة ملحة لإيجاد أفاق أخرى فيظل التحولات و العلاقات الاقتصادية و المالية لأجل محاولة إنشاء نظام نقدي ومالي جديد يلاءم حجم التغيرات و التحولات الراهنة.

ولهذا السبب عرف الاقتصاد الجزائري و كغيره من الدول المماثلة خلال السنوات الأخيرة تحولا هاما بانتقاله من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد حر مبني على أسس السوق و رفع احتكار الدولة للتجارة الخارجية و ترك حرية انتقال السلع و الخدمات، و مع ازدياد الشراكة بين المؤسسات الجزائرية و المؤسسات الأجنبية، أصبحت مجبرة على التأقلم مع الظروف الجديدة في ظل مفاهيم العولمة، اقتصاد السوق ومضطرة للتعامل مع الخارج و مجبرة على إبرام صفقات تجارية بالعملة الأجنبية لتصبح أكثر حساسية للظروف الاقتصادية ولتقلبات أسعار الصرف العالمية على التنمية الاقتصادية ككل، و لقد سعت الجزائر مند أن بدأت تعاني الاختلالات في موازينها إلى محاولة تجنب الوضعية السيئة واتخاذ الإجراءات الملائمة النقدية والمالية التي تتماشى والوضع الحالي المتسم باضطرابات عديدة، فكان من الضروري تطبيق نظام خاص بمراقبة الصرف كأداة لحل مشاكل دورية وتوزيع وسائل الدفع الخاصة بالتجارة الخارجية.

ولهذا فإن التحولات السريعة و المختلفة أدت بفقد الثقة بالدينار الجزائري، فكان لا بد من إيجاد المناخ المناسب لاستعادة النمو ومحاولة إنعاش قيمة الدينار الجزائري والحد من الاختلالات ومن اجل هذا انتهجت الجزائر في السنوات الأخيرة سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي تمثلت في التوجه نحو اقتصاد السوق بطريقة تدريجية قائمة على التنظيم والمنافسة والتقييد بمقاييس الجودة والنوعية في مجالي الإنتاج والتسويق القائمة على قاعدة العرض والطلب.

ينتج عن التبادل التجاري فيما بين الدول متحصلات مقابل الصادرات ومدفوعات مقابل الواردات، هذه المتحصلات والمدفوعات تقيّد في سجل أو بيان يسمى بالميزان التجاري.

ويتم التبادل التجاري الدولي طبق العملات الدول التي تختلف عن بعضها البعض ومنثم تخضع لسعر التبادل بين العملات والذي يسمى بسعر الصرف الذي لديه أهمية بالغة لدى كافة المتعاملين الاقتصاديين لما له من تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي وهذا هو السبب الذي جعله يأخذ حيزا كبيرا من انشغالات الباحثين الاقتصاديين وهو معرف على أنه معدل تبادل عملة بعملية أخرى بحيث تعتبر الأولى سلعة والثانية ثمنالها، ويعتبر أساسا لتبادل الدولي ويتم تبادل العملات الأجنبية بالعملات الوطنية فيما يعرف بسوق الصرف، وذلك تبع التقلبات العرض والطلب.

وفي هذا الإطار ونظرا للعلاقة الوطيدة بين سعر الصرف والميزان التجاري حاولنا في هذه الدراسة الإجابة على إشكالية مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، وهذا في ظل الخاصية التي تميز قطاع الصادرات الجزائرية الذي يعتمد على قطاع المحروقات بشكل شبه كلي والتي تسعر بالدولار الأمريكي وفي ظل ارتفاع فاتورة الواردات والت يميز بتركيزها المكاني حيث أن حوالي ثلثي الواردات الجزائرية مصدره الاتحاد الأوروبي والمسعرة بالأورو، وهذا ما جعل من الجزائر تتعرض لمخاطر تقلبات الصرف وخاصة انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي، مما يجعلها تتكبد خسائر معتبرة في رصيد ميزانها التجاري، وبناء على هذا وبالاعتماد على الفرضيات الموضوعية وبعد عرض مختلف المفاهيم النظرية حول سعر الصرف، ميزان المدفوعات بصفة عامة و الميزان التجاري بصفة خاصة وكذلك الصادرات والواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة الممتدة ما بين (2000-2016) تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

اختبار صحة الفرضيات:

بنيت هذه الدراسة على أربعة فرضيات أساسية، وبعد الدراسة النظرية والقياسية توصلنا إلى استخلاص النتائج التالية بخصوص هذه الفرضيات كمايلي:

الفرضية الأولى: فقد تبين أن النظريات المفسرة لسعر الصرف لم تأتي لتفسير أسباب تخفيض ورفع قيمة العملة بل فسرت سبب اختلاف أسعار الصرف في الدول، فنظرية تعادل القوة الشرائية تدرس معدل التضخم وانتقال بين البلدين واثر انتقال هذه المعدلات، أما فيما يخص نظريات تعادل

معدلات الفائدة فهي تدرس أسعار الفائدة وتأثير كل من معدلات الفائدة المرتفعة والمنخفضة في انتقال رؤوس أموال، أما نظرية كفاءة السوق فهي تعكس تأثير المعلومات المتاحة على أسعار الصرف... وغيرها من النظريات، وبالتالي فرضية صحيحة.

الفرضية الثانية: الميزان التجاري هو عبارة عن صافي الصادرات السلعية أي صادرات من السلع ناقص الواردات من السلع، وهو ينقسم الى نوعين ميزان تجاري سلعي وميزان تجاري خدماتي وبالتالي الفرضية صحيحة.

الفرضية الثالثة: فقد تم التأكد من صحتها من خلال هذا البحث حيث اتضح أن سياسة تخفيض قيمة العملة في المدى الطويل تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري، أما في المدى القصير لا تحدث فيه تغيرات وهذا راجع إلى صعوبة إحداث تغيرات على بعض الظواهر الاقتصادية على المدى القصير مثل عقود التشغيل وعادات الاستهلاك.. الخ التي تستغرق وقت طويل وبالتالي الفرضية صحيحة.

الفرضية الرابعة: خلال الفترة 2000 و2012 وفي السنوات 2011 و2012 إلى 2014 حقق الميزان التجاري الجزائري فائض مستمر حيث اخذ قيم متذبذبة يأخذ اقل قيمة للفائض سنة 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية حيث انخفض سعر البترول، وانخفض الطلب على المحروقات، وانخفض في السنتين الأخيرتين 2015 و2016 وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول وبالتالي الفرضية صحيحة.

النتائج:

بعد دراسة موضوع البحث تمكنا من رصد مجموعة من النتائج التي اختبرنا من خلالها صحة الفرضيات ومضمون الإطار النظري و التحليلي للدراسة، نورد في مايلي هذه النتائج:

- ✓ توجد علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الدولار، ورصيد الميزان التجاري الجزائري.
- ✓ انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الأورو يشكل أصعب تحدي تواجهه الجزائر خاصة وأنها مرتبطة تجاريا بالدول الأوروبية.

- ✓ إن سعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى الربحية للقطاعات التصديرية، وتمثل أهم أنواع سعر الصرف في سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي ويتأثر سعر الصرف بعدة عوامل منها التضخم، سعر الفائدة، رصيد الميزان التجاري.
- ✓ إن أثر انخفاض الدولار على الدول النفطية هو أثر مزدوج، يتمثل أولا في انخفاض القيمة الحقيقية للإيرادات النفطية بنسب تعاد لانخفاض الدولار، فكلما يتم تحقيقه من أرباح جراء ارتفاع أسعار النفط ذهب أغلبه في جيوب الدول الصناعية حيث أن هذه الأخيرة تشتري النفط بعملا تقوية مستفيدة من الضعف في سعر صرف الدولار، ويتمثل الأثر الثاني في ارتفاع قيمة الواردات من خارج منطقة الدولار، في توجب على الدول النفطية شراء الكثير من السلع من دول ذات عملا تقوية، في نتج عن ذلك زيادة في معدل التضخم نسبيا.
- ✓ تنوع الاقتصاد يعتبر أنسب حل لمشكلة فوارق العملات، فتصدير سلع متنوعة بدلا من النفط يدفعنا لتحصيل عائدات صادراتنا بعملات مختلفة، وأيضا يوفر لنا إمكانية التخفيض من فاتورة الواردات، وذلك لأن الإنتاج المحلي والمتنوع بتكنولوجيا حديثة وجودة عالية يحقق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، ويقلل من نسبة الواردات، ويرفع من نسبة الصادرات.
- ✓ الفائض في الميزان التجاري لا يعبر عن طبيعة النمو الاقتصادي (من خلال الناتج المحلي الإجمالي) حتى وان سلمنا بالتحسن في السنوات الأخيرة، فإنه يبقى ضئيلا جدا.
- ✓ سياسة التخفيض لم تؤدي إلى حدوث تحسين مباشر على الميزان التجاري والتوازن الخارجي لأن هذا الأخير غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف.
- ✓ يبين الميزان التجاري مدى متانة هيكل اقتصاد البلد من خلال هيكل الصادرات والواردات السلعية.
- ✓ هناك تحيز جغرافي كبير في المبادلات التجارية للجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي، سواء تعلق الأمر بالصادرات أو الواردات، خاصة بعد دخول اتفاق الشراكة بين الطرفين حيز التنفيذ حيث تبلغ

مبادلات الجزائر مع المجموعة الأوربية حوالي ثلثي المبادلات الإجمالية، مما يجعل الاقتصاد الجزائري في تبعية كبيرة لهذه المنطقة، وأيضا يجعله في خطر إذا ما تعرضت دول المجموعة إلى أزمة.

✓ تتأثر التجارة الخارجية الجزائرية بأسعار المحروقات حيث أن الفائض المسجل في الميزان التجاري كان نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهو ما ساهم في تحسين ميزان المدفوعات ككل.

✓ لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه كما أن توجه هذه الاستثمارات ينحصر في قطاعات محدودة مثل قطاع الصناعة (صناعة المحروقات) الذي يعتبر أكبر قطاع يجذب المستثمرين نظر الارتفاع عوائده.

التوصيات و الاقتراحات:

✓ على الجزائر الرفع من كفاءة المؤسسات الاقتصادية، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل الرفع من قدراتها التصديرية، ولا يتأتى ذلك إلا بالتكوين الجيد للأفراد والتنسيق بين كل الأطراف سواء موظفين المؤسسات أو السلطات المعنية.

✓ الاستفادة من نتائج البحث العلمي على أرض الواقع، لأن ذلك أهم رهان من أجل تطوير القطاع الصناعي والزراعي للوصول إلى اقتصاد غير نفطي.

✓ ضرورة الاستفادة من الميزة النسبية التي تملكها الجزائر في بعض القطاعات كقطاع الفلاحة، والصناعات الاستخراجية، والسياحة والصناعات التقليدية، من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

✓ ضرورة إعادة التفاوض مع الطرف الأوربي من اجل تسهيل دخول السلع الجزائرية إلى منطقة الاتحاد الأوربي، خاصة أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لمستفيد من هذا الاتفاق.

✓ توفير آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب لتنشيط العمل الإنتاجي والاستفادة من الخبرة والتكنولوجي الزيادة الإنتاج من أجل تصدير.

✓ توجيه الفوائض التي يعرفها الاقتصاد الجزائري من ارتفاع أسعار النفط للمشاريع الإستراتيجية التي تخدم الاقتصاد الجزائري على المدى البعيد و ليس لزيادة اعتماده على الأسواق الخارجية من خلال اقتناء السلع الاستهلاكية.

✓ التصدير للدول العربية وفتح أسواق جديدة معها، وتوسيع السوق الجزائرية للمبادلات من خلال البحث على أسواق جديدة من أجل تصريف منتجاتها.

✓ الموقع الاستراتيجي الذي تتميز به الجزائر، يخلق لها العديد من فرص الاستثمار والتبادلات التجارية.

✓ تفعيل دور الأسواق الآجلة للصرف للتغطية من تقلبات أسعار الصرف.

أفاق الدراسة:

وفي الختام فإن بحثنا هذا ما هو إلا فاتحة ومقدمة لمن يهيمه البحث في هذا الموضوع، وبالرغم من أننا سعينا للإلمام بأهم جوانب الموضوع، إلا أنه كأبي عمل أكاديمي يوجد هناك قصور في عملنا، كما أن هناك جوانب لم تتمكن من التطرق لها، ولهذا نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة لأن تكون إشكالية لأبحاث أخرى.

- ✓ كفاءة البنوك المركزية في إدارة احتياطات الصرف.
- ✓ دور الأسواق الآجلة للصرف للتغطية من تقلبات أسعار الصرف.
- ✓ قدرة نظريات سعر الصرف في تفسير تطور سعر صرف الدينار الجزائري.
- ✓ مستقبل الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط.
- ✓ دور و أثر الصادرات الفلاحية على تحقيق فائض في الميزان التجاري الجزائرية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

• الكتب :

1. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر ناشرون وموزعون، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الطبعة الأولى، 2011.
2. ا.د. احمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة، الأردن، 2002.
3. إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.
4. بلقاسم زايري، المالية والتجارة الدولية ملخصات المحاضرات و تمارين منهجية الجزء الثاني، دار النشر الجامعي الجديد، الجزائر، تلمسان، 2017.
5. خالد احمد فرحان المشهداني، آخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
6. خالد واصف وزني، احمد حسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيقي، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، 2006.
7. زاير بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار الاديب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
8. سامر عبد الهادي واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن، عمان، 2013
9. سعود جايد العامري، المحاسبة الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
10. سمير فخري نعمة، العلاقة المتبادلة بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2011.
11. السيد محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009

قائمة المراجع

12. شقيري موسي، آخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
13. طاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديولن المطبوعات الجامعية، عمان، 2010.
14. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر صرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
15. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، دار المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
16. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القوي، الطبعة الاولى، مجموعة نيل العربية للنشر، القاهرة، 2003.
17. عبد المطلب عبد الحميد، سلسلة الدراسات الاقتصادية، السياسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
18. عرفات إبراهيم فياض، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2011.
19. على مُجَّد محمود يونس، نجار على عبد الوهاب، اقتصاديات دولية، دار الجامعة الاسكندرية، 2009.
20. فليح حسن الخلق، اقتصاد كلي، دار عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2008.
21. فليح حسن الخلق، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2001.
22. لظاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، عمان، 2010.

قائمة المراجع

23. مازن عبد السلام ادهم، العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية، الطبعة الأولى، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، طرابلس، 2007.
24. مُجَّد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.
25. مُجَّد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل لبناني، بيروت، 2010.
26. مُجَّد سيد عابد، التجارة الدولية، مكنية الاشعاع للنشر، جامعة الاسكندرية.
27. مُجَّد علي إبراهيم العامري، إدارة محافظة الاستثمار، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
28. مُجَّد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2010.
29. مدحة صادق، النقود الدولية والعمليات المصرف الأجنبي، دار غريب للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، 1997.
30. هجير عدنتن زكي امين، الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات)، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
31. هزار مفلح، التمويل الدولي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعة، 2008.
32. يوسف مسعداوي، دراسة في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010.
- قائمة المذكرات:
1. بربري مُجَّد امين، الاخبار الامثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر 2010-2011.
2. بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، نقود مالية، جامعة الجزائر، 2014.

قائمة المراجع

3. بن حمودة فاطمة الزهراء، اثر تقلبات سعر الصرف على التنمية الاقتصادية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود مالية، جزائر
4. بوزيد جمال، دور سعر الفائدة في إحداث الأزمات المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس، 2012/2011
5. حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، بنوك وتأمينات، قسنطينة، 2005.
6. درقال يمينة، دراسة تقلبات اسعار الصرف في المدى القصير، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، مالية دولية، تلمسان، 2011.
7. دوحى سلمي، اثر تقلبات سعر صرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، 2015/2014.
8. رونزا هائل رزق، اثر سياسة سعر الصرف على استقرار الاقتصاد الكلي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الاقتصاد، دمشق، 2012
9. زبير طيوح، اثر تحرير التجارة الخارجية على ميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر 2013/1980، مذكرة لنيل شهادة ماستر، علوم تجارية، منشورة، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، /2014
10. زيتوني هواري ، اثر تغيرات اسعار البترول على ميزان المدفوعات - الاقتصاد الجزائري نموذجيا، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، اقتصاد وتنمية، غير منشورة، جامعة ابن خلدون ، تيارت، 2011/2010.
11. سلامة نجاح، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، مالية واقتصاد دولي، بسكرة، 2012،
12. شوقي طارق، اثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، محاسبة، باتنة، 2009.

قائمة المراجع

13. صالحى فوزية، انعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، حركة رؤوس اموال الدولية)، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة مُجَد خيضر، بسكرة، 2016/2015.
14. عبد الجليل هجيرة ، اثر تغيرات سعر صرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، التخصص مالية ، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011.
15. عبد العزيز برنه، تقلبات اسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2016/2015
16. كمال عقريب، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان المدفوعات (حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة سعد حلب، البليدة، 2006/2005
17. لمنيعي سامية، تداعيات انهيار أسعار المحروقات على سعر الصرف من 1986 - 2015، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر، نقود مالية، جامعة مُجَد خيضر، بسكرة، 2016/2015.
18. ليندى بلعارك، نظام الرقابة على سعر الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراة، قانون، تيزي وزو، ص 65. 66.
19. يعني المصري، محاضرات بعنوان علاقة سعر الصرف بالميزان المدفوعات، مداخلة بعنوان سعر الصرف والميزان التجاري، مصر منشورة، بتاريخ 2007/11/17

مجلات ومدخلات وسلاسل دورية و ملتقيات:

قائمة المراجع

1. سعدون حسين فرحان، اثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة (دراسة مقارنة في الدول النامية ذوات هيكل انتاج وتجارة مختلفة)، مجلة تنمية الرافدين، العدد 31، العراق، 2009
 2. عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي، إدارة مخاطر والاقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم الإدارة جامعة الزيتونة، الأردن، 1816، ماي 2007.
 3. عربي سواكر، واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة (1990/2013)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تجارة دولية، الوادي، 2015
 4. عزاري فريد، مكونات ميزان مدفوعات حسب المحاسبة الوطنية 1993 scb، مجلة الجزائر للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، مارس 2011، ص 2003.
 5. عيسى مُجد الغزالي، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003، السنة الثانية.
 6. فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد، 2014.
 7. مُجد إبراهيم السقا، مداخلة بعنوان هل يجب تخفيض قيمة العملة، مصر، 2011.
 8. وليد عيدي عبد النبي (مدير العام للإحصاء)، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2015.
 9. توفيق صادق، آخرون، صندوق النقد العربي، ندوة تحت عنوان نظم وسياسات أسعار الصرف، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2002
 10. مقابلة صحفية بين سلوى رواجية، محافظ بنك الجزائر سابقا، مُجد الشريف المان، تعديل سعر الصرف الدينار ضروري لتصحيح الاختلال في الميزان المدفوعات، على جريدة الشعب
- المواقع الالكترونية

1. إحصائيات المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (cnis)

قائمة المراجع

[http://www.andi.dz/index-phplar/statistique/brlandu.commerce-esctrieur /](http://www.andi.dz/index-phplar/statistique/brlandu.commerce-esctrieur/)

www.bank-of-algeria.dz

الفصل الأول

الإطار النظري لسعر الصرف

الفصل الثاني

الإطار النظري للميزان التجاري ومدى تأثيره

بتقلبات سعر الصرف

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر الصرف على

الميزان التجاري الجزائري للفترة ما بين

2016-2000

المقدمة العامة

الخاتمة العامة

الملخص

القائمة المراجع

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال